تقارير ندوات قرطبة

ترقية المساهمة السياسية البنّاءة للأحزاب والحركات الجديدة ذات المرجعية الدينية في المنطقة العربية

تعزيز المشاركة السياسية البنّاءة خارج الأطر الحزبية

إسطنبول، أكتوبر 2014 — أليستر دافيسون

خطورة الاستقطاب ودور بناء التحالفات في إنجاح الانتقال السياسي

إسطنبول، مارس 2013 — الأخضر غطاس

تحديات المشاركة السياسية والانتقال من الدعوة إلى السياسة للسلفيين في شمال إفريقيا

تونس، سبتمبر 2012 — حليم غرابوس، فلورانس لوفر

مؤسسة قرطبة بجنيف
CORDOBA FOUNDATION OF GENEVA - FONDATION CORDOUE DE GENÈVE

© مؤسسة قرطبة بجنيف، 2016

Fondation Cordoue de Genève
Case postale 360
CH -1211 Genève 19

الهاتف: 03 15 734 22 (0) 41+
info@cordoue.ch
www.cordoue.ch

ترقية المساهمة السياسية البنّاءة للأحزاب والحركات الجديدة ذات المرجعية الدينية في المنطقة العربية

الورشات:

- تعزيز المشاركة السياسية البنّاءة خارج الأطر الحزبية (إسطنبول، أكتوبر 2014)
- خطورة الاستقطاب ودور بناء التحالفات في إنجاح الانتقال السياسي (إسطنبول، مارس 2013)
- تحديات المشاركة السياسية والانتقال من الدعوة إلى السياسة للسلفيين في شمال إفريقيا (تونس، سبتمبر 2012)

هذه التقارير متاحة باللغتين العربية والإنجليزية على موقع مؤسسة قرطبة بجنيف **www.cordoue.ch**
الآراء الواردة في هذه التقارير لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر مؤسسة قرطبة بجنيف.

© The Cordoba Foundation of Geneva, 2016

تعزيز المشاركة السياسية البنّاءة خارج الأطر الحزبية

الكاتب: أليستر دافيسون
ترجمة: خديجة نقازي

إسطنبول أكتوبر 2014

جدول المحتويات

ملخص تـنفيذي 4

1. السياق العام 6

2. التطورات الإقليمية منذ الاجتماع الفارط (مارس 2013) 8

تونس 8

السودان 8

موريتانيا 9

الكويت 10

المواضيع العامة ووجهات النظر 10

3. تجارب المشاركة السياسية خارج الأطر الحزبية 12

ألف- أمثلة من الغرب 12

باء- أمثلة إقليمية 13

المغرب: منظمة سياسية غير حزبية 13

الكويت: منظمة خيرية ومعهد أبحاث 14

تونس: مركز أبحاث 15

4. تأثير "تنظيم الدولة" على المشاركة السياسية 16

5. المشاركة السياسية للشباب السلفي 17

6. مخرجات عمل الأفواج المصغرة 17

7. خلاصة وتوصيات 19

ملخص تـنفيذي

شكّل دخول أطراف جديدة ذات مرجعية دينية إلى عالم السياسة واحدًا من التداعيات الفورية لانتفاضات 2011، وعلى وجه الخصوص دخول فاعلين منتمين للحركات السلفية التي رفضت في السابق المشاركة السياسية أو تمّ استبعادها من طرف الأنظمة الاستبدادية، أو كانت حذرة جدًّا من الدخول إلى معترك السياسة، وفي هذا الإطار جمعت ورشتا العمل السابقتان (الأولى المنعقدة بتونس في سبتمبر 2012، والثانية المنعقدة بإسطنبول في مارس 2013) أحزابًا وحركاتٍ سلفية من ستّ دول مختلفة، شاملتين بذلك المنطقة الممتدّة من الرباط إلى صنعاء.

لقد أظهرت جلستا تونس وإسطنبول انفتاحًا متزايدًا في أوساط التيار السلفي ليس فقط في دول "الربيع العربي" وإنّما في كافة أرجاء العالم العربي تجاه المشاركة السياسية. وقد حدّدت المجموعات السلفية التي شاركت في هذه الجلسات عددًا من القضايا العملية التي تعكس الواقع السياسي. كما تمّ الاتفاق على أنّه ينبغي على جميع الأطراف احترام قواعد العمل السياسي من أجل ضمان مشاركة سياسية ناجحة. وعلاوة على ذلك، أعرب المشاركون عن إيمانهم بإمكانية تسخير انتماءاتهم العابرة للدول في خدمة ترقية السلم، وذلك من خلال علاقاتهم من ناحية، ومن خلال تطوير العمل الأكاديمي النظري لمواجهة تفسيرات النصوص الدينية التي تستخدمها الجماعات العنيفة لتبرير أفعالها من ناحية أخرى[3].

عكست هذه الاجتماعات مجموعة من التنوع في أوساط التيار السلفي، والذي لا يمكن أن ينظر إليه باعتباره نمطًا واحدًا، وإنّما بوصفه مجموعة متنوعة من الأفكار لها مدارس فرعية مختلفة، قد تشمل في بعض الأحيان الجماعات العنيفة، وأولئك الذين انسحبوا من المجال السياسي. تبادل المشاركون خلال ورشة العمل رؤى مشتركة للخطر الذي تشكله الجماعات العنيفة على عملية الانتقال السياسي في المنطقة العربية، حيث أنّ أعمال العنف توفّر مبررات للقمع العنيف، بل وحتى العودة إلى الديكتاتورية. وعليه فمن الأهمية بمكان ترقية المشاركة السياسية للمجموعات السلفية وذلك من أجل نجاح الانتقال السياسي في المنطقة. وعلاوة على ذلك، وعلى النحو المبيّن أعلاه، فإنّ المجموعات السلفية المشاركة في هذه الاجتماعات أظهرت رغبتها واستعدادها للعب الدور المرغوب فيه من أجل تعزيز السلم.

جمع هذا الاجتماع 12 حزبًا من 7 دول من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جنبًا إلى جنب مع ممثل من الجماعة المسيحية الإنجيلية من الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك من أجل مواصلة تطوير المواضيع التي نوقشت في ورشات العمل السابقة. وقد جرى الاجتماع في إطار قاعدة تشاتم هاوس. تمّ عقد الاجتماع في ظل سياق متدهور في العديد من دول المنطقة وعلى وجه الخصوص منذ التدخل العسكري في مصر في شهر جويلية 2013. وقد تسببت عودة رموز الأنظمة السابقة في المنطقة في خيبة أمل عارمة، خاصة في أوساط الشباب. وفي ظل غياب فرص لمشاركة سياسية ذات مغزى، اختار عدد كبير من الأفراد الانضمام إلى الجماعات العنيفة، لاسيما "تنظيم الدولة" في العراق وسوريا. وتهدد عدوى العنف بالانتشار إلى أبعد من ذلك. وركّزت ورشة العمل على المواضيع التالية: التطوّرات السياسية والأمنية في المنطقة، المشاركة السياسية غير الحزبية، التحديات الراهنة في ظل ظهور "تنظيم الدولة"، مع التركيز على مشاركة الشباب السلفي. تضمنت ورشة العمل جلسات عامّة، ونشاطات أفواج صغيرة تمحورت حول مواضيع محدّدة.

خلال الاجتماع قدّم المشاركون عددًا من الملاحظات والمقترحات العملية التي بإمكانها - إذا ما تمّ العمل بها - أن تمهّد لإعادة تأسيس الثقة في صفوف الشباب وغيرهم من شرائح المجتمع. كما قدّمت كذلك مقترحات لمشاريع معيّنة لضمان مزيد من الحوار بين السلفيين والأحزاب الإسلامية، وبين هذه الأحزاب وغيرها من مكونات المجتمع، بما في ذلك على المستوى الدولي. وكان من أبرز المواضيع والمقترحات ما يلي:

- تُشكّل خيبة الأمل العارمة في أوساط الشباب إزاء التقدّم المحرز في التغيير السياسي معضلة خطيرة ومتفاقمة للمنطقة بأسرها.
- يشكّل تعليم وتدريب الشباب للقيام بأدوار قيادية في المستقبل في إطار العملية السياسية أمرًا مهمًا.
- يضاف إلى عدم الثقة في الأنظمة الاستبدادية وفي "الدولة العميقة"، عدم الثقة في المجتمع الدولي، الذي يُنظر إليه على أنّه يتعامل مع الأمور بسياسة الكيل بمكيالين.

[3] راجع الملخصات التنفيذية وروابط التقارير المتوفرة على هذا الرابط: http://cordoue.ch/nawat/constructive-political-participation

- هناك حاجة إلى أن تعزّز المجموعات السلفية الإرشاد الديني بشأن المشاركة السياسية.
- بإمكان علماء السلفية الذين يحظون بالاحترام والذين ليس لديهم ارتباط بالأنظمة الاستبدادية لعب دور هام لثني الشباب عن الالتحاق بالجماعات العنيفة.
- تتجلى الحاجة إلى تطوير استراتيجية خاصة بإعادة إدماج أفراد المجتمع الذين انتموا في السابق للجماعات العنيفة. في هذا الصدد يمكن استقاء الدروس المستفادة من الجهود السابقة المبذولة في المنطقة.
- يجب إيلاء أهمية لتحسين المصادر الإعلامية والرسائل التي تشجّع المشاركة السياسية السلمية.
- أبدى المشاركون خلال الاجتماع التزامًا واضحًا بضرورة إدراج جميع التوجّهات وتمثيل جميع وجهات النظر في العملية السياسية من أجل بناء نظام سياسي تشاركي صحي.
- وفيما يتعلق بخطّ التوتر السني الشيعي، سيتم تنفيذ مشروع بين منظمتين بحثيتين ومؤسسة قرطبة بجنيف لاستكشاف المداخل المحتملة للتقليل من حدة التوتر.
- نظرًا لتدهور الوضع في اليمن، سيكلّف ممثلو مختلف المجموعات الدينية باستكشاف المواضيع والاهتمامات المشتركة (لقد تم إقامة هذا الاجتماع).
- من أجل تجسير الفجوة بين المنظمات الإسلامية والمنظمات غير الحكومية الغربية في المجال الإنساني، سيتم استحداث مشروع لاستكشاف خطوط التوتر والمداخل المحتملة من أجل دعم التنسيق المتبادل بين الطرفين.

اتفق المشاركون على أنّ الوضع العام الحالي خطير للغاية، وعلى أنّ هذا الاجتماع كان مفيدًا جدًّا، حيث تم إبراز واقتراح بعض السبل الممكن استكشافها لمعالجة بعض القضايا العابرة للدول. من بين الاحتياجات الأخرى يجب صياغة خطة عمل لتعزيز الحوار والتعاون والتسامح، وكذلك لتعزيز المبادرات الرامية لفض الخلافات، وإشراك الشباب في العملية السياسية السلمية، ومعالجة القضايا الخطيرة المتعلقة بالعنف التي تتسبّب فيها الجماعات العنيفة.

1. السياق العام

يشكل الاجتماع المنعقد بين 8 و10 أكتوبر 2014 النسخة الثالثة من سلسلة ورشات عمل تمّ عقدها منذ الانتفاضات التي طالت العالم العربي في عام 2011. يهدف الاجتماع لترقية المشاركة السياسية البناءة للأحزاب الجديدة ذات المرجعية الدينية في المنطقة. وقد حددت الاجتماعات السابقة المنعقدة بتونس في سبتمبر 2012 وإسطنبول في مارس 2013، مجموعة من المواضيع والتوصيات لتناول هذه المشاركة في سياق سياسي إقليمي متغير. تم تنظيم هذه الاجتماعات في إطار برنامج نواة[4] (شمال أفريقيا وغرب آسيا في تحوّل) الذي ينفذ في إطار شراكة بين مؤسسة قرطبة بجنيف ومكتب الدين-السياسة-الخلاف في وزارة الشؤون الخارجية السويسرية.

إنّ الاضطرابات السياسية التي اجتاحت منطقة شمال أفريقيا وغرب آسيا في عام 2011، قد هزّت الحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية. وكان لهذا التحوُّل السياسي عواقب جيوستراتيجية بعيدة المدى، وصلت إلى حدّ إعادة رسم خطوط المشاركة السياسية الفاصلة في الحياة العامة وعالم الافكار. حيث أنّ أحد التداعيات المباشرة لانتفاضات 2011 كانت دخول أطراف جديدة ذات مرجعية دينية إلى عالم السياسة.[5]

وأشّر هذا التطوّر المهم على معلم فارق في التاريخ الحديث للمدرسة السلفية، حيث أنّ بعض الحركات السلفية قررت إنشاء أحزاب سياسية ودخول معترك السياسة رسميًا. هذا التحوّل في تعاطي الأحزاب السلفية مع المشاركة السياسية لم يقتصر على الحركات التي كانت حتى ذلك الحين تركّز على الدعوة والعمل الخيري ولكن امتد لجذب الجماعات العنيفة سابقًا (الجهادية) لتبني العمل السياسي الحزبي.[6] الأمثلة على هذا التحوّل تشمل الجماعة الإسلامية بمصر التي أقامت حزب البناء والتنمية، وأيضًا حركة الجهاد، التي أسست حزب السلامة والبناء. وفي ليبيا، انبثق حزب الأمّة الوسط عن الجماعة الليبية المقاتلة، في حين أنّ مجموعة منشقّة منها شكّلت حزب الوطن. وبما أنّ الانتفاضة التي طالت الدول العربية في 2011 انطلقت في طريق شاق نحو الانتقال السياسي، فإنّ الأطراف السياسية الدينية الجديدة واجهت تحديات الانتقال من منطق الدعوة إلى منطق السياسة.[7]

استنادًا إلى ما سبق، تمَّ القيام بتنظيم ورشتي عمل في إطار برنامج "نواة" جمعتا أحزابًا وحركات ذات مرجعية سلفية من ستّ دول مختلفة، شاملتين بذلك المنطقة الممتدّة من الرباط إلى صنعاء.[8] كما شملت الورشتان خبراء مستقلين وأكاديميين من المنطقة العربية وكذلك مشاركين من مرجعيات إنجيلية وبروتستانتية من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة. إنّ نظرية التغيير الّتي تدعم هذا المشروع تكمن في أنّه إذا كان

---

[4] يركز برنامج نواة على تعزيز القدرات والآليات اللازمة لتحويل النزاعات السياسية العنيفة أو تلك التي من الممكن أن تؤول إلى العنف في شمال أفريقيا والشرق الأوسط و/ أو تلك التي تشمل المسلمين في الغرب. تتمثل أهداف البرنامج في تطوير فهم جماعي مشترك لما هو على المحك، من هي الجهات الفاعلة وكيفية معالجة المشاكل التي تمّ تحديدها، وذلك من أجل المساهمة في تعزيز قدرات الفاعلين ذوي الصلة بترشيد الخلاف، وكذلك من أجل تنسيق شبكة تعمل "كفضاء للوساطة" ومن أجل المساهمة في مبادرات ترشيد الخلاف التي تتناول خلافات محددة وكذا من أجل تعزيز المواطنة.

[5] كان حزب الفضيلة أوّل حزب سلفي يتأسّس بمصر في 24 مارس / أيار 2011، ممّا مهّد الطريق لتأسيس أحزاب سياسية سلفية أخرى مثل حزب الإصلاح، وحزب النور. وفي تونس عادت جبهة الإصلاح، التي تمتد جذورها للجبهة التونسية في الثمانينات قبل حضرها، الى النشاط العلني. وفي ليبيا تم تأسيس حزب الأمة الوسط وكذا حزب الرسالة. وفي اليمن انبثق حزب الرشاد أساسًا عن جمعية الإحسان للعمل الدعوي والخيري.

[6] في ماي 2012 عُقد مؤتمر موسّع جمع علماء سلفيين من أجل تدارس موضوع المشاركة السياسية. وقد قدّم الشيخ إحسان العتيبي ورقة بعنوان "مشروعية تشكيل أحزاب سياسية".

[7] تزايد اهتمام الأكاديميين ومراكز البحث بشأن فهم الظاهرة السلفية منذ 2011. فقد عقدت مؤسسة فريدريك ايبرت شتيفينغ ندوة في 2013 بعنوان التحولات السلفية: الدلالات، التداعيات، والآفاق" http://library.fes.de/pdf-files/bueros/amman/10295.pdf؛ كما نظّم مركز الجزيرة للدراسات ندوة حول السلفية في 2014 تحت عنوان السلفية في العالم العربي: تصورات تيارات، وجماعات"

http://studies.aljazeera.net/events/2014/01/20141281315330770.htm

[8] برنامج شمال أفريقيا وغرب آسيا في تحوُّل (NAWAT) هو برنامج لمؤسسة قرطبة بجنيف يسعى إلى تطوير فهم مشترك وجماعي ومبادرات لترشيد الخلاف. يركّز البرنامج على الديناميات التي تنشأ في التقاطع بين المسارات الاجتماعية والسياسية والدينية، خاصة في شمال أفريقيا وغرب آسيا و/أو التي تَهمّ المسلمين في الغرب. يسعى البرنامج كذلك إلى المساهمة في التعايش السلمي بين الجماعات ذات الرؤى المختلفة من خلال تطوير وتعزيز آليات عملية لتحويل النزاع. انطلق برنامج نواة (NAWAT) في عام 2010 ويسهر على تنفيذه بشكل مشترك كلّ من مؤسسة قرطبة ودائرة الدين-السياسة-الخلاف بوزارة الشؤون الخارجية السويسرية.

بالإمكان دمج الجماعات السياسية مثل الفاعلين السلفيين (وخاصة منها المشاركة في العمل السياسي)، في المجالات السياسية (الحوار، ومبادئ عدم الإقصاء، والمشاركة السياسية، والتعددية)، فإنّ هذا سوف ينتج عنه مناخ سياسي هادئ يساهم في ضمان سلاسة التحوُّل السياسي والتعايش في المنطقة. إنّ التكامل بين هذه الأطراف يخفف الجوانب السلبية ومخاطر الإقصاء السياسي (بما في ذلك الاغتراب والتطرف وعدم تبنّي المبادئ والقيم المشار إليها التي تمثل آليات مهمة لترشيد الخلاف).[9]

إنّ الجهود المبذولة خلال ورشتي تونس وإسطنبول من أجل تعزيز المشاركة السياسية أثمرت نتائج إيجابية ملموسة. يشمل ذلك على سبيل المثال قرار فصيل سلفي مغربي الاندماج في حزب سياسي محافظ وتشكيل حزب النهضة والفضيلة، إذ تقلّد أحد رموز ذلك الفصيل السلفي مهامًّا في الأمانة العامة لحزب الفضيلة. وفي اليمن تمّ إنشاء حزب السلم والتنمية من طرف جمعية الحكمة الخيرية في أوائل عام 2014. أمّا في موريتانيا فقد قرر المشاركون الذين حضروا ورشة عمل إسطنبول ممثلين للعمل الدعوي والخيري بذلك البلد، اتخاذ خطوات نحو تشكيل حزب سياسي تحت التأسيس يسمى حزب الأصالة والمعاصرة. عكست هذه الحالات الثلاثة تبادل الخبرات والنقاشات التي تمّت خلال ورشات العمل في ما يخص الدخول إلى الحياة السياسية وتحدياتها، تعزيز السلام، وكذلك الاستقطاب وبناء التحالفات.

إنّ الأزمة السياسية لعام 2013 في مصر والإطاحة القسرية بالرئيس محمد مرسي في مطلع جويلية 2013، قد أوجدتا تحديًا كبيرًا لعملية التحوّل من دولة الاستبداد إلى دولة القانون في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وكذلك للمشاركة السياسية من قِبل الأطراف الفاعلة الجديدة ذات المرجعية الدينية. لقد جاء التدخّل العسكري في مصر في وقت حرج في مسار تحوُّل سياسي هشّ في المنطقة. فمن ناحية، كان الجدل المتعلق بوجاهة دخول الحركات السلفية في السياسة غير محسوم بعد في أوساط المراجع السلفية. إنّ التبرير الفكري لإنشاء أحزاب سياسية (التي تعتبر تقليديا من قِبل معظم السلفيين العلميين عوامل فتنة وتقسيم للأمة) لا يزال لم يحسم بعد. من ناحية أخرى، عزّز الانقلاب العسكري موقف بعض الحركات والعلماء السلفيين الذين حتى وإن لم يكونوا ضد المشاركة السياسية إلا أنّهم لا يشجعونها. بل هم يفضلون البقاء بعيدًا عن السياسة حيث يركّزون فقط على الدعوة والعمل الخيري. ويُعتبر انقلاب جويلية في مصر والانتقال المضطرب في تونس، وليبيا في نظرهم سببًا إضافيًا لتوخّي الحذر. هذا الموقف ينعكس في وضع بعض الحركات السلفية التي أقامت هياكل لأحزاب سياسية غير أنّها لم تصل إلى حد الإعلان الرسمي عن إنشاء حزب سياسي. ولعلّ خير مثال على هذا الاتجاه هو حزب الأصالة والمعاصرة (تحت التأسيس) في موريتانيا. وعلى خلاف ذلك، فقد تمّ تأسيس حزب السلم والتنمية في اليمن بعد بضعة أشهر من انقلاب جويلية في مصر.

في خضمّ السياق المذكور أعلاه، وأيضًا الحرب الأهلية في سوريا وتسرّب تأثيرها إلى العراق (الدولة الإسلامية في العراق والشام)، تواجه الحركات السياسية الجديدة ذات المرجعية الدينية اختبارًا، حيث أنّ هناك جدلًا مستمرًا حول تمسكها بمسار المشاركة السياسية أو عودتها إلى دورها السابق المتمثل في الدعوة والعمل الخيري. إنّ الخيار ليس واضحًا بعد نظرًا لحقيقة أنّه مع عودة الاستبداد في مصر، وخطاب الحرب على الإرهاب في تونس، فحتى الهامش المحدود للمشاركة غير السياسية في الفضاء العام قد قُيّد بشكل كبير. إنّ المئات من المساجد، باعتبارها فضاءات تقليدية للدعوة والعمل الخيري للمجموعات الإسلامية، إما تمّ غلقها أو وضعها تحت سيطرة الحكومة في كلّ من تونس ومصر. إنّ العودة إلى الاستبداد في الآونة الأخيرة كان عدائيًا بحيث أنّه لم يستثن حتى أولئك الذين أيّدوا التدخّل العسكري في مصر في جويلية 2013، كما كان الحال مع الحركة السلفية في الإسكندرية، قاعدة ومهد حزب النور. إنّ إعلان النظام المصري اعتبار جماعة الإخوان المسلمين تنظيمًا إرهابيًا، قدّم مزيدًا من التحديات لتحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وكذلك في منطقة الخليج نظرًا للبناء التنظيمي العابر للحدود لحركة الإخوان المسلمين.

تشكل مراجعة الحكومة البريطانية لأنشطة جماعة الإخوان المسلمين في المملكة المتحدة والحركة العدوانية المناهضة للإخوان التي تقودها الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية تحديات راهنة أمام المشاركة السياسية للجهات الفاعلة ذات التوجه الديني. ويغذي مثل هذا السلوك السلبي المتّبع ضد الجهات الدينية السلمية شعور هذه الأخيرة بالإقصاء ويقدم "مبررًا" للعنف الذي ليس بإمكانه تهديد السلم في العالم العربي فحسب وإنّما بإمكانه كذلك تعقيد العلاقات مع الغرب.

---

[9] تجدون التقارير التنفيذية لورشتي تونس وإسطنبول متوفرة على هذه الرابطين:

تقرير ورشة إسطنبول 2013:

http://cordoue.ch/publications/papers-a-reports/item/313

تقرير ورشة تونس 2012:

http://cordoue.ch/publications/papers-a-reports/item/312

وتشهد حاليًا بعض بلدان المنطقة مؤشرات تدلّ على العودة إلى حالة الإقصاء السياسي والتطرّف التي سادت قبل 2011 والتي ساهمت كذلك في انتفاضات 2011.

2. التطورات الإقليمية منذ الاجتماع الفارط (مارس 2013)

مثّلت ورشة العمل هذه المناسبة الأولى للقاء ممثلي وقادة عدد من الأحزاب والجماعات السلفية في المنطقة مع بعضهم البعض في أعقاب ورشة عمل إسطنبول السابقة. كما كانت ورشة العمل هذه أوّل ورشة تُعقد بعد التدخّل العسكري في مصر في جويلية 2013، وبعد تقدّم "تنظيم الدولة" السريع في الآونة الأخيرة في كلّ من سوريا والعراق. ولهذا بدأت ورشة العمل الثالثة باستعراض التطورات الأخيرة في كلّ بلد من البلدان الممثلة حتى يتسنى للمشاركين تبادل التجارب والدروس المستخلصة، الخاصة بموقف وسلوك كلّ مجموعة إزاء التطورات في المنطقة.

تونس

لقد تمّت مقارنة مشاركة الشباب في الشهور الأولى التي أعقبت الثورة التونسية بالوضع الحالي (خريف 2014). فمباشرة بعد الثورة التي اعتبرت كحركة تغيير، تولّد لدى العديد من الشباب الرغبة في المضي نحو مجتمع أكثر عدلًا، وهو أمر صعب تحقيقه في أعقاب انتخابات الجمعية التأسيسية الهامّة المنعقدة في 23 أكتوبر 2011، وعدم قدرة الفائز على تحقيق الوعود التي قطعت خلال الحملات الانتخابية، إلى جانب زيادة خيبة الأمل في أوساط الشباب فيما يخص العملية الانتخابية والعملية الديمقراطية واسعة النطاق. ورغم أنّ البعض أصبح غير مكترث بعودة "الدولة العميقة" فإنّ آخرين انجذبوا إلى التغيير العنيف هاتفين بأنّ "الرصاص هو الحلّ الوحيد"، مستجيبين بذلك لنداء الجماعات العنيفة، وعلى وجه الخصوص لنداء "تنظيم الدولة". وفي الوقت نفسه، يُنظر إلى تولي السلطة من خلال التدخل العسكري في مصر بمثابة كارثة بالنسبة لآمال التغيير السلمي في المنطقة، لأنّ هذا التدخل أعاد بشكل فعّال مصر إلى ما كانت عليه قبل الثورة، كما يُحتمل أن يقوّض هذا التدخل الحركات التقدمية الأخرى في العالم العربي. وهناك أيضًا تصور بأنّ التحالف العسكري الدولي ضد "تنظيم الدولة" يعطي فعليًا الدعم لنظام بشار الأسد القمعي في سوريا، ويدفع إلى تجاهل الجرائم التي يرتكبها هذا النظام ضد شعبه. كلّ هذا يشكل عوامل هامّة في فهم الموقف الحالي للشباب التونسي الذي كان متعطشًا في السابق لإقامة العدالة ولترقية حقوق الإنسان، غير أنّه لا يرى الآن سوى نفاق النخب الحاكمة مع شعوره المتزايد بالإذلال. هذا ما دفع أحد المتحدثين إلى الاعتقاد بأنّ الشباب التونسي لن يشارك بأعداد كبيرة في الانتخابات المقبلة، وذلك بسبب خيبة أملهم، ما سيرجح كفة ممثلي "النظام القديم" للفوز.

في الوقت ذاته، قال زعيم حزب سلفي تونسي أنّهم بذلوا جهودًا خاصة في تمثيل الشباب والنساء، الذين شكّلوا على التوالي 60 %و20% من مجلس الشورى لهذا الحزب. من أجل الانتخابات البرلمانية التي ستجرى في 26 أكتوبر 2014، وفي سياق التحالف السياسي لهذا الحزب السلفي مع حزب يساري مُشَكل حديثًا، سيتم تقديم قائمة مرشحين تغطي 19 دائرة انتخابية. أكثر من 70% من المرشحين هم من الشباب، بالإضافة إلى 4 مرشحات يرتدين النقاب. إنّ هذا الحزب الذي لديه مرجعية إسلامية سلفية، يهدف إلى الوقوف في وجه إقصاء الأحزاب الإسلامية، وتغيير التصور غير الصحيح الذي يضع السلفية في مقام الإرهاب والتعصب. كما يحاول الانخراط في عملية صنع القرار داخل المجتمع المدني، ويشجّع أعضاءه وأنصاره على الاعتقاد بأنّهم مواطنون مشاركون. ينظر هذا الحزب وأحزاب أخرى إلى احتمال عودة النظام السابق من خلال العملية الانتخابية على أنّها معضلة، حيث يعتبرون أنّ النظام السابق كان مهيمنًا عليه من قِبل العلمانيين. ونتيجة لذلك فإنّ بعض السلفيين يبذلون قصارى جهدهم من أجل المشاركة. ومع ذلك، فقد أكّد ممثل حزب سلفي على أن حزبه أصبح راسخًا في الساحة السياسية وعلى التزامهم بالمشاركة على المدى الطويل.

السودان

أوضح مشارك من السودان استمرارية تركيز مجموعته على العمل الخيري، وعلى أنّ منظمته لم تشارك بعد في المؤسسات السياسية المعترف بها. كما قدّم لمحة عامّة عن الوضع العام في السودان في الوقت الراهن.

لقد حُكمت السودان منذ أكثر من 25 عامًا من قِبل نفس النظام، فحتى يومنا هذا لا يوجد أي دستور معترف به من قبل جميع الأطراف. يشير النظام إلى الإسلام ويستخدم شعارات إسلامية من أجل دعم الشرعية، ولكنّه في نفس الوقت ينتهك العديد من المعايير الإسلامية، حسب المشارك السوداني. أطلق النظام مؤخرًا مبادرة الحوار الوطني، ولكن هذا لم يلق قبولًا من قِبل العديد من الأطراف المحتملة لهذه العملية، وينظر إليها على أنّها مجرد وسيلة لكسب الوقت قبل الانتخابات المقبلة، حيث يأمل النظام الحاكم في إعادة إضفاء الشرعية على حكمه. وفي نفس الوقت فإنّ البلد يواجه مشاكل اجتماعية، صحية، تعليمية، وأمنية هائلة، إلى جانب عدم وجود حرية للإعلام، حيث هناك حملة لقمع كافة أشكال الانتقادات الموجهة للنخبة

الحاكمة. ويعاني السودان من مستوى عالٍ من انعدام الأمن، مع تواجد مجموعات مسلّحة في كافة أنحاء البلاد، بما في ذلك بقايا الحركات الشعبية التي كانت عاملًا أساسيًا في تقسيم جنوب السودان إلى جنوب وشمال، والتي لا تزال تسيطر على العديد من المناطق الحدودية بين البلدين. إنّ وجود هذه الجماعات يشكّل عاملًا من عوامل عدم الاستقرار، ويمثل خطرًا محدقًا قد يتسبب في المزيد من التقسيمات في البلاد. الفساد منتشر في جميع القطاعات وعلى جميع المستويات، وتأثيره بارز لا سيما على أعلى مستويات الدولة.

تتكون المعارضة السياسية من أحزاب علمانية تقليدية لا يسمح قادتها بالتداول على منصب رئيس الحزب وبالتالي الحيلولة دون ظهور إطارات قائدة أصغر سنًا. وهناك أيضًا عدد من الأحزاب القائمة على أسس الطائفية والتي تستند أيديولوجيتها على مجموعة مختلفة المعتقدات. هذه العوامل تؤدي إلى الاستقطاب الحاد في البلاد. وعلى صعيد علاقاتها الخارجية، فقد أدى تحالف النظام الوثيق مع إيران لافتتاح العديد من المراكز الشيعية (الحسينيات) في هذا البلد السني تمامًا من الناحية التاريخية، حيث كان هناك موجة تشيّع معتبرة. وقد تفطّنت الحكومة مؤخرًا إلى أنّ هذا التحالف مع إيران يؤدي إلى فقدانها الدعم السياسي، وبالتالي قامت باتخاذ بعض التدابير لإغلاق بعض هذه المراكز وإلى تقليل العلاقات مع إيران، ولكن هناك أيضًا معارضة لهذه التحركات من داخل النظام.

فيما يتعلق بالأحزاب الإسلامية في السودان، فإنّها ضعيفة نسبيًا من ناحية عضويتهم وانتشارهم، وكذلك من حيث مواردهم المالية. وقد أتاح هذا النظام لتقسيم مجموعات معينة وإجراء تحالفات مع آخرين. وحتى الآن ركزت هذه الأطراف على العمل الخيري والتعليمي، وعلى تقديم مجموعة معينة من الخدمات من خلال مؤسساتها المختلفة. ومع ذلك فقد اتجه الربيع العربي نحو خلق مزيد من الانفتاح والفرص للمشاركة السياسية، وتحضّر هذه الأحزاب الآن لمشاركة أكثر تضافرًا في المجال السياسي. المشاركة السياسية ستتطلب المزيد من الوسائل والكفاءات الجديدة، فضلاً عن قادة مناسبين لهذا العمل. فهذه الأحزاب حاضرة حاليًا في الجامعات وتعمل مع الشباب، كما تحضّر لإمكانية الولوج إلى المؤسسات الإعلامية. لقد شرعت في إطلاق مشاريع اقتصادية، وفي إنشاء مراكز لتعزيز المهارات وتطوير ثقافة المشاركة السياسية في أوساط الشباب. ولوحظ داخل الجماعات السلفية أنّ مسألة المشاركة السياسية تتطلّب تطوير ثقافة ونهج جديدين لعملهم.

موريتانيا

على الرغم من موقعها الجغرافي في أقصى غرب العالم العربي، فإنّ لموريتانيا صلات قوية مع كلّ من العالم العربي والدول المجاورة والإقليمية في غرب إفريقيا. موقعها هو أيضًا سبب لتمازجها العرقي (أغلبية من العرب وتنوع الجماعات القبلية الإفريقية). جميع سكانها مسلمون تقريبًا يتبعون المذهب الفقهي المالكي. وتتأثر موريتانيا بشدة بالتطورات الخارجية، لاسيما في الدول العربية الأخرى. كان لثورات "الربيع العربي" صدىً قويًا في البلاد، غير أنّ محاولات الحذو في نفس الاتجاه الثوري لم تكلّل بالنجاح حيث يحكم النظام بقبضته على البلاد. في الوقت نفسه، تواجه البلاد تحديات داخلية فريدة من نوعها، بما في ذلك الحركة الزنجية التحررية (القوات الإفريقية لتحرير موريتانيا FLAM). بالإضافة إلى ذلك، هناك مسألة معاملة العبيد السابقين وإدماجهم السليم في المجتمع وفي العمليات السياسية، فضلاً عن القضايا المزمنة من فقر وبطالة وأميّة. فحسب مشارك موريتاني، يتمتع الرئيس من الناحية السياسية بموقف قوي نسبيًا بعد أن أعيد انتخابه لولاية ثانية، وسط مقاطعة كبيرة من قبل جماعات المعارضة الرئيسية على الرغم من ضعف عام في صفوف المعارضة. يخلو البلد نسبيًا من وجهة نظر وسائل الإعلام والسياسيين ولكن يعاني من ارتفاع حاد في الفقر والكفاح من أجل البقاء على قيد الحياة بين طبقات اجتماعية معيّنة. تشكّل كلّ هذه العوامل تحديات راهنة لبلد كبير ذي حدود طويلة ولكن ضعيفة لاسيما على ضوء استمرار عدم الاستقرار في شمال مالي.

فيما يتعلق بمشاركة السلفيين السياسية فقد رحبت الجماعات السلفية في موريتانيا بالأحزاب السلفية التي تمّ تأسيسها في باقي الدول العربية إثر الربيع العربي. غير أنّ الأحداث في مصر كان لها أثر سلبي للغاية، وكانت مصدرًا لخيبة الأمل. وبالمثل تمّ النظر سلبيًا للتدخّل الفرنسي في مالي. حيث ينظر الشباب عمومًا للسياسة الدولية على أنه يشوبها النفاق وتخضع لمعايير مزدوجة. فهذه الأحداث بما في ذلك ما أعقب التدخّل العسكري في مصر عام 2013، دفعت للأسف بعدد متزايد من الشباب إلى الابتعاد عن المشاركة السياسية، التي يعتبرونها مضيعة للوقت، وعليه محاولة إيجاد حلول أخرى تتميز أحيانًا بالعنف. وقد لوحظ بأنّه منذ ورشة عمل إسطنبول عام 2013 أصيبت العديد من الحركات السلفية بخيبة أمل بسبب نكسة "الربيع العربي". وأشير إلى أنّ السنة في العراق الآن مصابون بخيبة أمل تامّة من العملية السياسية، وهم على استعداد لعقد "تحالف مع الشيطان" لتحقيق أهدافهم المتمثلة في مزيد من تقاسم السلطة والثروة. وذكر أحد المشاركين أنه ينظر إلى بقاء المجتمع الدولي

صامتًا إزاء حالات كان بإمكانه اتخاذ تدابير بشأنها غير منصف، مثل تطبيق الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة على الدول التي تنتهك المعايير الدولية. فقد الناس في موريتانيا وفي مختلف أنحاء العالم العربي الأمل في فعالية المحاولات الرامية للمشاركة السياسية، ناظرين بذلك إلى مصر وسوريا وغيرهما، كأمثلة على نتائج مثل هاته المحاولات.

الكويت

قُدمَت لمحة موجزة عن الوضع الحالي في الكويت. ولوحظ بأنّ الكويت مختلفة عن العديد من الدول العربية، حيث يتمّ تقاسم الثروة الوطنية إلى حدّ ما بين المواطنين، حتى وإن كانت الثروة تظل غير موزعة بالتساوي، مع بقاء السلطة مركّزة في يد أمير البلاد الذي يكتسب هذه الشرعية من خلال الدستور. وفي سياق "الربيع العربي" قامت بعض الاحتجاجات في أوساط الشباب كانت ترمي لتغيير رئيس الوزراء (الذي تمّ اختياره من قِبل الأمير). تمّ إلغاء البرلمان من خلال حكم المحكمة، ممّا أدّى إلى مزيد من الاحتجاجات في الشارع. وقد تمّت مقاطعة الانتخابات اللاحقة إلى حدّ كبير حيث لم تتجاوز نسبة المشاركة 39%، وأعقب هذا لجوء الحكومة إلى المزيد من التدابير القسرية التي زادت من حدّة الاحتجاجات. بدأت هذه الحركة حاليًا بالتلاشي ولعلّ هذا مرتبط بالتدابير الجديدة التي تتّخذها الحكومة من سحب لجنسية المتظاهرين بعد ممارسة أساليب قمعية أولية. ويمكن إرجاع هذه المشاكل لأحداث 2004 السياسية، عندما كان هناك تحرّك لتغيير خارطة الدوائر السياسية، حيث وجد الأمير نفسه ملزمًا بحل البرلمان في استجابة منه لضغوطات الشباب.

وفي هذا السياق، الحركات الإسلامية ليست نشطة جدًّا في السياسة الكويتية. كما أنّ الرأي السائد في أوساط الأحزاب الإسلامية هو عدم جواز معارضة الحاكم. وقد لوحظ بأنّ المعارضة أطلقت في وقت سابق من هذا العام حركة "حشد" الإصلاحية. ولا تريد هذه الحركة إثارة استياء الإسلاميين بل تمّ تشكيلها إثر الاحتجاجات على التعديلات الدستورية لعام 2013. وفي الختام لوحظ عدم وجود أيّ أنشطة مسلّحة عنيفة، غير أنّ هناك صراعًا عامًا بين جميع الأطراف على المستوى السياسي.

المواضيع العامة ووجهات النظر

خلال المناقشات التي جرت حول التطورات الإقليمية وحول ردّ فعل الجماعات الإسلامية والسلفيين على وجه الخصوص برز عدد من الموضوعات على النحو الآتي:

- هناك إحباط متزايد في أوساط الشباب الذين شهدوا خيبة أملهم في التغيير الذي عبّر عنه خلال "الربيع العربي". يُنظر إلى التطورات المضادة للثورة وإلى عودة عناصر مرتبطة بالأنظمة السابقة على أنّ لها تأثيرًا سلبيًا للغاية فيما يخص إشراك الشباب وانفتاحهم على المشاركة السياسية السلمية.
- خلال العقود التي سبقت "الربيع العربي"، ساهم عاملان في تعزيز موقف الجماعات الإسلامية في عدم الانخراط السياسي: تمثّل الأوّل في الاعتقاد بأنّ أيّ مشاركة سياسية في مواجهة الأنظمة القمعية تظل غير فعّالة. أمّا الثاني فكان الاعتقاد بعدم إقرار المشاركة السياسية في الإسلام. وقام "الربيع العربي" بتحدي هذين الموقفين، غير أنّه يتجلى عودتهما إلى الواجهة حاليًا. وتجدر الإشارة بأنّ بعض المجموعات الدينية أبدت رغبتها وسعيها للمشاركة السياسية، غير أنّه تمّ استبعادها من قِبل الأنظمة الاستبدادية، ممّا شجّعها على تبنّي وسائل عنيفة للتغيير. كان من أبرزها – بالنسبة للموقف الأوّل - جبهة الإصلاح في تونس و – بالنسبة للموقف الثاني - الجماعة الليبية المقاتلة.
- فيما يتعلق بالمشاركة السياسية هناك استقطاب بين السلفيين والجماعات الإسلامية الأخرى. ويعود هذا جزئيًا إلى غياب تحليل علمي رسمي لهذا الموضوع في أوساط التيار السلفي، فضلًا عن عدم وجود علاقات قويّة مع الأطراف الأخرى من أجل إقامة حوار حول المشاركة السياسية. وأشار مشارك إلى أنّ الحوار هو القيمة الأساسية بين الحركات الإسلامية وهو أمر يحتاج إلى تعزيز.
- بالإضافة إلى ذلك يفتقر العديد من السلفيين والجماعات الإسلامية الأخرى إلى الخبرة المناسبة وذلك لحرمانهم من فضاء خاص للتنمية السياسية، وفي بعض الحالات تمّ سجنهم في السنوات التي سبقت "الربيع العربي". وهناك الآن حاجة إلى حصولهم على دعم من أجل معرفة كيفية المشاركة بإيجابية.
- لم تكن عملية الانتقال نحو نهج تشاركي في أوساط المجموعات السلفية بالخطوة سهلة الاتخاذ، غير أنها أبدت استعدادها لإجراء هذا التغيير. حيث أنّ العديد منهم أصيبوا بخيبة أمل شديدة. هناك حاجة

للتعاون والتبادل مع المجموعات الأهلية في أوروبا وفي الولايات المتحدة الأمريكية لاستعادة بالثقة.

- تحتاج الجماعات السلفية بعد إحرازها لخطوة باتجاه المشاركة السياسية إلى تطوير هذا أكثر، وإلى بناء نموذج سياسي يمكنهم الإيمان به. حاليًا النماذج الوحيدة المتاحة في العالم ذي الأغلبية المسلمة هي تلك الخاصة بإيران وبتركيا، ولكن هذه قد لا تكون البدائل الوحيدة وهناك حاجة إلى مزيد من التفكير في هذا الموضوع.
- إنّ السؤال المطروح للعديد من الجماعات بما في ذلك السلفيين، هو كيفية مواجهة عودة الاستبداد والطغيان، حيث تلجأ بعض الجماعات إلى الرد بشكل عنيف ومن المرجح أن يؤدي ذلك إلى تدهور الوضع.
- بالإضافة إلى التساؤلات حول المشاركة السياسية، فقد نتج أيضًا عن عودة الأنظمة السابقة تراجع بعض الأنشطة التقليدية لبعض الجماعات السلفية من وعظ وتعليم وأعمال خيرية. وهذا يضيف خطر اعتبار أفراد هذه الجماعات لأعمال العنف الردّ الوحيد الممكن.
- هناك عدم ثقة كبيرة في المجتمع الدولي في ضوء القرارات المتخذة كاستجابة للأحداث الإقليمية. ولوحظ على سبيل المثال أنّه كان يُنظر إلى القوى الدولية على أنّها تتحرك بسرعة ضد "تنظيم الدولة"، ولكن ليس لكبح جماح تجاوزات نظام الأسد في سوريا، ولا للوقوف ضد دعم إيران لأنصار الله في اليمن وغيرها من الجماعات الشيعية المرتبطة بها في المنطقة.
- تمّ الاعتراف خلال تقديم بعض العروض أنّ الغرب يدعم "الدول الوظيفية" لأسباب عملية. كان هناك قبول للتغييرات التي أحدثها "الربيع العربي" من قِبل الكثيرين في الغرب. ومع ذلك عندما كان ينظر إلى النظام على أنّه في حالة انهيار، وأنّ هناك تهديدات للاستقرار الإقليمي (مثلًا الخوف من تراجع مصر عن اتفاقيات كامب ديفيد ومنه تقديم المزيد من الدعم لحماس)، وبالتالي فضّل الغرب المزيد من الأمن المقدّم من قِبل الانقلابيين في مصر، والحركات المضادة للثورة في ليبيا وسوريا، إلخ.
- دعمت القوى الإقليمية وعلى وجه الخصوص المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدّة موقف الغرب، الذي يخشى تنامي نفوذ الإخوان المسلمين وغيرهم من جماعات المعارضة الإسلامية.
- على ضوء انعدام الثقة في المجتمع الدولي، فإنّ بناء العلاقات أمر حيوي. ويعدّ أحد الأسباب التي تجعل الغرب مستمعًا للأنظمة الاستبدادية، كون هذه الأخيرة اللاعب الوحيد المعروف لدى الحكومات الغربية. ولذا فمن المهم جدًّا للسلفيين ولغيرهم بناء علاقات مع هذه الحكومات بحيث يتمّ الاستماع إلى وجهة نظر بديلة.
- يدفع الرأي القائل باستمرارية تأثير أطراف خارجية على السياسة في المنطقة بالأحزاب السلفية للعدول عن المشاركة السياسية. ويتم النظر إلى رفض المجتمع الدولي للإرادة الراغبة في الديمقراطية في العالم العربي (الرد على انتخاب حماس في الأراضي الفلسطينية، والتدخل العسكري في مصر) على أنّها تحركات للتدخل في بلورة نموذج إقليمي للديمقراطية، وينظر لتأثير هذه الأطراف الخارجية على أنّه قوي جدًّا.
- لا تزال هناك حاجة لتحسين صورة الأحزاب السياسية ذات المرجعية السلفية من خلال وسائل الإعلام، في ظل محاولات النظام المستمرة لإعطاء صورة سلبية لهذه الأحزاب. وتعاني الجماعات السلفية في بعض الأحيان من منع صحفهم ومن حجب مواقعهم على شبكة الإنترنت، إلخ.
- على الرغم من الفشل في تاريخ المشاركة السياسية من خلال صناديق الاقتراع، وآثارها السلبية على الموقف من الديمقراطية، يعتقد العديد من الحاضرين بأنّه بإمكان الجماعات الإسلامية الاستمرار في المشاركة بطرق أوسع في التنمية السياسية.
- كان هناك اتفاق عام بأنّ الوضع الحالي ومستوى الإحباط العام المصاحب للتطورات الجارية منذ "الربيع العربي" خطير جدًّا ويدعو للقلق.

3. تجارب المشاركة السياسية خارج الأطر الحزبية

كانت التيارات السلفية على مرّ التاريخ في الأساس حركات إصلاحية. منذ الأيام الأولى للعصر الإسلامي، انطلاقا من ابن حنبل في القرن الثالث الهجري (القرن التاسع الميلادي)، مرورًا بالنهضة الإسلامية والمواجهة مع القوى الاستعمارية في القرن 18 ميلادي، وحتى يومنا هذا ظهرت الحركات السلفية بانتظام لمواجهة البدع داعية بذلك للعودة إلى جوهر الإسلام. في مراحل معيّنة على مرّ التاريخ وعبر مختلف أنحاء العالم العربي لجأت أقلية من الحركات السلفية للجهاد. وبسبب افتقار عام معرفي لهذه الحركات، هناك رأي سائد على الأقل في الغرب أنّ جميع التيارات السلفية مقترنة بالعنف، فهذا التفسير الخاطئ للتيارات السلفية المختلفة يعيق الحوار والتفاهم.

وفي الوقت نفسه، هناك اختلافات في وجهات النظر في أوساط الجماعات السلفية المختلفة بشأن مشروعية المشاركة في العمليات السياسية الوطنية، وهذا أثر على رد الفعل المبدئي تجاه "الربيع العربي"، حيث أصدر بعض علماء السلفية فتاوى ضد المشاركة في الثورات. ومع ذلك بصفة عامّة يُرى بأنّ "الربيع العربي" كان إيجابيًا بالنسبة لجميع الجماعات الإسلامية بما في ذلك الحركات السلفية، وتمّ تشجيع بعضهم للانضمام للعملية السياسية كاستجابة للتغييرات الاجتماعية والسياسية الضخمة التي بدت حاصلة. وقد تجلى هذا في مصر على سبيل المثال لدى تشكيل حزب النور في ماي 2011، ومشاركته اللاحقة في العملية السياسية.

لكن وكما ذُكر أعلاه فبالنسبة لكثير من السلفيين تسببت الثورات المضادة " للربيع العربي" في التشكيك في الجدوى من وراء المشاركة في السياسات الحزبية والعمليات الانتخابية. بينما يستمر وجود أسباب الثورة، وبعد إزالة مستوى معيّن من الخوف من قبل الحركات الثورية، أوقفت عودة عناصر الأنظمة السابقة في بعض البلدان التقدم نحو إمكانية المشاركة السياسية الكاملة. ومع ذلك من المرجح استمرار التحرك نحو الإصلاح، حيث تحتاج الجماعات السلفية إلى النظر في الدور الذي يمكن أن تقوم به تجاه هذا التحرك. تمر العلاقة بين الحكام والمحكومين في كافة أنحاء العالم العربي بمرحلة حساسة، كما يستمر تطوّر موقف السلفيين فيما يتعلق بالمشاركة السياسية.

هناك حاجة للقيام ببحوث أكاديمية وقانونية بخصوص النهج الصحيح للمشاركة السياسية، ولكن لا يمكن تجاهل الحقائق الراهنة، وأنّه لم يعد من المناسب الإشارة إلى نموذج طوّر منذ قرون خلت. وفي الوقت نفسه لم يعد ينظر إلى مصر كنموذج حديث، بعد تدخّل الجيش عام 2013، حيث أنّ هناك حاجة للنظر إلى نماذج أخرى طُوّرت في مناطق أخرى (مثل أمريكا اللاتينية على سبيل المثال). تطوّر المشاركة السياسية هو عملية مستمرة، فليس هناك نموذج مثالي للديمقراطية. ومع ذلك فإنّ تطلعات الناس في جميع أنحاء العالم متشابهة بشكل عام على الرغم من الاختلافات الدينية والثقافية، وبناء القدرات داخل مجتمع مدني قوي، جنبًا إلى جنب مع التنمية السياسية الصلبة، كلّ هذا يشكل خطوة هامة نحو تحقيق هذه التطلعات.

ألف- أمثلة من الغرب

لتعزيز النقاش حول تطوير المشاركة السياسية خارج الأطر الحزبية، وتطوير مجتمع مدني قوّي، تمّ عرض ومناقشة أمثلة من خارج المنطقة العربية.

قُدّم مثال من الولايات المتحدة الأمريكية والذي بموجبه نفّذت الكنيسة مشروعًا لاستحداث مساكن للمشردين، وقامت أيضًا بإعداد برنامج لزيارة السجناء. ومن المملكة المتحدة، قُدّمت أمثلة لمشاريع يتمّ تنفيذها لترقية التماسك الاجتماعي وإدماج المسلمين في المجتمع المدني. تضمن هذا الانضمام إلى جمعية متعددة الديانات تعمل على قضايا عملية، مثل حملة تهدف لضمان تلقي مجموعة من المهاجرين (غير المسلمين) للحد الأدنى للأجور. وأدّت هذه الإجراءات الاجتماعية المتّخذة بالتعاون مع أتباع ديانات أخرى لتبادل الآراء على أساس القناعات المشتركة في وجود عدالة اجتماعية، ومزيد من الحوار. كما لديهم أيضًا تأثير مباشر لتحسين الوضع والحالة الاجتماعية للمستفيدين من هذه الأعمال المشتركة. وبالإضافة إلى ذلك تمّ إنشاء اتصال مع قادة المجتمع المدني والسياسي على المستوى المحلي (والوطني) من أجل تعزيز احترام المسلمين كأعضاء في المجتمع البريطاني.

وتضمّنت الدروس المستفادة من هذه الأمثلة الغربية ما يلي:

- للأفعال أثرٌ أقوى من الكلمات: يتمّ اكتساب الثقة من خلال محاولات حقيقية لمعالجة قضايا ملموسة. "إن الناس أكثر تأثرًا بما تقوم به وطريقة تفاعلك مع الأحداث مقارنة بما تقوله".
- من المهم الاستماع إلى الجماعات السكانية الأخرى وفهم الاحتياجات المحلية الحقيقية.
- أثري رصيد المسلمين في الدول الغربية عن طريق اعتمادهم على الأعمال المشتركة مع المكونات الأخرى للمجتمع.
- "كلّ السياسات محلية"، فالناس يصوّتون لصالح الأشخاص الذين يهتمون بهم حتى لو كان لديهم وجهات نظر مختلفة. ومع ذلك فإنّ الذاكرة قصيرة في

السياسة لذلك هناك حاجة لوجود إنعاش مستمر للأعمال ومراجعة الاحتياجات.

- "لا تستسلم، السياسة فوضوية"، فالمنخرطون في العمل المدني والسياسة بحاجة إلى استعداد للتعامل مع وجهات النظر المختلفة. ومن المهم جدًّا أن "تحبّ عدوك".
- يجب على الناس المدفوعين بدافع الإيمان بالله أن ينظروا لتنميتهم السياسية والمدنية على أنّها "عملية سير مع الخالق".
- من أجل توجيه العمل المدني والسياسي العملي، من المهم فهم المشاعر الشعبية، وهذا لا يمكن تحقيقه عن طريق استخدام وسائل التواصل الاجتماعية.
- في البلدان التي يعيش فيها المسلمون كأقليات وأين يتزايد خطر الإسلاموفوبيا، تعتبر المشاركة والإشراك في التدريب والعمل المجتمعي الملائم استجابة جيّدة للمخاوف من الإسلام والمسلمين.
- إنّ القبول والتعاون مع أشخاص من ثقافات أخرى مهمّ، ويؤدي إلى مرونة مجتمعية في أوقات التوتر الحاد داخل المجتمعات المتعددة الثقافات (على سبيل المثال في أعقاب 11/9 في نيويورك، 7/7 في لندن وغيرها).

اتّفق ممثلو الحاضرين في الاجتماع أنّ هناك حاجة في أوساط الجماعات السلفية إلى التعلّم من التجارب والدروس المستفادة من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا من أجل الانتقال من النظرية إلى العمل وإحداث نهضة حقيقية. ولوحظ مع ذلك بأنّ السلفيين والجماعات الإسلامية الأخرى تواجه صعوبات معيّنة بسبب انعدام الحريات الأساسية. تمنع الحكومات غالبًا في الدول العربية الجماعات الإسلامية من المشاركة في العمل الخيري، وهناك حاجة لفهم هذه القيود ولدعم الشركاء الدوليين من أجل مزيد من الحرية في هذه المجتمعات. كما اقترح أيضًا وجود حاجة للمنظمات المحلية للعمل معًا، ولتجنّب تقويض جهودهم من خلال التلاعبات الحكومية. يتمّ استغلال الانقسامات في المجتمع من قِبل أصحاب السلطة (وبين مدارس الفكر الإسلامي المختلفة)، ومن المهم للجماعات ذات الأهداف المماثلة أن تعمل معًا حيثما أمكن.

في هذا الصدد، أشير إلى مفهوم مفيد وهو "حلف الفضول" وهو مفهوم سابق للإسلام، رحّب به النبي محمّد (عليه الصلاة والسلام)، حيث يمكن الرجال والنساء من جميع الأديان والمعتقدات من العمل معًا لتحقيق الأهداف المشتركة، والاعتراف ودعم من يعانون، وتطوير المجتمع المدني ومبادرات السلام. ذكر العديد من الحاضرين تجارب حوار جيّدة مع أتباع الديانات الأخرى، أين اكتشفوا أنّ القواسم المشتركة كانت أكبر بكثير من الخلافات. وفي هذا الشأن، تمّ خلال هذا الاجتماع الإقرار بتواجد قدر كبير من التبادل المثمر للحقائق وأنّ هذا يساعد على تقليل التوتر والشكوك. في ضوء ذلك، تمّ اقتراح مساعدة مؤسسة قرطبة بجنيف في تسهيل اجتماعات أخرى بين السلفيين وغيرهم من أتباع الديانات الأخرى، لتعزيز الحوار ومن أجل اتخاذ إجراءات ومبادرات مشتركة.

باء- أمثلة إقليمية

في السياق الحالي، أين تصعب المشاركة السياسية المباشرة في كثير من بلدان المنطقة، تظهر المشاركة السياسية من خلال وسائل أخرى لتساهم في بناء مجتمع مدني قوي. وبالتالي أعطت منظمات مختلفة من داخل المنطقة لمحة عامّة عن نهجها وعن التحديات التي تواجهها.

المغرب: منظمة سياسية غير حزبية

خطط مؤسسو منظمة مغربية، شارك ممثلوها في الاجتماع، لتشكيل حزب سياسي، غير أنّ السلطات المغربية رفضت منحهم الترخيص. وبعد نقاش داخلي، تمّ اتخاذ قرار لتأسيس جمعية ذات أهداف سياسية في نهاية المطاف، على الرغم من ملاحظة قصور في الفقه للمساعدة في توفير التوجيه في مسائل المشاركة السياسية.

في مواجهة الظلم والفساد الشديد من قبل نظام متأثر بالنظام الاستعماري، ترفض المنظمة العنف والتطرف من جهة، ومن جهة أخرى المشاركة المباشرة في المؤسسات والنظم القائمة، والتي تعتبرها فاسدة ومسيطرًا عليها من قِبل السلطة القائمة. استراتيجية المنظمة المعلنة هي العمل داخل المجتمع المدني، مع التركيز على استعادة ثقة الناس في المجتمع والإسلام كأساس للعمل السياسي. وهي تبني نهجها على ركيزتي التعليم عبر التواجد النشط في الجامعات ونشر أفكارها من خلال نشر وتوزيع كتابات مؤسسها ونشاطات سياسية أخرى.

شملت التطورات الأخيرة إنشاء ميثاق خاص بالمنظمة والذي كان أمرًا مفيدًا بالنسبة لها. وتدلّ النظرة العامّة على أنّ التغيير يستغرق وقتًا طويلًا، لكنّه يحتاج أن يقوم على مبادئ سليمة وعلى ثقة في الله. في حين لا تهدف هذه المجموعة إلى نسخ نماذج أخرى، استأنست الفلسفة التي توجّه الميثاق من خلال العمل على تطوير المؤسسات الديمقراطية التي قامت بها

أودونيل شميتر، والتي ركزّت في الأصل على بلدان أمريكا اللاتينية. أحد المبادئ التوجيهية للميثاق هو وضع أهداف مشتركة داخل المجتمع والحصول على احترام قواعد المنافسة السياسية. وهناك تركيز على التغيير السلمي والتدريجي لتحقيق الانتقال السلس، عن طريق تجنب طرفي النقيض: العنف والخضوع. هناك حاجة لوجود تطوير الدستور الحالي، حيث "تمنح" الحقوق من قبل الحاكم في عقد حقيقي مع الناس في البلاد.

قام أحد المشاركين بلفت الانتباه خلال ورشة العمل لدراسة حديثة معمّقة قام بها معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى. حيث شدّد هذا البحث على الدور الهام الذي بإمكان المنظمات لعبه في المجال العام المغربي، على الرغم من عدم كونها أحزابًا سياسية أو حركات اجتماعية بالمعنى الكلاسيكي.

الكويت: منظمة خيرية ومعهد أبحاث

شُكلت المجموعات السلفية سابقًا في الكويت، لا سيما بإنشاء جمعية إحياء التراث في 1981. ومع ذلك فهذا التنظيم مغلق تمامًا بالنسبة لمجموعات أخرى، فعلى سبيل المثال هي لا تتفاعل مع الإخوان المسلمين ولديها عداء كبير للشيعة. وعقب إنشائها دار نقاش كبير بين السلفيين حول شرعية المشاركة في المؤسسات السياسية والترشح للبرلمان. وتمّ إدراج اسم جمعية إحياء التراث في قوائم سوداء من قِبل الحكومة الأمريكية عقب 11/9، ولكن جرى التعليق على أنّ هذا قد يُظهر عدم فهم لمدى مساندة المنظمة للأسرة الحاكمة.

تهدف منظمة خيرية مقرّها الكويت شاركت في هذا الاجتماع إلى التركيز بشكل خاص على العمل الخيري أن تكون نموذجًا للتفاعل مع أجزاء أخرى من المجتمع، وكذلك على الصعيد الدولي، من أجل إنشاء نظام مدني وسياسي أكثر انفتاحًا. وهي تعمل في حدود منطقة رمادية من الناحية القانونية في الكويت، أين تعمل الحكومة بموجب قانون يعود تاريخه إلى عام 1961، وحيث تعارض الأسرة الحاكمة إنشاء منظمات خيرية، نظرًا لقدرتها على التأثير السياسي. يسمح على العموم بمزاولة الأنشطة الخيرية، ولكن يمكن للسلطات تجميد حساباتهم ومراقبة بروز المجموعات المختلفة في المراحل المختلفة وفقًا للنفعية السياسية. وشارك في ورشة العمل أيضًا معهد أبحاث يركّز على الحركات الإسلامية ويتابع التطورات على الساحة الكويتية والدولية.

بحسب مشارك كويتي فإنّ الفكر السلفي فيما يخص المشاركة السياسية في الكويت كما هو الحال في بلدان أخرى في المنطقة يمرّ بأزمة ويواجه عدّة تحديات. فأوّلًا، يعارض الكثير من المشايخ السلفيين المشاركة السياسية الحزبية، وعلى الرغم من أنّ هناك قبولًا متزايدًا في أوساط السلفيين الكويتيين، إلاّ أنّ الافتقار إلى عمل فقهي متين يظل قائمًا. ثانيًا، هناك قلق من التخلي عن المبادئ السلفية عند الابتعاد عن الدعوة والاتجاه إلى العمل السياسي. ثالثاً، تُعد طاعة الحاكم أحد الركائز الأساسية لكثير من السلفيين، بما في ذلك جمعية إحياء التراث، حتى في ظل تواجد نظام تسلّطي، ممّا يسبب مزيدًا من التحفظ تجاه المشاركة السياسية. وأخيرًا، هناك نوع من قلة الوعي التي تسمح باستخدام السلفيين كأداة تحركها الدكتاتوريات الإقليمية التي تلعب على خطوط الصدع سواء الإقليمية منها أو العقائدية (السنيون-الشيعيون، السلفيون-الليبيراليون، إلخ).

دارت مناقشات حول عدم وجود تناغم بين نهج وإنجازات المجموعات السلفية في الكويت. في حين نظّم بعضهم عمليات مسلّحة في وجه النظام، انضم بعضهم الآخر للبرلمان منذ 2002 حيث يُرى بأنّه قد تمّ اختراق صفوفهم من قبل الحكومة. فحتى من هم داخل البرلمان لم يتصرّفوا ككتلة واحدة متسقة. ولوحظ عدم مشاركة الكثير من المجموعات السلفية في الحركات الشعبية في عام 2012، ووقعت في منافسة مغلوطة مع الإخوان المسلمين في لعبة مدبّرة من قبل النظام. كما لوحظ أنّه على الرغم من أنّ السلفيين الكويتيين كانوا أوّل من تمّ إشراكهم في السياسة البرلمانية، إلاّ أنّهم لم يقوموا بوضع الأسس النظرية اللاّزمة للاستفادة السليمة من حركات "الربيع العربي". وتثار أيضًا قضية المزج بين التمويل السياسي والخيري، وذلك في ظلّ غياب قانون بشأن استخدام تحصيلات أموال الزكاة لغايات سياسية. وفي الوقت نفسه، تفرض الدولة رقابةً على المؤسسات الوقفية. في حين أفاد أحد المشاركين أنّ تجربة البرلمانيين السلفيين الذين ضغطوا من أجل تواجد مقاربة متعددة الأحزاب كانت أحيانًا سلبية للغاية، لأنّها تعرّضت للهجوم من قِبل الجماعات السلفية الأخرى.

كما أثيرت أيضًا مسألة إيجاد نماذج مناسبة للمشاركة السياسية مع إجراء بعض المناقشات حول الأمثلة الآسيوية مثل ماليزيا. وأشار أحد المشاركين إلى أنّ بعض العلماء (منهم يوسف القرضاوي) شجّعوا على القيام بالبحث - في العلوم السياسية الحديثة - عن المؤشرات الكفيلة بالعثور على النموذج الصحيح وتكييفه في السياق العربي المسلم. يحتاج نموذج المشاركة السياسية للتعبير والإجابة على تحديات الواقع المعاصر. وفي الوقت ذاته، هناك حاجة للنظر إلى أمثلة الحكم الرشيد المستوحاة من التاريخ الإسلامي، من أجل تقديم نماذج مناسبة يمكن تكييفها ثقافيًا، فتركيا على سبيل المثال قد استفادت من تراثها عند تأسيسها لدولة عصرية وديمقراطية. ومن الأهمية بمكان أيضًا النظر إلى النماذج في الغرب، التي استفادت بدورها

من الحضارة الإسلامية عبر التلاقح والتبادل الثقافي والتاريخي المستمر.

تونس: مركز أبحاث

شاركت في الاجتماع مجموعة أبحاث تونسية لها جذور في الحركة الإسلامية وقدّمت نهجها وأهدافها. وقد أنشئت لتكون مساحة حرّة ومنتدى لإعطاء الأولوية للمسائل الثقافية، مع فلسفة تعزيز التنوع الفكري والانفتاح. لا تمثل المجموعة حزبًا سياسيًا، ولكنّها تتبع مبدأ أنّه من دون عمق ثقافي يصبح العمل السياسي مجرد هدف في حد ذاته وعليه فلن يُحوّل المجتمع. وُلدت الحركة الإسلامية التونسية في أوائل 1970، وكان لأعضاء هذه المجموعة البحثية دور أساسي في إنشائها. منذ بداياتها، كانت لمجموعة البحث علاقات بالفرع التونسي للإخوان المسلمين "الاتجاه الإسلامي"، ولكن في بداية الثمانينيات بدأ بعض أعضائها في التساؤل عن تطوّرها، ودعوا لفترة من التوقف والتأمل، وترك الاتجاه الإسلامي لهذا الغرض. فقد عرفت السنوات الأخيرة تحليلًا نقديًا ليس فقط لتجربة الإخوان المسلمين وإنّما للفكر الإسلامي ككلّ، فتولّدت العديد من الأفكار كنتيجة لذلك. وفي أعقاب الانقلاب الذي مكّن بن علي من الوصول إلى لسلطة في 1987، تمّ إغلاق أنشطة المجموعة البحثية بسبب ارتباطها السابق بالاتجاه الإسلامي والتي أصبح اسمها في منتصف 1980 "حركة النهضة".

خلال فترة حكم بن علي، تمكّنت المجموعة البحثية من التواجد في ظلّ ظروف صعبة من خلال الاستراتيجية والتكتيكات التالية:

1. لم تتخلّ عن عملها في أيّ لحظة عن طريق إيجادها سبلًا للعمل في إطار تواجد الدكتاتورية.
2. تفادت التواطؤ مع السلطات ولكنّها أوجدت ووسعت تدريجيًا "فضاءً آمنًا" للعمل فيه.
3. عندما كان من المستحيل قول الحقيقة كاملةً، تمّ العثور على طرق لقول حقائق جزئية على الأقل.
4. ظلّ باب المجموعة مفتوحًا للجميع مع عدم السماح للآخرين بفرض أولوياتهم وبالتالي تجنب خطأ البقاء في عزلة، الذي وقعت فيه الجماعات الإسلامية. وبالفعل فمنذ عام 1982، عمل المنتدى لإزالة الانقسام بين الإسلاميين وغيرهم في المجتمع المدني.
5. احتفظت باعتقادها بأنّ قوة الفكر يمكنها هزيمة الاستبداد – من المهمّ عدم الاستهانة بقوة الفكر.
6. درّبت الشباب ليكونوا قادة المستقبل، حيث يُرى هؤلاء الشباب الآن في مناصب قيادية في أوساط حركة النهضة وحركات أخرى.

وفقًا لمحلل تونسي حضر الاجتماع، أصبحت تونس منذ بداية الربيع العربي مختبرًا سياسيًا. أراد العديد من الأشخاص الأخذ بزمام المبادرة في المشهد السياسي المتطوّر، والاستيلاء على السلطة من أجل إحداث التغيير. ومع ذلك فإنّ العديد من هؤلاء القادة الجدد يفتقرون للخبرة أو لعمق التفكير لتحقيق النتائج، فأصاب الناس الإحباط السريع من أدائهم. تعتقد المجموعة البحثية بأنّ التغيير يجب أن يحدث من الأسفل إلى الأعلى. وفي الوقت نفسه، عاد الدين ليؤثر في الفضاء العام والذي كان تأثيرًا سلبيًا ولكن في ذات الوقت انتشر الخوف من خطر استعمال هذا الأمر كأداة للسيطرة الاجتماعية. هناك حاليًا تيارات مختلفة ومتناقضة في الإسلام، سواء ضد الديمقراطية أو داعمة لها. هناك حاجة لحركة تجديد ديني عميق لا تخص فقط الخطاب والدعوة مع أنّ هذا أمر مهم، ولكنّ أيضًا التصورات والمفاهيم الدينية والتي تحتاج إلى إعادة نظر وإعادة هيكلة في ضوء السياق الحالي واحتياجاته.

لوحظ بأن النهضة جاءت إلى السلطة مع 365 وعدًا وفشلت في الوفاء "بأيّ منهم"، وكانت هناك بعض المناقشات حول أسباب هذه الإخفاقات. وقد وجدوا الواقع السياسي صعبًا والمشاكل أكبر مما كانوا يتوقّعون، فضلًا عن مجتمع يعاني من مشاكل اجتماعية ونفسية حادة. لكنّ النهضة افتقرت أيضًا إلى ثقافة وقيم سياسية متأصلة، والذي يعد إرثًا متوفرًا في التقاليد الإسلامية، والتي كان لها مكوّن مدني قوي تاريخيًا، غير أنّه لم يتم استكشافها بشكل كافٍ في السنوات الأخيرة. وفقًا لهذا المحلّل فقد فشلت النهضة أيضًا في إشراك تيارات الرأي الأخرى في أوساط كلّ من الاتجاهات العلمانية الليبيرالية والإسلامية. وفي الوقت نفسه، لم يعرفوا كيفية التعامل مع التيار السلفي، الذي كان جديدًا نسبيًا في تونس، والذي لم يتم تتبّع تطوّره من قبل راشد الغنوشي وقادة آخرين للنهضة خلال السنوات التي قضوها في المنفى، على الرغم من أنّهم بالنسبة لكثير من الناس قد قدّموا بديلًا للبرنامج العلماني لبن علي. كانت النهضة غير قادرة على دمج هذه التيارات الإسلامية، ومع عدم وجود بدائل سياسية جيّدة، أدى الموقف الرافض للسلفيين الجهاديين للأسف بهذا التيار إلى المزيد من العنف. وفي الوقت نفسه، تمّ الإعراب عن القلق من أنه منذ "الربيع العربي" كان هناك عداء مستحكم في التيارات الليبيرالية العلمانية، وخاصة في الأوساط الفكرية في الغرب، تجاه أيّ شيء يمثل المشروع الإسلامي. وقد تسبّب ذلك في تصاعد العداء بين التيارات المختلفة، على الرغم من أنّ

الكارثة الحقيقية تمثّلت في نبذ الحركة الديمقراطية في العالم العربي، وكمثال لذلك مصر بشكل خاص.

كانت هناك بعض التعليقات أنّ المجموعات البحثية كتلك المجموعة الممثلة في الاجتماع هي أساسًا ذات فائدة للنخبة فقط، كما كانت هناك تساؤلات حول تعريف "اليسار الإسلامي"، وكيف بإمكانهم الوصول للطبقات الدنيا من المجتمع، وكذلك التساؤل فيما إذا لم يكن من الأفضل بالنسبة لهذه المجموعة البحثية البقاء في حظيرة النهضة. ومع ذلك، كان من المسَلم به أنّ تجارب وبحوث هذه المجموعة يمكن أن تكون مفيدة للآخرين، لاسيما بالنسبة للحركات السياسية الإسلامية. واقتُرحت إمكانية عمل المجموعة كوسيط بين العلمانيين والأحزاب الإسلامية. وذُكر أنّ المجتمع التونسي يبدو مجزأً ومستقطبًا، مع عدم وجود توافق واسع النطاق، وثمة حاجة لنموذج يجسّد كيفية العيش كمسلمين ديمقراطيين عصريين.

4. تأثير "تنظيم الدولة" على المشاركة السياسية

يعتبر الظهور والتأثير الأخير لـ "تنظيم الدولة" في المنطقة نتيجة مباشرة لخيبة الأمل من التطورات السياسية منذ "الربيع العربي"، وخاصة مشاعر الإحباط التي سادت في أوساط الشباب الذين غدوا يتدفّقون للانضمام في صفوفه. ومن الجدير ملاحظة أنّ "تنظيم الدولة" لم يستقطب الشباب من المنطقة فحسب، ولكن أيضًا الجيل الثاني من الشباب المسلمين من أوروبا ومعتنقي الإسلام. وفي نظر الكثيرين تُعدّ الحرب ضد "تنظيم الدولة" حربًا صليبية ضد الإسلام، وعلى وجه الخصوص الإسلام السني. في حين تنظر إليها النخب الإقليمية على أنّها لعبة جيوسياسية، يراها الشباب كفرصة مثيرة "للدفاع عن الإسلام"، وفي ذات الوقت دفع الظلم في المنطقة.

دار بعض النقاش حول الظهور التاريخي لـ "تنظيم الدولة"، العائد للمعارك التي دارت بين الإسلاميين والقوات الأمريكية في الفلوجة في عام 2003، والتطورات اللاحقة بين الجماعات الجهادية المقاتلة[10]. ذهب رأيٌ إلى أنّ ظهور "تنظيم الدولة" كان مجرد استجابة للوضع الفوضوي وأنّ التنظيمات ستستمر فقط إذا كان لديها رؤية متماسكة على المدى الطويل. يبدو أنّ التنظيم يستفيد من الفراغ في السلطة في كلّ من سورية والعراق، وعلى الرغم من أنّه يبني أعماله الحالية على استراتيجية عسكرية صلبة، هناك تساؤلات حول قبوله الشعبي على المدى الطويل في المناطق الخاضعة لسيطرته. للأسف، أحد الآثار الحالية لتواجد التنظيم هي أنّ كلّ الجماعات السلفية تربط به. وبدأ وعي في البروز في الغرب بين عامي 2011 و2013 في أنّ هناك أنواعًا مختلفة من الجماعات السلفية، ولكن هناك الآن ميلٌ لرؤيتهم جميعًا في نفس الفئة.

ردًا على الرأي العام القائل بأنّ القوى الغربية تميل لتفضيل شركاء في المنطقة لا يحظون بشعبية لدى شعوبهم، أشار ممثّل غربي بأنه لا يوجد طريقة عرض متناسقة بين الساسة في الغرب. كانت هناك على سبيل المثال خلافات حول مدى ملاءمة التدخّل في ليبيا. وبالمثل، فيما يتعلق بسورية، فحكومة الولايات المتحدة الأمريكية كانت قلقة من إمكانية جعل الأمور أكثر سوءًا أو في التورّط في الصراع الإقليمي المتزايد بين الشيعة والسنة، فهذا كان السبب من تفاديها التدخّل. والساسة الغربيون على يقين بأنّهم غير ملمّين بكلّ الفروق الدقيقة في المنطقة، وبالتأكيد لا يريدون أن ينظر إليهم "كصليبيين". بشكل عام، فإنّ الولايات المتحدة الأمريكية والسياسيين الغربيين الآخرين حريصون على تقديم المساعدة للتنمية السلمية في المنطقة. ومع ذلك، فصحيح أنّ آراء الناس والساسة في الغرب قد تأثرت بالتغطية الإعلامية المكثفة لهجمات "تنظيم الدولة" على المسيحيين الأصليين والأقليات الأخرى، وكذلك عمال الإغاثة الغربيين. وقد كان التنظيم ماهرًا جدًّا في استغلال الصور النمطية والرسوم من أجل تحقيق الاستقطاب بين المسلمين والحكومات الغربية. وهذا لا يؤدي إلّا إلى التأكيد على أهمية قيام قادة الرأي في البلدان ذات الأغلبية المسلمة والغرب للتوصل لمعرفة بعضهم البعض بشكل أفضل.

تمّت الإشارة إلى أنّ "تنظيم الدولة" الحالي ليس حركة سلفية، وإنّما يعدّ تكاثفًا لأطراف مختلفة تؤمن بمحاربتها للظلم. وساد الاعتقاد بعدم انضمام أعداد كبيرة من السلفيين المتعلّمين والمتدينين لهذا التنظيم، لأنّ الأعمال التي تقوم بها هذه المجموعة مرفوضة بشكل واضح في الإسلام. ومع ذلك، فإنّ تواجد "تنظيم الدولة" يعقد إلى حدّ كبير الوضع بالنسبة للأحزاب والحركات السلفية. فالعديد من الشباب السلفي يرفضون المشاركة السياسية، مع احتمال انجذابهم للمجموعات القتالية. بيد أنّه من غير المرجح أن يقضي القصف الجوّي على المشكلة، لأنّ أسباب الظلم الجذرية لا تزال قائمة. فما يحتاج إليه الشباب هو أن يتمّ إقناعهم من خلال المناقشة والحوار أنّ هذه ليست الإجابة الصحيحة، ومن أجل إعطاء هذه الرسالة تحتاج الجماعات السلفية لبناء قدراتها في مجال التواصل والإعلام.

[10] في هذا السياق أشير إلى التحليلات التي توصل إليها الباحث الأردني محمّد أبو رمان.

في علاقة العالم الإسلامي مع الغرب، تتجلّى الرغبة في تحقيق العدالة كقاسم مشترك. وقد شهدت أجيال من المسلمين النزاع الدائم بين فلسطين وإسرائيل، والذي تدعم فيه الولايات المتحدة الأمريكية النظام المضطِهد، فضلًا عن الدعم الغربي للأنظمة القمعية الأخرى في المنطقة. وتُعد حقيقة وقوف تنظيم الدولة في وجه القوى الغربية غير العادلة جزءًا من جاذبيتها بالنسبة للشباب، التي من المحتمل تعزيزها أكثر من خلال استخدام القوّة لسحق التنظيم، كما يحتمل أن يؤدي استخدام القوّة لظهور جماعات أكثر عنفًا وتطرفًا.

يسود اعتقاد آخر بأنّ الحكومات الغربية تملي مواقف وتصرفات معظم الحكومات في المنطقة، ولا سيما المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة المرتبطتان ارتباطًا وثيقًا عسكريًا واقتصاديًا. وبالتالي، فإنّ وقوف الحكومات الغربية مع القضايا العادلة وممارسة نفوذهم من أجل دعم الديمقراطية، سيسهل ردع الشباب من الانضمام إلى جماعات مثل "تنظيم الدولة". إنّ النفاق الغربي خلال انتخابات 1992 في الجزائر، وفلسطين في 2005، وفي مصر في 2013، وما إلى ذلك، يضيف شعور الكيل بمكيالين في تعامل الغرب مع الدول العربية.

في ضوء ظهور "تنظيم الدولة" وصراعه القوي مع القوى الغربية ووضع كلّ الجماعات السلفية في نفس السلة، اقتُرح إنشاء قنوات تواصل بين الجماعات السلفية والقوى الغربية، وكذلك الممثلين المحتملين للأنظمة الإقليمية. ويشعر السلفيون حاليًا بالاستبعاد من العملية السياسية لأسباب تاريخية وعقائدية مختلفة. واقتُرح لذلك أنّ الإمكانية يمكن استكشافها من الاجتماعات بين القياديين السلفيين والولايات المتحدة أو سياسيين غربيين آخرين، لتبادل وجهات النظر حول مجالات التعاون المحتملة. ومن الواضح أنّ هناك ارتباط بين ظاهرة "تنظيم الدولة" ونقص الترويج للمشاركة السياسية، حيث يحتاج هذا لمعالجة.

5. المشاركة السياسية للشباب السلفي

استهل هذا الموضوع بعرض لتجربة الشباب في تونس قبل وبعد "الربيع العربي". ففي أوائل عام 2000، لم يكن طلاب الجامعات وباقي الشباب مكترثين بالسياسة، ولكن بدأ هذا الأمر بالتغيير تدريجيًا على مدى العشر سنوات التالية، حيث تغيّرت هتافات كرة القدم لتشمل مواضيع سياسية أكثر. وقد رافق ذلك زيادة تبادل الآراء عبر وسائل التواصل الاجتماعي. تزايد حماس أطياف واسعة من الحركات الشبابية في التغيير السياسي التي كانت على استعداد للاستفادة من الأحداث التي أدّت إلى ثورة 2011/2010. ومع ذلك، تسبّبت أحداث الثورات المضادة في مصر وليبيا، في خيبة أمل شديدة في أوساط الشباب. يضع حزب سلفي كلّ جهوده في تشجيع مشاركة الشباب، حيث شكّل تحالفًا مع حزب شبابي يساري إيمانًا منه بأنّ توصّل الشباب لتشكيل قوة مؤثّرة سياسيًا يحتاج إلى توجيه.

أوضح مشارك من تونس أنّ - مع الأسف – العديد من الشباب التونسي ينقاد للانضمام للمجموعات القتالية في العراق وسورية، حيث أنّهم يمثلون عدد المقاتلين الأجانب الأكبر في هذين البلدين، وكذلك الأكثر تطرفًا. وهناك خيبة أمل جديدة في أوساط الشباب تولّدت عن طريق المساندة السابقة للدول العظمى لنظام بن علي، وتعزّزت بسبب الحركات المضادة للثورة في جميع أنحاء العالم العربي. ويقترن هذا بالإحباط الذي طال أمده والخاص بالأراضي الفلسطينية المحتلة، مع رفض الولايات المتحدة الأمريكية اعتبار أيّ من التجاوزات التي تقوم بها إسرائيل كأعمال إجرامية. لهذه العوامل تأثير كبير على إعادة يقظة الشباب التونسي. هناك حاجة لحوار حقيقي مع جميع الأطراف حيث يشرك فيه الشباب كذلك. كما أكّد المشارك على أنّ بعض جوانب وإنجازات المجتمع الغربي تحظى بالإعجاب لدى الشباب، غير أنّ هذا الإعجاب يصاحبه إدراك للنفاق الغربي ولازدواجية معاييره، حيث يشكّل هذا عاملًا قويًا للتجنيد في صفوف الجماعات التي تقاتل الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الدولية الأخرى.

أعقب هذه اللمحة العامة للوضع في تونس جلسات أفواج عمل مصغرة لمعالجة السؤالين الآتيين:

1. ما هي العقبات التي تحول دون المشاركة السياسية للشباب؟
2. ما هي التوصيات العملية التي يمكن القيام بها للتغلب على هذه العقبات؟

6. مخرجات عمل الأفواج المصغرة

1. من أجل تعزيز السلم، فإنّ واحدًا من العناصر الأكثر أهمية هو النهج القائم على الحوار بدلًا من ذلك القائم على المقاربة الأمنية والتي تؤدي إلى رد فعل معاكس. ولذلك هناك حاجة للتركيز الشديد على الحوارات التعليمية والثقافية من أجل تثقيف الشباب والمساعدة على إشراكهم. ينجرّ كثير من الشباب إلى أعمال العنف ليس عن قناعة ولكن جرّاء فهمهم الخاطئ للنصوص الدينية وتأثرهم بالجماعات العنيفة. وهناك حاجة للحوار وللتثقيف في مجال فقه الجهاد، والذي لا يجيز العنف العشوائي وغير المبرّر.

2. تأصّل الشريعة للمشاركة السياسية، ولكن هناك عدم فهم للنصوص الدينية. ولهذا فإنّ التعليم مهمّ أيضًا في هذا المجال.

3. للإسلام توجيهات واضحة بشأن التفاعل والتبادل مع الأشخاص ذوي وجهات النظر المختلفة، وهو أمر يدعمه سلوك وأخلاقيات المسلمين الأوائل. ففي هذا الشأن هناك حاجة للتعلّم من التقاليد والتعاليم الإسلامية.

4. تحتاج النصوص الدينية السلفية "النجدية" لمراجعة ويحتاج تفسيرها لتصحيح و"لتنقية" حيث يتمّ استخدمها لدعم العنف غير المبرّر. هناك في الواقع حاجة للعودة إلى العقيدة السلفية المرجعية في هذه المسائل.

5. أفضل طريقة لتغيير المجتمع هي من خلال التغيير التدريجي باستخدام التشاور والحوار والندوات. وينبغي تعزيز هذا النهج من قِبل العلماء الدينيين المبجلين والذين ليسوا متطرفين ولا يعملون بشكل وثيق مع الأنظمة والحكومات، حيث أنّ العلماء المقربين من الأنظمة ليسوا محلّ ثقة في أوساط الشباب. وهناك حاجة إلى تعزيز المرجعيات الدينية المعتدلة وتمكينهم من التواصل مع الجمهور. لبعض الشيوخ وغيرهم من المرجعيات الدينية دورٌ مهم جدًّا في هذا الصدد، وذلك بسبب عدم ارتباطهم بالحكومات ومعارضتهم المعروفة للفساد وللأنظمة الاستبدادية. بالإضافة إلى ذلك، قام عدد من علماء الدين السلفيين بمعالجة قضية العنف لبعض الوقت على المستوى العلمي والفكري، فعلى سبيل المثال قاموا بإصدار فتاوى تدعو للحوار في أعقاب "الربيع العربي". وكثيرًا ما شوّهت الدعاية التي قام بها النظام رسالتهم غير العنيفة. وللتغلب على دعاية النظام ضد علماء الدين أثيرت تساؤلات حول مدى واقعية وعملية تعزيز خطاب بديل. ومع ذلك، لا بدّ من وضع خطط مناسبة خاصة بكلّ بلد لإيصال رسالتهم النابذة للعنف، خاصة للشباب، من خلال قنوات وسائل الإعلام المختلفة (فيديو، إذاعة، وسائل التواصل الاجتماع، إلخ.).

6. هناك حاجة لتأسيس وتعزيز مؤسسات تعليمية دينية تتّبع التعاليم الإسلامية الصحيحة. وحتى لا تتأثّر هذه المؤسسات بالضغوط السياسية لا ينبغي أن تُهيمن عليها السلطات أو أن تخترقها الأنظمة. يحتاج المنهج الحالي لمؤسسات الدولة القائمة أيضًا إلى إعادة نظر من أجل الحدّ من التطرّف العلماني الذي يمكن أن يؤدي إلى التطرّف الديني كردّ فعل.

7. هناك حاجة لإقامة اتصال وحوار مع السلطات السياسية، لمناقشة ومعالجة المواقف بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك. ومن المهم بصفة خاصة إيجاد سبل للتعامل مع السلطات وإقناعها بمنافع السماح للعلماء الذين يحضون بالاحترام بإسماع رسالتهم.

8. يجب تشجيع الشباب على الانخراط في المشاريع الخيرية، لتشجيع المشاركة المحلية في المجتمع والعمل المدني.

9. فيما يتعلّق بالتوترات السنية الشيعية، تمّ إجراء بعض المناقشات حول الجوانب التاريخية والوقائع والأحداث الحالية والاختراق الخارجي من بلدان أخرى. واتُفق عمومًا على أنّ الانقسام قد تفاقم في العقود الأخيرة، مزعزعًا للتعايش السلمي في البلدان العربية مثل اليمن والكويت. يبدو أنّ للمواجهة الحالية أصولًا في الثورة الإيرانية وإقامة ولاية الفقيه، والتي كان بشكل عام لها خطاب توسّعي. وجعل تدخّل القوى العالمية والإقليمية الوضع أكثر سوءًا في السنوات الأخيرة. ولذلك فمن المهمّ، إعادة صياغة الانقسام الطائفي الحاصل في سياق المواطنة ومواجهة الرؤية الطائفية للمجتمع. وقد قُدّم اقتراح عقد ورشة عمل أو مشروع مشترك بين الهيئات البحثية الحاضرة في الاجتماع ومؤسسة قرطبة بجنيف، لإجراء بحوث مشتركة حول هذا الموضوع كنقطة انطلاق للمبادرات الممكنة، والنظر في خطوط التوتر المحلية ومسألة المواطنة في واحدة من البلدان الممثلة في الاجتماع.

وأعيد التأكيد على أنّ الوضع العام الحالي خطير للغاية، وأنّ هناك حاجة لصياغة خطة عمل لترقية الحوار والتعاون والتسامح وتعزيز الرسالة الإسلامية الخاصة بتحويل الصراع، وإشراك الشباب في المشاركة السياسية ومعالجة قضية العنف الخطيرة التي تؤيدها الجماعات الجهادية.

7. خلاصة وتوصيات

توصلت ورشة العمل للاستنتاجات والتوصيات الآتية فيما يتعلّق بالمشاركة السياسية السلفية وغيرها من المبادرات ذات الصلة:

1. تعدّ خيبة الأمل في أوساط الشباب بخصوص بطء التغيير السياسي مسألة خطيرة ومتنامية للمنطقة بأسرها، مما يؤدي إلى الفتور لدى البعض في حين ينضمّ عدد معتبر منهم إلى الجماعات المتطرفة العنيفة، في ظل استقطاب "تنظيم الدولة" للشباب. في هذا السياق، يُقترح إنشاء مرصد يركّز على قضايا الشباب، للتعرّف على علامات الخطر (آلية إنذار مبكر واستجابة سريعة) وتشجيع بدائل للتطرّف العنيف (بما في ذلك إعادة إدماج "المقاتلين" السابقين في المجتمع).

2. تعدّ عودة "الدولة العميقة" ورموز أنظمة ما قبل "الربيع العربي" في عدد من بلدان المنطقة تطوّرًا مثيرًا للقلق ومن غير المرجح أن يؤدي إلى زيادة المشاركة السياسية أو إلى جعلها أكثر انفتاحًا، ويُحتمل أن تتفاقم عزلة الشباب في المجتمع.

3. يضاف إلى عدم الثقة في الأنظمة القمعية الحاكمة (أو العائدة إلى الحكم) انعدام الثقة في المجتمع الدولي، الذي يُنظر إليه على أنّه داعم لهذه الأنظمة ويعمل بمعايير مزدوجة في علاقاته مع المنطقة.

4. تفتقر الجماعات السلفية للإرشاد القانوني والديني الواضح بخصوص المشاركة السياسية، ويتعيّن العمل في هذا المجال من أجل توفير أساس متين لتبرير وتشجيع المشاركة السياسية، وكذلك تعميق التفكير في نماذج محتملة للمشاركة الديمقراطية. يُساهم في هذا المسعى إنشاء وتعزيز المؤسسات ذات الخبرة في هذا المجال.

5. علماء السلفية الذين يحظون باحترام والذين ليسوا مرتبطين بالأنظمة لديهم دور هام يؤدونه في تأصيل حجج دينية قوية تثني الشباب من الانضمام إلى الجماعات المتطرفة العنيفة.

6. ينبغي أن تستخدم وسائل الإعلام الجديدة بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي لنقل الرسائل التي تعزز الاستجابة غير العنيفة والتشاركية لقضايا المنطقة. ويجب أن يكون إنتاج ونشر هذه الرسائل على مستوى عالٍ من الحرفية.

7. تميل صورة السلفيين والأحزاب الإسلامية الأخرى للظهور على نحو سيئ أو مشوّه في وسائل الإعلام، سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي. ولذلك فمن المهمّ تحسين التواصل والحوار مع الأطراف الأخرى (بما في ذلك - وحيثما كان ممكنًا - مع عناصر من الأنظمة أو من المجتمع الدولي) من أجل بناء علاقات وفهم أفضل.

8. أظهرت ورشة العمل التزامًا واضحًا على إدراج جميع الاتجاهات في المجتمع، وتمثيل جميع وجهات النظر في العملية السياسية من أجل بناء نظام سياسي تشاركي صحي.

9. تضمن الاقتراح أن تساعد مؤسسة قرطبة بجنيف على تسهيل اجتماعات أخرى بين السلفيين وغيرهم من أتباع الديانات الأخرى، من أجل تعزيز الحوار لاتخاذ إجراءات ومبادرات مشتركة.

10. العمل الخيري والمجتمعي المنفّذ بالتعاون مع أعضاء آخرين من المجتمع المدني تعدّ وسائل جيدة لبناء جسور بين مختلف مكونات المجتمع، من أجل بناء مشروع مشترك نحو مشاركة سياسية شاملة، فضلًا عن الاستفادة من "المرونة المجتمعية" في أوقات الأزمات. وهذا ينطبق على البلدان ذات الأقلية المسلمة (على سبيل المثال الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا) وفي المنطقة أيضًا.

11. العمل على تدريب الشباب للقيام بأدوار قيادية في المستقبل أمر مهمّ ويحتاج إلى تبني التنمية "الثقافية"، من أجل توسيع النظرة للعالم وتوفير قدرات أكبر لمواجهة التحديات السياسية المقبلة.

12. هناك حاجة لتطوير استراتيجية لإعادة إدماج أفراد المجتمع العائدين من أوساط الجماعات المتطرفة العنيفة، وهذا لضمان عودتهم السليمة إلى المجتمع المدني. وفي هذا الشأن فإنّ الدروس المستفادة من التجارب السابقة في المنطقة (مثل موريتانيا) ذات فائدة بالغة.

13. نتيجة لاجتماع عُقد على هامش هذه الورشة، قُدّمت مقترحات مشروع لمعالجة الفجوة بين المنظمات الإسلامية والمنظمات غير الحكومية الغربية في المجال الإنساني، حيث هناك وجود لخطوط توتر وضعف في التعاون. والهدف الجزئي لهذا المشروع هو التأكد من تطوير هذه المنظمات لدورها كعناصر فاعلة في تحقيق السلم. وتمّ اقتراح شراكة من أجل تنفيذ هذا المشروع بين مؤسسة خيرية كويتية ومؤسسة قرط بجنيف.

خطورة الاستقطاب ودور بناء التحالفات في إنجاح الانتقال السياسي

الكاتب: الأخضر غطاس

إسطنبول، مارس 2013

ملخص تـنفيذي

بناء على نتائج وتوصيات دورة تونس1 حول ترقية المشاركة السياسية البناءة للأحزاب والحركات السياسية الدينية في المنطقة العربية، عقدت مؤسسة قرطبة دورة ثانية بإسطنبول بين 11 – 14 مارس 2013، في إطار برنامج نواة (شمال أفريقيا وغرب آسيا في تحول)[2]. وكانت دورة تونس أظهرت بأن هنالك توجه لدى التيار السلفي في العالم العربي وليس فقط في بلدان "الربيع العربي" نحو المشاركة السياسية. غير أن المجموعات السلفية التي شاركت في الدورة تقر بأنها تفتقر إلى التجربة السياسية الضرورية والمهارات التنظيمية الكفيلة بتمكينها من رفع تحديات الحياة السياسية ودعم تحوّلها من الدعوة إلى السياسة. كما تقر أيضا بتنوع الحركة السلفية في حد ذاتها، وهو ما لا يمكن النظر إليه كعقيدة واحدة بل كطيف من الأفكار ينطوي على مذاهب فرعية متعددة بما فيها الجماعات الراديكالية العنيفة. كما وافق المشاركون على أن هذه الأخيرة تشكل خطرا على التحول السياسي في المنطقة العربية؛ من منظور أن الأعمال الراديكالية قد تؤدي إلى توفير الحجج والمبررات للدعوات الرامية إلى عسكرة الشؤون العامة، أو حتى الدفع بالعودة إلى الدكتاتورية. وعلية تعتبر ترقية المشاركة السياسية للمجموعات السلفية التي ترغب في دخول المعترك السياسي حاسمة لإنجاح التحول الديموقراطي في المنطقة. فضلا عن ذلك، تبدي المجموعات السلفية رغبة واستعدادا للعب دور فاعل في ترقية السلام.

على هذه الخلفية توسعت ورشة اسطنبول لتضم 12 حزبا وحركة من ستة بلدان مختلفة، من الرباط (المغرب) إلى صنعاء (اليمن). كما ضمت الورشة خبراء وأكاديميين من المنطقة العربية وكذا سياسيين إنجيليين وبروتستانت من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة. وبانعقادها في إطار قواعد المعهد الملكي للشؤون الدولية "تشاثام هاوس"، توخت الورشة تعميق مسار تبادل التجارب ما بين السلفيين[3]. وبالنظر إلى الاستقطاب الحاد بين الأحزاب السياسية ذات المرجعية الدينية والعلمانيين التي ترتبت على مساري الانتخابات وإعداد الدستور في المنطقة العربية، هدفت الورشة إلى التطرق لمبدأ بناء التحالفات كآلية لتبديد الاستقطاب أو - على الأقل - للحد منه. واستدعى ذلك تحسيس المجموعات السلفية بشأن تحديات الحياة السياسية، لاسيما بناء هوية الحزب السياسية، وتنظيم هياكل الحزب والتعامل مع "الآخر الأكثر بعدا"[4].

وتمحورت النقاشات خلال الورشة حول ستة محاور موضوعاتية: المهارات التنظيمية، تجارب بناء التحالفات السلفية، تحديات الساحة السياسية وكيفية التعامل معها، وكذا الاستقطاب وبناء التحالفات. وقد أثريت النقاشات من خلال حوار مفتوح مع المشاركين غير السلفيين الذين شاطروا تحليلاتهم وأفكارهم لاسيما كيفية نظر الجماعات غير السلفية في المنطقة للمشاركة السياسية السلفية. كما شاطر المشاركون الغربيون الدروس المستخلصة من مشاركة أحزابهم السياسية وتجربة الانتقال من الدعوة إلى السياسة. عقب المناقشات بين المشاركين السلفيين وغيرهم، أجريت أنشطة عصف ذهني في أفواج مصغرة قطرية طلب فيها من المشاركين التفكير في مسألة بناء التحالفات لنزع فتيل الاستقطاب. كما تم القيام بنشاط مماثل حول مسألة مبادرات ترقية السلام الممكنة في المنطقة.

---

1 أنظر الملخص على هذا الرابط: http://cordoue.ch/nawat/constructive-political-participation/item/236-september-2012-meeting

2 يركز برنامج نواة على تعزيز قدرات وآليات تحويل الخلافات السياسية العنيفة أو التي يحتمل أن تكون عنيفة في شمال إفريقيا والشرق الأوسط و/أو إدماج المسلمين في الغرب. تتمثل أهدافه في تطوير فهم جماعي مشترك للرهانات، والفاعلين وكيفية التعامل مع المشاكل المحددة، من أجل الإسهام في تعزيز قدرات الفاعلين في عملية تحويل الخلاف، بغية التنسيق لخلق شبكة تعمل كـ "فضاء للوساطة" والمساهمة في مبادرات تحويل الخلاف التي تعالج خلافات معينة وتعزيز المواطنة.

3 أضحى هذا الهدف ذا أهمية أكبر بعد ورشة تونس بالنظر إلى السياق السياسي، الذي شهد مشاركة متزايدة للأحزاب السلفية في الانتخابات.

4 تحيل عبارة "الآخر الأكثر بعدا" في هذا التقرير إلى ثلاث فئات من الفاعلين السياسيين وأصحاب المصلحة الذين لا ينتمون للإيديولوجيا السلفية. يتمثل هؤلاء في الشريحة غير السلفية من عامة المجتمع التي ترغب الأحزاب السياسية السلفية في الظفر بأصواتها. ثانيا الأحزاب السياسية غير السلفية (مثل العلمانيين، الاشتراكيين، اللبراليين/ وحتى الإسلاميين أي الإخوان المسلمين)، والذين يعدون بمثابة خصوم سياسيين للجماعات السلفية. ثالثا، الجماعات العنيفة ذات المرجعية السلفية ممن يرفضون المشاركة السياسية.

محتويات التقرير

ملخص تـنفيذي _____ 2

محتويات التقرير _____ 3

1. مقدمة _____ 4

2. لمحة عن تجارب الأحزاب والحركات السياسية السلفية _____ 4

3. تحديات الدخول في الحياة السياسية _____ 7

4. تجارب السلفيين في بناء التحالفات _____ 8

5. كيفية التعامل مع تحديات الحياة السياسية _____ 9

6. كيف تنظر الجماعات غير السلفية في المنطقة للمشاركة السياسية السلفية _____ 10

7. نظرة المشاركين الغربيين لمشاركة السلفيين سياسيا _____ 11

8. أنشطة الأفواج المصغرة _____ 12

9. ترقية السلام _____ 13

10. الخاتمة _____ 14

1. مقدمة

على إثر النجاح الذي سجلته الدورة الأولى المنعقدة بتونس بين 10- 13 سبتمبر 2012، والتي ضمت 19 مشاركا سلفيا يمثلون 9 بلدان من شمال أفريقيا (تونس، المغرب، مصر، وليبيا) والأحزاب والحركات "التشاركية"[5]، تم عقد دورة ثانية موسعة بإسطنبول بين 11- 14 مارس 2013.

وقد تم تنظيم الورشتين في إطار برنامج نواة (شمال أفريقيا وغرب آسيا في حالة تحوّل) الذي تديره مؤسسة قرطبة بجنيف، بالشراكة مع وزارة الخارجية للكنفدرالية السويسرية، والذي يركز على تعزيز القدرات والآليات التي تتوخى تحويل الخلافات العنيفة أو التي يحتمل أن تصبح عنيفة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط و/أو إدماج المسلمين في الغرب. وتتمثل أهداف البرنامج في تطوير فهم جماعي مشترك للرهانات، والفاعلين وكيفية التعامل مع المشاكل المحددة، من أجل الإسهام في تعزيز قدرات الفاعلين في عملية تحويل الخلاف، بغية التنسيق لخلق شبكة تعمل كـ"فضاء للوساطة" والمساهمة في مبادرات تحويل الخلاف التي تعالج خلافات معينة وتسهر على تعزيز المواطنة.

في حين ركزت دورة تونس على القضايا الأساسية المتمثلة في التحول من الدعوة إلى السياسة، وعلى تحديات هذا المسار[6]، هدفت دورة اسطنبول إلى ترقية المشاركة السياسية البناءة للأحزاب السياسية ذات البعد الديني مع توسيع المشروع جغرافيا ليشمل موريتانيا واليمن. وإذ عملت على تعزيز وترسيخ نتائج دورة تونس، ركزت دورة اسطنبول على ثلاث قضايا رئيسية. أولا، التحدي الذي تواجهه الأحزاب السلفية عند الولوج إلى الساحة السياسية. ثانيا، كيفية إعداد استراتيجيات سياسية وبناء تحالفات بغية التخفيف من الاستقطاب؟ وأخيرا، عالجت الورشة الدور المحتمل للأحزاب السلفية كفاعلة في ترقية السلم. وكانت مقاربة المسار ككل تهدف إلى إدراج التشكيلات السلفية "التشاركية" في العملية السياسية بنجاح. وبجعلها جزءًا لا يتجزأ من المسار الديموقراطي سيتم تعزيز الانتقال السياسي في المنطقة في حين يتم نزع المشروعية على الفاعلين المتطرفين.

وقد تميزت الستة أشهر التي عقبت اجتماع تونس باستقطاب حاد شهدته جميع بلدان الربيع العربي، تمثّلَ في المواجهات التي عرفتها مصر في نوفمبر 2012 أو اغتيال الزعيم اليساري التونسي شكري بلعيد في جانفي 2013. بجانب ذلك، خلق التدخل العسكري الفرنسي في مالي بؤرة توتر أخرى في المنطقة. وحسب السياق السياسي والاجتماعي، ارتأت مؤسسة قرطبة بجنيف من المهم والملائم مرافقة الإدماج البناء للفاعلين السلفيين في الدوائر السياسية ودعم تحولهم من الدعوة إلى الحاكمية.

يهدف هذا التقرير إلى نقل تبادل التجارب والعبر المستخلصة بين الأحزاب السياسية والحركات السلفية الجديدة في المنطقة العربية. ويتمفصل في ثلاثة أجزاء كبرى. يركز الجزء الأول منها على التبادل ما بين السلفيين، ومراجعة التطورات الأخيرة منذ دورة تونس، التي شهدتها تونس ومصر واليمن وليبيا والمغرب وموريتانيا. كما يتطرق أيضا إلى تجارب بناء التحالفات السلفية والتحديات التي واجهتها في التعامل مع "الآخر القريب" أو مع "الآخر الأكثر بعدا"[7]. أما الجزء الثاني من التقرير فيفحص نظرة الفاعلين غير السلفيين في المنطقة إلى المشاركة السياسية للجماعات السلفية، والنظرة الغربية لهذه المشاركة السياسية، وأخيرا، يقدم التقرير نتائج أنشطة العصف الذهني للأفواج المصغرة حول قضايا الاستقطاب وبناء التحالفات، وكذا مبادرات ترقية السلام المتضافرة المحتملة.

2. لمحة عن تجارب الأحزاب والحركات السياسية السلفية

لقد كانت الورشة المناسبة الأولى لقيادة الأحزاب والمجموعات السلفية التي تمثل مختلف الأحزاب عبر المنطقة، من المغرب إلى اليمن، للالتقاء بعد دورة تونس. حيث انعقدت في وقت يشهد استقطابا حادا لاسيما في تونس ومصر (انظر أسلفه). وقد بدأت ورشة اسطنبول باستعراض التطورات في كل من البلدان الممثلة في الاجتماع من أجل أن يستمع المشاركون إلى بعضهم البعض مباشرة، ويتبادلوا التجارب والدروس المستخلصة فيما يتعلق بموقف وسلوك كل مجموعة تجاه التطورات في المنطقة. تجدون أدناه ملخصا عن هذه المناقشات:

تونس

تحدث مشارك من تونس عن الاستقطاب الحاد بين الاسلاميين والعلمانيين الذي يهيمن على الساحة السياسية التونسية. حيث تفاقمت هذه الوضعية بعد اغتيال القيادي السياسي اليساري شكري بلعيد في فبراير 2013 واعتقال نشطاء وشباب سلفيين بعد أحداث السفارة الأمريكية. وبعد عزوف الحكومة التونسية

5 الجماعات "التشاركية" هي التي تؤمن بالمشاركة السياسية وتنبذ العنف.

6 على سبيل المثال تم النظر في "التعامل مع الآخر".

7 انظر الهامش رقم 4 أعلاه.

عن إدانة المعتقلين السلفيين أو متابعتهم في المحاكم، أعلن هؤلاء دخولهم في إضراب عن الطعام. نتيجة لذلك، توفي اثنان من المعتقلين محدثين بذلك شقاقا داخل المعسكر السلفي في حد ذاته. ففي حين يعتقد بعض المشاركين السلفيين بوجود تدخل غربي في الشأن السياسي التونسي، يعتقد آخرون بوجود استفزاز ممنهج للتيار السلفي من قبل العلمانيين مثل قضية معرض الرسوم في أواخر 2012. فضلا عن وجود أشكال أخرى من الاستفزاز مثل حظر السفر إلى تونس على مشايخ سلفيين تمت دعوتهم للمشاركة في الأنشطة الثقافية التي تنظمها الجماعات السلفية. أدى هذا إلى الاستنتاج الشائع لدى المعسكر السلفي بأن "حكومة النهضة تحاول الوصول إلى إجماع مع العلمانيين باتخاذها من السلفيين عدوا". وعلى عكس مصر، يشكل الاستقطاب داخل معسكر الأحزاب الإسلامية "وضعية صعبة"، على حد تعبير مشارك تونسي. على الرغم من دعوة المشايخ السلفيين لأتباعهم للتحلي بضبط النفس وعدم الرد على الاستفزاز، إلا أن بعض الشباب السلفي المماحك خرج عن السيطرة.

مصر

تميزت الأشهر الأخيرة في مصر بـ "حالة من الإرباك لدى القيادة السياسية"، برأي أحد المشاركين المصريين. في غياب قواعد اللعبة بين الحكومة والمعارضة تحولت الوضعية إلى حالة من "المكابرة السياسية". وقد فاقم هذا السلوك السياسي من الصعوبات الاقتصادية التي تواجهها البلاد، في حين أن الحكومة لم تتمكن من توفير أية حلول خارج الأطر الضيقة. إلى جانب ذلك، لا تملك المعارضة أي بديل آخر سوى معارضة الإسلاميين أو الرئيس مرسي. في هكذا سياق، يرى أحد الأحزاب السلفية القائمة بأن لهذه الأخيرة "دور استراتيجي ومؤثر" يمكن أن تضطلع به عوضا على أن تكون مجرد عنصر مكمل في المعسكر الإسلامي. وهو ما يشرح، من وجهة نظرهم، سبب تدخّلهم بعرضهم لاستراتيجية للخروج من الأزمة لما وصلت المواجهة بين الحكومة والمعارضة إلى أوجها. وقد انتقدت مبادرة الوساطة هذه من قِبل بعض الأحزاب المنضوية تحت المظلة الإسلامية، حسبما خلص إليه المشارك: "لا نشعر بأي حرج لكون مقترحاتنا السياسية تجلب لنا الانتقادات".

وترى مجموعة سلفية أخرى بأن القيادة السياسية في مصر تواجه تحديين: بالإضافة إلى التحدي الاقتصادي، تواجه تحدي الدخول في السياسة بعد عقود من الدعوة والعمل الخيري. وبناء عليه، فإما أن تأتي بأفكار مبتكرة جديدة أو أن تتبع نموذج الإخوان المسلمين. ولعل أهم درس يستخلص من التجربة السياسية هو أهمية الإجماع خلال مراحل الانتقال السياسي بغض النظر عن الأغلبية الانتخابية في سياق البيروقراطية المصرية ودور الدولة العميقة[8]. "يبدو أن حكومة الإخوان قد نسيت بأنه كان على المستعمر البريطاني مغادرة مصر بعد إضراب البيروقراطية" يشدد مشارك مصري[9].

وقد حدّد هذا النقاش خطرين يمكن أن ينجما عن الاندماج الإسلامي في الساحة السياسية: أولا، دعوة الجيش للتدخل وثانيا، الخسارة المحتملة للقاعدة الشعبية للإسلاميين وخزّانهم البشري الذي يمكن أن يعقب انسحابهم الجماعي والسريع من الدعوة والعمل الخيري الميداني والنضال في الجامعات.

هذا وشدد النقاش الذي دار في مجموعة أخرى على دور الدولة العميقة في تغذية الاحتجاجات وغياب "رؤية واضحة" لدى الحكومة حول ما يعتبرونه بمثابة أسباب رئيسية لتعثر المسار الانتقالي في مصر. غير أنهم حددوا مشكل مصر على أنه "مشكل أمني وليس اقتصادي". وقرر هذا الفوج "دعم الرئاسة بغية ضمان استمرارية الشرعية"، في حين ترك الباب مفتوحا للحوار مع المعارضة.

كما شددت مجموعة سلفية رابعة على ضرورة احترام الإرادة الشعبية والشرعية مؤكدا على المبادئ الديموقراطية والحرية. ويرى هذا الفوج الخطر الأكبر يكمن في العودة إلى الدكتاتورية، إذا لم يستوعب الفاعلون وأصحاب المصلحة دروس الماضي. وعليه، جاء التأكيد بأنه على الأحزاب السلفية الوصول إلى فاعلين سياسيين آخرين والاستماع إليهم. وقد استند سلوك هذا الحزب السياسي السلفي على هذه المبادئ في لعب دور "متزن"،

8 على عكس ما هو شائع في العالم العربي، فإنّ مفهوم "الدولة العميقة" استُحدث من قِبل النخبة السياسية التركية وليس نتاجا للشؤون المصرية بعد انتفاضة 2011. تحيل الدولة العميقة إلى شبكة فضفاضة تتكون من مجموعة متنوعة من الضباط العسكريين والاستخباراتيين المؤثرين، والمسؤولين البيروقراطيين والمفكرين ورجال الأعمال ممن يتجاوزون الحكومات والعهدات الرئاسية ويعملون بالتشاور من أجل صون ما يعتقدون أنه من مبادئ المصالح القومية للدولة. يعود المفهوم لسنوات السبعينيات لكن أحدث ظهور للمصطلح في الشؤون التركية كان في قضية أرغينيكون، سردار كايا، "تأرجح "الدولة العميقة" التركية: قضية أرغينيكون"، إنسايت توركي، مجلد 11 7 رقم 2009/4، ص. 99-113. وعاد المصطلح في المنطقة العربية، بعد انتفاضات 2011، ليحيل إلى الفلول المؤثرة في الأنظمة القديمة التي خسرت السلطة والمزايا وتتهم بخلق الاضطرابات وعرقلة المسار الانتقالي.

9 كما شدد عليه أحد المشاركين، "مصر قائمة على جهاز بيروقراطي من الموظفين العموميين: ليس بطائفي ولا قبلي"

واضعا مصلحة الوطن والصالح العام فوق الاعتبارات الحزبية قصد بناء الثقة، كما شرح ذلك أحد المشاركين من مصر: "على الأحزاب الإسلامية والسلفية أن تعمل في تشاور من أجل منح رؤية مشتركة" يقول المشارك. وأخيرا، حذر الفوج من "وهم الإجماع" وشدد على ضرورة بذل جهود مباشرة من أجل "التعايش".

اليمن

شدد جميع المشاركين اليمنيين على أن الثورة التي أطاحت بعلي عبد الله صالح "لم تكتمل". وبحسبهم، فقد وضعت مبادرة الخليج اليمن تحت "الوصاية الدولية" وبات الحوار الوطني في مواجهة تحديات خارجية[10]. على وجه أخص، وعلى المستوى الداخلي، تعتبر عدم مشاركة الفاعل الجنوبي والمشاركة الرمزية للنظام القديم من الجماعة الحوثية عوامل تقوض الحوار، لاسيما بالنسبة للفاعلين الذين يعملون ضده في الميدان. على المستوى الخارجي، يشكل التدخل الأجنبي تحت مسمى "الحرب على الإرهاب" وتهريب الأسلحة من إيران إلى اليمن خطرا على جهود الحوار. وكردّ على هذا التحدي، شرح مشارك يمني بأنهم يدعمون الحوار وبأنهم قاموا بمبادرة لإنشاء لجان وساطة بين جميع الحركات السلفية اليمنية من أجل توحيدها.

ليبيا

تم تحديد التحديات الرئيسية الثلاثة التي تواجهها العملية الانتقالية في ليبيا على النحو الآتي: الأمن، وانعدام الثقة بين الحكومة والجماعات المسلحة/الثوار، وتنفيذ قانون العزل السياسي الذي يهدف إلى حظر المشاركة السياسية على جميع الكوادر المدنية والعسكرية السامية في النظام القديم للسنوات العشر القادمة. في حين أن الجانب الأمني يُردُّ جزئيا إلى الانتشار الواسع للأسلحة وتداولها غير المضبوط، فإن عدم الثقة بين الجماعات المسلحة والحكومة يتسبب في مزيد من الصعوبات في بناء مؤسسات الدولة، وخصوصا بناء جيش وطني. وعلى الرغم من وجود توافق عام في الآراء على غربلة الساحة السياسية ومنع كوادر النظام القديم من العمل في مؤسسات الدولة الجديدة، إلا أن هنالك خلاف عميق حول الجوانب التقنية لتنفيذ أحكام القانون. ويشكل الوضع الليبي معضلة ذات شقين للقيادة والمعارضة: العزل السياسي أمر ضروري ولكنه قد يؤدي إلى استثناء ثلاثة أرباع الليبيين من الحياة العامة، وقد يترتب عنه فقدان موظفين عموميين وكوادر من ذوي الخبرة. وعليه، قد يؤدي ذلك إلى مزيد من الاستقطاب والاضطرابات. في موازاة ذلك، يشكل استمرار وجود مجموعات مسلحة خارج سيطرة الدولة عائقا خطيرا أمام سيادة الدولة في حين أن تفكيكها قد يؤدي، من ناحية أخرى، إلى مشكلة أمنية خطيرة في غياب جيش وطني قادر على حماية البلاد.

المغرب

أكد عالم دين مغربي على الأداء "المقبول" لحزب العدالة والتنمية، مشيرا إلى بعض "المكاسب" مثل الحرية والإصلاحات التي تحققت مؤخرا. ومع ذلك، شدد على "الممارسات التمييزية" ضد السلفيين، والتي يمكن أن تذهب إلى حد إقصائهم". وكمثال عن هذه الممارسات، جاء قرار السلطات بحظر ندوة عامة حول تاريخ السلفية في المغرب. يشهد المغرب "استقرارا سياسيا هشا"، وسيناريوهات ما بعد سقوط حكومة حزب العدالة والتنمية جارية بالفعل، يقول مشارك آخر. فالملكية والدولة العميقة تدعم الأحزاب السياسية العتيدة التي فقدت الدعم الشعبي وما تأخير الانتخابات المحلية إلا مظهر من مظاهر هذه الجهود. من ناحية أخرى، تدعم السلفية حكومة حزب العدالة والتنمية، الذي يساعد بدوره الحركة السلفية على التحرر من الضغوط التي تمارس عليها. حاليا توجد محاولة من قبل مجموعة سلفية لإنشاء حزب سياسي بالموازاة مع فتح نقاش عام حول قضية المعتقلين السلفيين، وتشجيع الأفكار السلفية المعتدلة في أوساط الشباب السلفي.

موريتانيا

تعاني السياسة الموريتانية من متلازمة الانقلابات المتعاقبة منذ الاستقلال في عام 1960. ومع ظهور انتفاضات "الربيع العربي"، حاولت المعارضة وضع ثقلها وراء حزب التواصل الإخواني في محاولة لإحداث "ربيع عربي" في موريتانيا. وتجلى ذلك عند انضمام أحد أكبر رجال الأعمال إلى المعارضة. لقد حولت الحرب في مالي الآن الأنظار إليها من حيث أنها تشكل تحديا كبيرا لكل من الدولة والحركة السلفية بمعنى أن الحرب أصبحت تدفع بالشباب السلفي إلى العنف. ومنذ حوالي سبع سنوات، عندما واجه النظام وضعا مماثلا على حدوده مع الجزائر، حاول التخفيف من هذه الحالة عن طريق الإفراج عن بعض قادة الحركة السلفية مع تشجيعهم على إنشاء حزب سياسي. وفي سياق التدخل في مالي، جرت الممارسة نفسها. ومع ذلك، تم رفض عرض النظام بسبب عدم استعداد الحركة السلفية، من بين

10 رابط صفحة الواب الرسمية لمؤتمر الحوار الوطني
http://www.ndc.ye/default.aspx

أسباب أخرى. حاليا، هناك نقاش مهم داخل الحركة السلفية في موريتانيا بشأن الرغبة في اتباع تجربة حزب النور في تأسيس حزب سياسي. ومن المتوقع، في المستقبل القريب، إنشاء حزب سلفي في موريتانيا من قِبل المقتنعين بضرورة المشاركة السياسية.

3. تحديات الدخول في الحياة السياسية

في حين فحص الجزء السابق من هذا التقرير التطورات في المنطقة وكذا الصعوبات التي تواجهها الجماعات السلفية في مواكبة سرعة وحجم التحديات المطروحة عند دخول معترك السياسة لأول مرة، يصف هذا الجزء التحديات الجديدة. وبالإضافة إلى الصعوبات التي يواجهها كل حزب في تصميم ورسم معالم هوية سياسية خاصة، يفحص هذا القسم التحدي المتمثل في اكتساب المهارات التنظيمية وتنفيذها داخل هياكل الحزب.

من المهم في البداية أن نؤكد على التنوع داخل الحركة السلفية نفسها، وهو ما انعكس في التبادل الذي دار بين المشاركين. ففي حين أن هناك توافق واسع بشأن عدم وجود تحديد واضح لماهية الفكر الإسلامي السياسي والاجتهاد الصادر عن الأحزاب السياسية السلفية التي ظهرت بعد الربيع العربي، إلا أن بعض المجموعات أصرت على تواجدها في السياسة منذ فترة طويلة[11]. وقال أحد المشاركين المغربيين بأن حتى عمر عبد الرحمن وأسامة بن لادن كانا مؤمنَين بالمشاركة السياسية ولكنهما تخليا عن الفكرة واعتنقا الجهادية لأنهما سرعان ما خلصا إلى أن العمل السياسي ليس جديرا بالاهتمام. ومع ذلك، هناك مسألة واحدة اتفق عليها جميع المشاركين: تحتاج الجماعات السلفية إلى بحوث عاجلة وشاملة بشأن إرساء الأسس النظرية والمفاهيمية الإسلامية لمشاركتها السياسية. وبرر المشاركون بأن هذا التطور سيصبح حجر الزاوية في علاقتهم مع الجماعات السلفية الأخرى التي ترفض المشاركة السياسية على أساس تفسير علماء الدين لبعض الآيات القرآنية.

إنّ عدم وجود هوية سياسية خاصة أو عدم القدرة على الطرح العلني لمثل هذه السياسة يُعدّ في كثير من الأحيان من التهم أو التحديات التي تواجهها الجماعات السلفية عند دخولها معترك السياسة. "كيف نجعل من الهوية السياسية واضحة؟ وكيف نعبّر عن الهوية السياسية للحزب، مع الحفاظ على العلاقة مع الحركات الأخرى التي يختلف معها الحزب؟" كانا سؤالين في مركز المناقشات التي دارت في الورشة. وقد عكست مداخلات المشاركين تجاربهم السياسية المختلفة في ظل ديناميات ما بعد الانتفاضة في بلدان مختلفة ولكن السؤال الأساسي المشترك في النقاش كان: "أين نرسم الخط الفاصل بين الإسلام كدين والسياسة باعتبارها مجموعة من القواعد المشتركة والمتفق عليها لتحقيق هدف سياسي؟". وكان هناك إجماع بين المشاركين عن الخلط القائم في الأدوار بين الداعية والسياسي. وبحسب المشاركين، يؤثر مثل هذا الارتباك على سلوك الحزب على الصعيد الداخلي وعلى المستوى الخارجي. أما داخليا فيؤدي إلى الخلط بين الأدوار أو حتى لعدم وجود هيكل تنظيمي داخل الحزب، لاسيما في ما يتعلق بصنع القرار وأثر ذلك على الإدارة الديمقراطية الداخلية لشوون الحزب. أمّا خارجيا، فيطمس هذا الأمر الهوية السياسية للحزب وعلاقته بالحركات الأخرى، وذلك لأن رسالة الحزب لا تبدو ناتجة عن مناقشات سياسية منسقة داخل هياكل الحزب وإنما تصدر عن القيادة العليا للجماعة والتي غالبا ما تخلط الوعظ الديني بالاتصال السياسي.

ودرس المشاركون أيضا عملية بلورة الهوية السياسية مع الحفاظ على العلاقة مع الحركات الأخرى التي يختلف معها الحزب. ووفقا لأحد المشاركين المصريين يتطلب الأمر العناصر الآتية: 1 - الالتزام بقبول قواعد اللعبة السياسية، حتى من قِبل أولئك الذين لا يتفقون مع قناعات الحزب، 2 - نبذ العنف عند التعامل مع الغير، 3 - احترام نتائج الانتخابات، 4 - رفض احتكار السلطة، وأخيرا 5 - توضيح الموقف تجاه الغير. وبالنسبة لأحد المشاركين، "تعد الأفعال السياسية رسالة أقوى من الكلمات"، لذلك قرر حزبهم تقديم مقعدين في اللجنة الانتخابية الدستورية إلى الجماعات المدنية غير الإسلامية، وذلك من أجل تعزيز مشاركة الشباب وبناء الثقة. وقد اتخذ نفس الحزب المصري مبادرة للتوسط بين الأحزاب السياسية والرئاسة وكذلك للعمل على تعزيز المواطنة من خلال التوسط بين المسلمين والأقباط. وأوضحت مجموعتان مشاركتان من ليبيا بأنهما أنشأتا لجانا للاتصال بين الأحزاب من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القضايا الانتقالية الرئيسية.

وقد حدد المشاركون خطرا آخر يتمثل في "الوقوع في فخ التضامن الأيديولوجي التلقائي مع الجماعات السياسية من الطيف الأيديولوجي نفسه". ويعتبر الاستقطاب المترتب عن دعوة العلمانيين في مصر إلى مواد فوق-دستورية والتي أدت بجميع الأحزاب الإسلامية إلى الوقوف إلى جانب حكومة الإخوان المسلمين مثالا على هذا التضامن الأيديولوجي التلقائي. فقد يؤدي تضامن النظراء إلى توجيه رسالة خاطئة، بمعنى أن التحالفات التي تستند فقط على التضامن الأيديولوجي/الديني

11 أغلبها في الظل بسبب سياسة النظام القديم تجاه هذه الحركات.

قد تطمس الهوية السياسية الخاصة للحزب. ولذلك يتمثل التحدي في تحقيق التوازن بين المبادئ والبراغماتية، يضيف أحد المشاركين.

بينما ينبغي للأطراف السلفية، داخليا، أن تتخلى عن منطق طائفة النظراء واعتناق منطق الدولة القومية والمؤسسات، لا يزال عليها الرد على بعض التحديات التي يفرضها دخولها في السياسة. كما حدد مشاركون آخرون تحديات إضافية أخرى على مستوى أكثر حيوية: نقص التفكير حول القضايا الأساسية المختلفة. على سبيل المثال، ينبغي أن تحظى علاقة الجماعات السلفية بالديمقراطية بدراسة أعمق. هل يمكنها تقبل العملية الديمقراطية وأدواتها بالموازاة مع رفض نظامها الأساسي؟ ما هو تعريف السلفيين للدولة؟ أيتعلق الأمر بقبول تنوع المجتمع أو فرض نموذجهم؟ كيف يمكن للإسلاميين تطوير نموذج اقتصادي يعتمد على القيم ويكون مستقلا عن العولمة؟ لقد خلص أحد المشاركين بالقول أن هناك نقص كبير في الفكر الإسلامي حول المشاركة السياسية.

على المستوى الهيكلي، قدمت الأطراف السلفية المشاركة مختلف المبادئ التوجيهية والمعايير الجاري تنفيذها داخليا. وقد كانت المساهمة المصرية الأكثر تحديدا وخصوصية. ذلك أنها تتألف من العناصر الآتية: اعتماد مبدأ الشورى في صنع القرار، والعدالة داخل الحزب، واعتماد الكفاءة كمعيار للانتخابات الداخلية للحزب أو للانتخابات العامة، والمساءلة. وكان تشجيع الشباب على تقلد مناصب قيادية داخل الحزب مع التخلي عن الاعتماد بشكل مكثف على الدعاة والمشايخ الدينيين كمرشحين للانتخابات من بين التدابير الأخرى التي ذكرها أحد المشاركين المصريين. وشدد أحد المشاركين الليبيين على ضرورة تنفيذ سيادة القانون بعد عقود من غياب المؤسسات، مُصرًا على تأسيس التقاليد المؤسسية داخل الحزب كأولوية قصوى.

4. تجارب السلفيين في بناء التحالفات

نظرا لتفاوت درجات المشاركة السياسية بين الأحزاب السياسية السلفية، تتنوع ديناميات بناء التحالفات في المنطقة. فبينما انتُخِبت بعض الأحزاب في البرلمانات وحصلت الآن على عدد كبير من المقاعد، تظل أحزاب أخرى تشكل جزءًا من مجموعة الأقليات أو انضمت إلى تحالفات مع الأحزاب السياسية الدينية غير السلفية الأخرى.12 لكن، بشكل عام، حتى الحركات السلفية الموجودة في الميدان والتي لم تنشئ أحزابا سياسية بعد، تتفاعل مع عملية بناء التحالفات من خلال تقديم الدعم للأطراف السلفية الموجودة أو للأحزاب الإسلامية غير السلفية.

تمّ خلال ورشة العمل تبادل الخبرات الإقليمية واستعراض مشاريع التحالف بين الأحزاب على المستوى القطري وأثريت المناقشات بالدروس المستفادة من عمليات بناء التحالفات. عموما، عكست المناقشات حول هذا الموضوع عملية ذات اتجاهين: قامت الحركات التي لا تنتظم في إطار أحزاب سياسية بانتقادات داخلية بناءة مع مراعاة التحديات العملية لبناء التحالفات في ضوء تجارب الأحزاب السياسية السلفية الممثلة. كما تمّت الإشارة أيضا إلى بعض الأمثلة من عمليات بناء التحالفات.

ناقش أحد المشاركين التونسيين تجربتي تحالف، شملت التجربة الأولى أربع أحزاب أخرى ولم تنجح، أما الثانية فتضمنت ثلاثة أحزاب أخرى ولم تدم طويلا. ورُفضت دعوة للانضمام إلى تحالف ثالث يتألف من الأحزاب الإسلامية، ويرجع ذلك إلى وجود حزب شيعي ضمنه. في ليبيا، أنشأ أحد الأحزاب لجنة تنسيق من أجل الربط بين الأحزاب السياسية المتقاربة أيديولوجيا. وكان الهدف من ذلك تأسيس قوة مضادة للموازنة داخل البرلمان المقبل مع الأحزاب الأبعد نسبيا بعد انضمام أعضاء لجنة التنسيق للقوى وبعد إعداد أرضية مشتركة. وأوضح أحد المشاركين الليبيين أن حزبه شكل كتلة انتخابية داخل المؤتمر الوطني العام. ويروي مشاركان اثنان من بلدين مختلفين تجارب لجماعات إسلامية أخرى دخلت في مشاريع تحالف مع أحزاب يسارية أو ليبرالية ولكنها فشلت.13 في اليمن، أوضح ممثل حزب مشارك بأنهم كانوا يعملون مع جميع الجهات الفاعلة السلفية وغير السلفية من أجل تقديم رؤية "محايدة" للمجموعة بشأن الحوار تكون "غير منحازة للحكومة، ولا للمعارضة، وإنما للشعب". وشدد على أن استراتيجية بناء تحالف جماعي مثل هذا ليست بأيديولوجية ويمكن أن تتم مع الأحزاب من مختلف الأطياف السياسية، حسب ما تمليه المصلحة الوطنية.

وبعد التمعن في الدروس المستفادة من تجارب التحالفات في الماضي، اتفق المشاركون على أن التحالف الناجح يجب أن يتضح

12 التحق حزب الأمة الوسط وحزب الرسالة في ليبيا مثلا بتحالف الوفاء للشهداء داخل المؤتمر الوطني العام.

13 هذا المثال أدى بأحد المشاركين المصريين إلى إثارة مسألة ما إذا كان التحالف مع أحزاب غير إسلامية مقبول في الإسلام. وردّ مشارك آخر مشددا على أن ضعف فكر الإسلام السياسي حول هذه المواضيع له أثر سلبي على مسارات بناء التحالفات.

من البداية فيما إذا كان مشروعا جزئيا/تكتيكيا أو استراتيجيا. وينبغي هيكلة التحالف حول هوية واضحة (الاسم، الزعيم، البيان)، وكتلة برلمانية مع متحدث واحد باسم المشروع عند تمرير تشريع موحد أو التصويت على جدول أعمال لضمان مأسسة التحالف واستدامته بدلا من شخصنته. ومع ذلك، كان بعض المشاركين أكثر تشاؤما بخصوص عمليات بناء التحالفات، حيث قال أحدهم: "لا يمكن للضعيف أن يبني تحالفا"، في حين قال آخر بأن العملية السياسية الجديدة التي لا تزال في مرحلتها المبكرة والاستقطاب الشديد بين الإسلاميين والليبراليين تشكل عوائق أمام إنشاء التحالفات.

5. كيفية التعامل مع تحديات الحياة السياسية

التعامل مع "الآخر القريب"

تواجه الجماعات السلفية تحديات متشعبة عند الدخول في الحياة السياسية. يمكن لهذه التحديات، حسب البلد، أن تمتد من التقييدات الموضوعة عند تشكيل الأحزاب السياسية إلى التعامل مع الآخر القريب. ويمكن لهذا الأخير أن يكون: 1) مجموعات سلفية أخرى تشارك سياسيا، أو 2) السلفيون الذين لا يشاركون مباشرة في اللعبة السياسية، لكنهم يشكلون "خزانا" انتخابيا، أو 3) السلفيون الذين يرفضون المشاركة السياسية.

في أعقاب "الربيع العربي"، أصبح تشكيل الأحزاب السياسية ذات المرجعية السلفية أسهل في مصر وليبيا (عشرة أحزاب سلفية) إلا أنها تبقى ممنوعة في المغرب. أمّا في موريتانيا، فتبقى الوضعية غامضة. ففي حين أن الحكومة الموريتانية لم تعارض بعد إنشاء حزب سلفي رسميا مثلما هو الحال في المغرب، إلا أن الأمر ليس بالسهولة ذاتها في اليمن التي شهدت إنشاء أول حزب سلفي العام الماضي، 2012. وفي تونس، حيث كانت الأحزاب الإسلامية محظورة في عهد نظام بن علي، تم تخفيف القيود على تشكيل الأحزاب في ظلّ حكومة باجي قايد السبسي باستثناء الأحزاب السلفية. ولم تتمكن الأحزاب السلفية من التسجيل القانوني إلا بعد سقوط حكومة السبسي.

وقد تبادل المشاركون في الورشة بوجه خاص تحليلا مشتركا فيما يخصّ التعامل مع "الآخر القريب". وباستثناء الجانب القانوني، خضعت المشاركة السياسية إلى نقاش مكثف داخل المدرسة الفكرية السلفية، لاسيما عندما قاد الشيخ عبد الرحمن عبد الخالق إنشاء أول حزب سلفي في الكويت. ويتم هذا التحليل على المستويين الداخلي والخارجي. فعلى المستوى الداخلي، ينبغي على السلفيين الذين يرغبون في المشاركة في العملية السياسية التعامل مع الآراء المعارضة داخل إطارهم الخاص، بما أن العديد من العلماء والمرجعيات الدينية يشككون في جواز الدخول في السياسية دينيا بينما يرضون قاعدتهم الجماهيرية. أمّا على المستوى الخارجي، فيولّد الانقسام بين الجماعات السلفية التي تقبل بالمشاركة السلفية وتلك التي ترفضها إشكالا للأحزاب السلفية أمام التعبئة، ليس مع قاعدتهم الجماهيرية فحسب بل مع الساكنة قاطبة. بالفعل، يبدو أن لرفض بعض الجماعات السلفية المشاركة في العمل السياسي انعكاس سلبي على الجماعات السلفية مما يصعب عليها توسيع قواعدها الانتخابية. وفي مثل هذه الوضعية، ينبغي الخوض في حوار مع علماء الدين ذوي النفوذ المعارضين للمشاركة السياسية من خلال عدة طرق[14].

يرى عالم دين مغربي مشارك أنّ الخلاف بين السلفيين أمر مألوف وينبغي تركيز الجهود على ميثاق مشترك ينص على حد أدنى من التوافق. وقد عرضت مجموعتان مشاركتان العمل الذي قامتا به للترويج للمرجعيات الدينية المحلية والعمل الذي تقومان به في أوساط السلفيين الذين، إلى غاية التغيير السياسي الأخير في المنطقة، لم يكونوا على اتصال سوى مع علماء دين من بلدان عربية بعيدة.

التعامل مع "الآخر الأكثر بعدًا"

لعل أبرز انتقاد يوجه من قبل المحللين السياسيين والعلمانيين للإسلاميين يتمثل في اتهام الأحزاب الإسلامية بشكل عام والجماعات السلفية بشكل خاص بالإخفاق في معالجة توجيه خطابهم السياسي لجمهور أوسع. فضلا عن ذلك، يشير هذا الانتقاد إلى الطابع الحاد الميال إلى المواجهة والاستقطاب الذي يتميز به الخطاب السلفي عند التفاعل مع "الآخر الأكثر بعدا". ولا يقتصر هذا الاستقطاب على الخطاب فقط بل يمتد إلى المبادرات السياسية للتيار أو حتى لأعمال الخير التي ينبغي أن توجه لعامة الشعب متجاوزة بذلك معاقل الحزب ودوائره الانتخابية. لقد كان التفكير خلال الورشة في التعامل مع "الآخر الأكثر بعدا" يهدف إلى بناء جسور مع هذا الأخير قصد تبديد الاستقطاب السياسي من خلال التعاون والحوار والحلول الوسطى من أجل الصالح العام.

14 مثلا، تعتبر النقاشات العامة والمؤتمرات والنشر والتوزيع الواسع للأعمال المرجعية التي يقوم بها العلماء الذين يدافعون عن المشاركة السياسية أدوات ينبغي استعمالها.

يمكن تحديد ثلاث فئات يُعتبر التواصل معها من التحديات التي تواجه السلفيين: 1) الساكنة العامة من غير السلفيين الذين تريد الأحزاب السلفية الاستفادة منهم، 2) الأحزاب السياسية الأخرى، خاصة المنافسون السياسيون من علمانيين ولبراليين ويساريين وحتى إخوان مسلمين، و3) الجماعات العنيفة ذات المرجعية السلفية.

وقد اتضح خلال الورشة بأن أغلب السلفيين كانوا مدركين للانتقاد الرئيسي الذي يوجه للإسلام السياسي، ألا وهو الخطاب الفضفاض والعام، مع غياب برنامج اجتماعي واقتصادي واضح والذهنية الطائفية في التعامل مع الناس بشكل عام عوضا عن تبني مفهوم ديموقراطي للمواطنة. بالفعل، فإنّ عرض الحلول مثل التركيز على خطاب يتحدث عن الخدمات والبرامج الاجتماعية عوضا عن الدعوة، علاوة على ضرورة الانخراط في العمل غير السياسي من خلال الأعمال الخيرية، عكس هذا الوعي[15].

وقد اتفق المشاركون أيضا (بدرجات مختلفة) على أهمية مفهوم المواطنة والاستراتيجية السياسية. وقد نصح أحد المشاركين المغربيين المجموعات السلفية بالبدء أولا بالمجالس المحلية والجهوية، في حين ركز مشارك موريتاني على أنه ينبغي للخطاب العام أن يركز على الأمة، بما في ذلك الأقباط والعلمانيين، إلخ، وألا يقتصر على السلفيين فقط. وقد ركز مشارك يمني على هذه النقطة الأخيرة إذ ختم بقوله أنّ: "هذا هو السبب الذي جعل من حزبنا يسمى وطنيا وليس سلفيا".

فيما يتعلق بالتعامل مع الأحزاب السياسية الأخرى، اتفق المشاركون على احترام قواعد العملية الديمقراطية ووضع خطوط حمراء كشروط أساسية للاستقرار السياسي. ويمكن للحوار والبراغماتية أن تساعد في بناء جسور بين جميع الفاعلين السياسيين. وقد أشار أحد المشاركين إلى مبادرة حزبه للعمل مع حزب علماني في البرلمان. وأشار ممثّل حزب تونسي إلى أنه اتصل بشخصيات متقاعدة من النظام السابق من أجل إقناعها بالعودة للسياسة والاضطلاع بدورها في الانتقال.

واتفق جميع المشاركين على أن رفض المشاركة السياسية من قبل بعض السلفيين يشكل مصدر قلق للأحزاب السياسية السلفية. وفي رأيهم، فإن رهان الدولة العميقة والغرب (فرنسا في تونس والولايات المتحدة الأمريكية في مصر) على إرهاق الحكومات الإسلامية قد يودي بالمقابل إلى إخفاق المشاركة السياسية الإسلامية وهو ما يوفر للجهاديين فرصة غير متوقعة. وقد شاطر بعض المشاركين تجربتهم (بالإضافة إلى الأبحاث، المراجعات، والنقاشات العامة) في التعامل مع الجماعات العنيفة ذات المرجعية السلفية. وقد ناقش مشارك من تونس بوجه خاص كيف تواصلوا مع شيخ مرجع لإحدى الجماعات العنيفة قصد إقناعه بدخول جماعته إلى العمل السياسي. ورغم أن هذا الطرح لم ينجح إلا أن الحزب توجه إلى شباب هذه الجماعة السلفية ونجح نسبيا في ذلك. كما أشار أحد الأطراف المشاركة من مصر إلى محاولته الوساطة في ليبيا.

فيما يتعلق بالتعامل مع الجهاديين، "هناك قطاع من السلفيين يراقب عن كثب ما ستسفر عنه المشاركة السياسية للسلفيين"، يقول أحد المشاركين. "إن تحقق الأهداف والحفاظ على الالتزام الأخلاقي سيدفع بالتيار الجهادي لدخول المعترك السياسي"، يردف مشارك آخر. ولعل إحدى النتائج الملموسة لهذه المقاربة كانت تغير موقف المعتقلين السلفيين في المغرب على إثر جهود حزب العدالة والتنمية في الدفاع عن حقوق المعتقلين السلفيين بعد هجوم مراكش 2003 وتغير مواقف المعتقلين من المشاركة السياسية. كما ختم مشارك من مصر بقوله أنّ: "الديمقراطية والتداول على السلطة هما أمل المنطقة" في التطور.

6. كيف تنظر الجماعات غير السلفية في المنطقة للمشاركة السياسية السلفية

لقد كان أحد الأهداف الرئيسية للورشة هو تقاسم الفهم وتبادل الممارسات الفضلى في مجال المشاركة السياسية. وتوخى الخبراء السياسيون المستقلون والأكاديميون والجماعات السلفية خوض نقاش حول: 1) تحديات المشاركة السياسية من منظور أحزاب وتوجهات أخرى، 2) المسائل الرئيسية التي ينبغي أن تعيها الأحزاب السلفية، 3) تحسيس الوعي السلفي بهذه المسائل، وأخيرا، 4) تحديد طرق التعامل مع القضايا المجتمعية المتشعبة والمعقدة.

لخّص ثلاثة مشاركين خارجيين من مصر وتونس والمغرب تحديات الخلط المستمر لدى السلفيين بين الدين والسياسة في الخطاب والسلوك السياسي. ووفقا لهم، فإن الأحزاب السلفية لم تحسم بعد مسألة ثنائية الأمة/الدولة القومية في وثائقها الأيديولوجية التأسيسية وكذا قضية هوية الحزب على المستوى المفاهيمي. أمّا تنظيميا، فلم تُضفِ الأحزاب السلفية، في غالبيتها، الطابع المؤسسي على العلاقة بين قاعدة الحزب وقيادته ولا على آليات صنع القرار داخل الحزب. وعلاوة على ذلك، وعلى

15 تم التأكيد على أن تقديم الخدمة للناس كفضيلة وواجب ديني حجة أخرى للتعامل مع الأحزاب الأكثر بعدا.

الرغم من القاعدة الشعبية الكبيرة لبعض الأحزاب السلفية، خاصة في مصر، لم يثبت حتى الآن أن أتباع الحزب مقتنعون بالمثل والمفاهيم الأيديولوجية للحزب. وقد ترددت هذه النقطة الأخيرة في جزء منها، من قبل أحد المشاركين الذي ذكر أن التوقعات التي تنتظرها القاعدة الشعبية للتيار السلفي في بلاده تتجاوز القدرات التنظيمية للحزب. وأخيرا، قيل أن التعامل مع القوى السياسية الدولية يشكل أيضا تحديا إضافيا للتحديات التي يواجهها السلفيون في عالم بات اليوم متعدد الأقطاب.

كما أوعز خبير خارجي من مصر إلى السلفيين لكي يركزوا على القضايا الكبرى عوضا عن القضايا الثانوية خلال مرحلة الانتقال الديموقراطي، وفقا لانتفاضة سياسية تصاعدية أو تغيير ثوري. وأردف يقول بأن المواجهة السياسية حول قضايا من قبيل الهوية تؤدي إلى تعميق الصدع المجتمعي، وهو ما قد يهدد الانسجام والسلام الاجتماعيين. كما أضاف بأنه قد يصبح ضارا ليس فقط على الإسلام السياسي بل أيضا على العقيدة الإسلامية في حد ذاتها. "لا يمكن بناء الهوية بالقوانين والمراسيم، وإلا أصبحت مصطنعة"، يقول الخبير.

في حين أن قضية الهوية أثارت نقاشا محتدما بين المشاركين، إلا أن أحد المشاركين الليبيين ردّ بقوله أنّ: "الهوية لا تبنى بالقوانين ولكنها تصان بالقوانين الدستورية والمراسيم". أما مشارك آخر من تونس فقد قال بأنّ: "الهوية في خطر"، وتساءل مشارك آخر مستنكرا: "هل نترك للعلمانيين مسألة تحديد الهوية المجتمعية؟".

وحذر خبير من تونس المشاركين السلفيين من أن معارك المرحلة السياسية المقبلة ستتركز على القضايا الآتية: أولا، العدالة الاجتماعية التي تتجاوز التزويد بالغذاء ووسائل العيش البسيطة؛ وثانيا، الأمن الذي ينطوي على الخطورة المحتملة للعودة إلى الدولة البوليسية. كما حذر من أن: "الدولة العميقة ماضية بخطى كبيرة والانتقال السياسي يسير بخطى متثاقلة. إن الاخفاق في الابحار بسفينة الانتقال السياسي بأمان سيؤدي إما إلى عودة الدكتاتورية أو الانجرار إلى حرب أهلية". وقد لقيت هذه التوصية صداها عند مشارك من مصر إذ صرح بأن: "صون الحريات ينبغي أن يشكل أولوية المرحلة الانتقالية وما بعدها، من أجل سد الذرائع أمام العودة إلى الدكتاتورية". وردد مشارك ليبي التحذير مذكرا جميع المشاركين بعدم نسيان حقيقة أن الانتفاضات الشعبية لم يقدها الإسلاميون فقط بل قادتها جميع شرائح المجتمع. وعليه، ينبغي على الجماعات السلفية أن تركز على بناء الدولة وليس على التنافس الحزبي خلال هذه المرحلة الحساسة. وعليها أن تركز على تصميم آليات تضمن الحرية للجميع. كما ينبغي أن يشكل بناء التحالفات من أجل العمل المشترك مع جميع الفاعلين السياسيين قرارا استراتيجيا وليس مجرد فعل ديموقراطي ينم عن البراغماتية لإظهار التسامح تجاه "الآخر الأكثر بعدا". ومنح خبير مغربي أربعة سبل ينبغي تباحثها: أولا، الاتفاق على حقيقة أن الدولة المدنية لا تتعارض مع الإسلام. ثانيا، على الانتخابات أن تضمن التداول على السلطة. ثالثا، الإقرار بمواطنة المرأة داخل الإطار الثقافي للإسلام، في إطار الانتقال التدريجي للمواطنة الكاملة. وأخيرا، بناء تحالفات استراتيجية مع "الآخر الأكثر بعدا".

وأخيرا، أثارت قضايا الهوية والحرية ووضعية المرأة والأقليات مواقف مختلفة لدى المشاركين السلفيين. على سبيل المثال، طرح مشارك تونسي السؤال الآتي: "هل علينا أن نقبل بالمس بالمقدسات باسم الحرية؟" وخلص مشارك مغربي آخر إلى أنه: "عوضا عن فرض شروط مسبقة للمشاركة السياسية على السلفيين في قضايا تتعلق بشكل الدولة، والمرأة، والحريات، إلخ، ينبغي البحث عن اتفاق أدنى، وهو نبذ العنف".

7. نظرة المشاركين الغربيين لمشاركة السلفيين سياسيا

انعقدت الجولة الثانية من النقاش بين الجماعات السلفية ومشاركين من بلدان غربية على خلفية العروض التي قدمها ثلاثة مشاركين من الولايات المتحدة الأمريكية وايرلندا الشمالية. وطرح المشاركون الثلاثة تجاربهم الشخصية وتجارب أحزابهم السياسية في الانتقال من الخطاب الديني إلى الانخراط في السياسة. وركزت العروض على التحديات التي واجهوها على المستوى الشخصي، أو تلك التي واجهتها أحزابهم في المشاركة في الحياة السياسية بينما كانت تحاول الحفاظ على هويتها كأحزاب سياسية مسيحية. وذكر المتدخلون تجارب عملية في تمرير تشريعات في الكونجرس/البرلمان، أو في بناء تحالفات مع الأحزاب المنافسة.

وعودة منه إلى الطريقة التي انتخب بها، أوضح عضو سابق في الكونجرس بأنه قام بتكييف خطابه وعالج احتياجات الناس، والتقى بكل الجماعات، "حتى من كانوا يرفضون الساسة ذوي التوجه الديني". وبعد انتخابه، كان من المهم بالنسبة له فهم لماذا انتخب لصالحه أولئك الذين يرفضون الأحزاب الدينية عادة. وقد ألح على أهمية التواصل المستمر مع الدوائر الانتخابية من خلال اللقاءات بدور البلدية، والاتصالات الهاتفية والردود الخطية للبقاء على اتصال وإبداء الاستعداد والإرادة في الإصغاء.

كما سبقت الإشارة إليه، بالنسبة للسلفيين، يعتبر تمرير التشريعات في الكونجرس على درجة والتحدي ويتطلّب جهدًا معتبرًا، ذلك لأنه يستوجب العمل على جبهتين في آن واحد: داخل الحزب الذي ينتمي إليه عضو الكونغرس، فهناك حاجة إلى "إقناع المتطرفين داخل الحزب" وعلى المستوى الخارجي، أي الوصول إلى الحزب المنافس[16] ، الذي يعتبر التعاون معه مفتاحًا لتمرير أي تشريع. وعمليا، يتطلّب ذلك "تحويل الخطاب داخل الحزب من الإيديولوجيا إلى العملية السياسية". بعد تحقيق ذلك، على الجهود أن تتجه نحو قيادة الحزب المنافس بغية "الوصول إلى أرضية وسط". وإذا لم ينجح ذلك، أوصى عضو الكونغرس السابق بالعمل مع أعضاء الكونجرس للدفع بتبني الأجندات من خلال العلاقات الشخصية".

إن أحد شراك السياسة الدينية هي السماح "للحسابات السياسية بالوقوف في طريق التشريعات"، أو تعطيل "التشريع الجيد بسبب الإصرار على التشريع الأحسن " شرح عضو الكونجرس الأمريكي. ثمّ أوصى ببناء علاقات مع وسائل الإعلام لمواجهة الدعاية والحفاظ على الاتساق والالتزام بالأخلاقيات في التعامل مع القاعدة الانتخابية. وخلص إلى القول بأن الجمعيات الخيرية بدأت في العمل في دائرته الانتخابية ببطء ولكن تدريجيا " بسبب وجود عضو كونجرس ذي توجه ديني".

وقال عضو ببرلمان إيرلندا الشمالية بأن دخول جماعته للسياسة لم يطبعه "حافز ديني، بل لأنهم أرادوا المساهمة في بناء المجتمع من خلال القيم الجوهرية". وقد هيمنت نفس القضايا المهيمنة على النقاش السياسي والمجتمعي في العالم العربي الآن على الشأن العام في الغرب قبل سنوات. ولا تزال القضايا المرتبطة بحقوق الانسان مثل الإجهاض وزواج المثليين تقسّم المجتمع الغربي اليوم، يؤكد النائب البرلماني. ويتمثل التحدي في إيجاد توازن بين القيم الجوهرية والسياسة. وتتمثل الإجابة بحسبه في بناء التحالفات عبر البراغماتية. وينبغي على الجماعات الدينية التي تحرص على أهمية القيم الجوهرية والحفاظ على الأخلاق في المجتمع أن تفهم بأنها: "إن لم تكن في الحكومة فلا يمكنها لا الحفاظ على القيم الجوهرية ولا التأثير على البرامج السياسية"، يضيف العضو بالبرلمان. كما ألحّ هذا الأخير على أن الأحزاب الدينية عليها أن تحدد القيم الجوهرية الأساسية التي تريد الحفاظ عليها في القوانين والسياسات". وخلص أخيرا إلى السؤال: "ما ستكون تركِتُكم، المعتقد/الإيمان أو البرامج الاجتماعية وبناء المجتمع؟" وفيما يتعلق بتجربته السياسية الخاصة، أوصى المشاركين بالعمل مع الهياكل المحلية في الميدان، وبإنجاز مشاريع طويلة المدى من القاعدة إلى الأعلى، والعمل على تنظيم الحزب، وصياغة رسالة وخطاب للحزب يكونان واضحين، وكذا امتلاك مهارات التواصل مع الإعلام.

8. أنشطة الأفواج المصغرة

إنّ الاستقطاب بين الإسلاميين والعلمانيين ميزة مشتركة للانتقال السياسي في المنطقة العربية. وقد أثير هذا الموضوع باستمرار من قبل مختلف الأحزاب والحركات خلال الورشة. وكان هناك إجماع قوي على كون الاستقطاب الحاد قد يؤدي إلى الفوضى الاجتماعية والسياسية، التي يمكن أن تؤدي بدورها إلى الدكتاتورية كما أُشير إليه سابقا. وأجرى المشاركون أنشطة عصف ذهني في أفواج مصغرة قطرية من أجل فحص مبادرات بناء التحالفات والجسور الممدودة لبناء الثقة مع الأحزاب والحركات السياسية العلمانية.

وفحصت أنشطة العصف الذهني الدرجات المتفاوتة للاستقطاب في مختلف البلدان بالموازاة مع تحديد الوزن السياسي لكل مجموعة سلفية. وكمثال، نوقشت مبادرة الوساطة التي تقدم بها حزب النور بين جبهة الإنقاذ الوطني والحكومة. وقد اختلف المشاركون حول مبادرة حزب النور. ففي حين أبدى بعض المشاركين تفهّمًا للمبادرة، أظهر مشاركون آخرون شكوكًا بخصوص توقيتها. وفي مصر، أين تمّ تحديد الاستقطاب على أنه الأعلى في المنطقة، تحدث مشاركون عن عدد من مبادرات التحالف مع شركاء علمانيين أو غير إسلاميين. وقد نقل أحد الأحزاب مبادرته للجلوس مع ضباط الأمن والخبراء لتنسيق الجهود من أجل التخفيف من التردي الأمني والعنف. وعرض حزب مصري آخر تجربته في تحالف من 16 عضوا تضم أحزابا لبرالية بالإضافة للإخوان المسلمين. وقد أطلق الحزب نفسه "مبادرة الحلم المصري" الهادفة إلى العمل المشترك حول القضايا الاقتصادية، مثل مشروع الطاقة مع شركاء من مختلف الخلفيات الأيديولوجية. وقال حزب ثالث بأنه بصدد إطلاق نداء من أجل هدنة سياسية مدتها عام[17].

16 جرت العادة في الولايات المتحدة أن يجري التنافس داخل الكونغرس بين حزبين رئيسيين هما الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري.

17 كان من المثير للاهتمام معرفة أنها المرة الأولى بالنسبة للمشاركين المصريين أن جلست الأحزاب السلفية كفريق وقامت بالتفكير في فرص بناء تحالفات مع الجماعات العلمانية.

وفي موريتانيا حيث الاستقطاب أقل بكثير مما هو عليه في مصر، تمّ التركيز على بناء الثقة. وقد تم بذل هذا الجهد من خلال المشاركة النشطة لجمعية خيرية سلفية في أنشطة المجتمع المدني. واشتمل ذلك على التعاون مع دور البلديات والمستشفيات في تنسيق توزيع المساعدات الإنسانية وتنظيم الورش التكوينية للصحفيين بالتعاون بين جمعية سلفية ونقابة الصحفيين.

وفي المغرب، قال عالم دين مشارك بأنه دعا إلى مبادرة للحوار مع العلمانيين إلا أنه لقي دعما ضئيلا جدا. وتحدث مشارك آخر عن مبادرة بناء تحالف بين حزبي وبين أيديولوجي لمعالجة قضية الاعتقال التعسفي للسلفيين في المغرب.

وقال مشاركون بأن الاستقطاب في ليبيا ذو أساس سياسي أكثر منه أيديولوجي، بما أن التحالف بين الأحزاب الإسلامية والأحزاب العلمانية يتجلّى بخصوص مسألة العزل السياسي. وعلى نقيض ذلك، يعتبر الاستقطاب في تونس حادا جدا حيث تتجسد أشهر أوجه الاتصال بين الاسلاميين والعلمانيين في المناظرات التلفزيونية بين ممثلي المعسكرين. غير أن أحد المشاركين من مصر نصح بعدم التوجه إلى المناظرات التلفزيونية التي تؤجج الاستقطاب والشقاق، وأوصى بتبني آليات الحوار التي تبني الثقة بدلا من ذلك.

9. ترقية السلام

اختتمت الورشة بالقيام بأنشطة في أفواج مصغرة تهدف إلى مناقشة مبادرات ترقية السلام في المنطقة العربية والساحل الصحراوي. وبينت مختلف الأحزاب والحركات السلفية كيف يمكن وضع العلاقات الإقليمية في خدمة ترقية السلم. وحسب المشاركين، فإن ترقية السلام مغروسة في العقيدة السلفية بالنظر إلى أنشطتها الخيرية وجهودها الدعوية.

اقترح المشاركون فيما يتعلق بمنطقة المغرب توزيع فرق الوساطة في شمال مالي وفي عدة مدن على الحدود التونسية الجزائرية والتونسية الليبية للتحاور مع الجماعات التي تلجأ إلى العنف. وفي مصر أين أصبحت المواجهات بين الطوائف ظاهرة متكررة، اقتُرح توزيع الوسطاء من الأزهر والكنيسة من أجل تبديد التوترات. وفي اليمن تحجج المشاركون بأن إحدى العوامل التي تؤجج التطرف تتمثل في اعتقال 5000 سجين بدون محاكمة خلال السنوات الخمس الماضية. وسيساهم تسريع عملية المحاكمة من أجل إدانة السجناء إن ثبت اتهامهم وإنزال العقوبات بهم أو الافراج عنهم إن كانوا بريئين من التهم، في تحقيق السلام في اليمن. كما تمت الإشارة إلى أن الهجمات الأمريكية بطائرات بدون طيار على الجنوب سيغذي الإحباط ويمنح تنظيم القاعدة أرضية خصبة للتجنيد كما هو الحال في محافظة أبين.

وعموما، سلّط المشاركون الضوء على الأهمية البالغة للأعمال الأكاديمية الدينية من أجل تصحيح المفاهيم المغلوطة التي تستعملها الجماعات العنيفة لتبرير العمل المسلح والعنف. وعرض مشارك من ليبيا مساهمة حزبه في هذا الجهد الأكاديمي عقب الهجمات على القنصلية الأمريكية ببنغازي، ودعا إلى الحاجة لإيجاد مؤسسة تروِّج للفكر الإسلامي المعتدل. كما قدَّم عالم دين مغربي مساعيه من خلال عرض موجز لكتابه حول حظر الهجمات المسلحة واستعمال المتفجرات ضد المدنيين.

وأوحى المشارك الأمريكي بأنه على الرغم من الاختلافات الأيديولوجية بين العالمين الإسلامي والغربي إلا أن هنالك رغبة مشتركة لترقية السلام في المنطقة العربية والإسلامية. وعليه، يمكن عقد اجتماعات بين جماعات أمريكية وسلفية في البلاد عربية، وفي وقت لاحق بمدينة بواشنطن (مع شخصيات غير منتخبة وفي مرحلة لاحقة مع سياسيين منتخبين)، من أجل التفكير في ترقية السلام.

10. الخاتمة

وصلت الورشة إلى الخلاصات والتوصيات التالية فيما يتعلق بالمشاركة السياسية للتيار السلفي:

1— يؤثر خلط الأدوار بين الداعية والسياسي على سلوك الحزب وهويته السياسية على الصعيدين الداخلي والخارجي. داخليا، يؤدي ذلك إلى فقدان للهيكل التنظيمي داخل الحزب. أما خارجيا، فيطمس الهوية السياسية للحزب وعلاقته مع حركات أخرى.

2— تستدعي بناء هوية سياسية خاصة من بين ما تستدعيه الالتزام بقواعد العملية السياسية ونبذ العنف في التعامل مع الغير واحترام نتائج الانتخابات ونبذ احتكار السلطة وأخيرا توضيح موقف الحزب من الغير.

3— تتمثل إحدى التحديات التنظيمية التي تواجهها الأحزاب السلفية في كون غالبيتها لم تضف الطابع المؤسسي على العلاقة بين قاعدة الحزب وقيادته ولا على آليات اتخاذ القرار داخل الحزب.

4— اتفق المشاركون على أن التعامل مع الأحزاب السياسية الأخرى واحترام قواعد العملية السياسية ووضع الخطوط الحمراء شروط مفتاحية للاستقرار السياسي.

5— يعتبر رفض المشاركة السياسية من قبل بعض السلفيين مصدر قلق للأحزاب السياسية السلفية.

6— حرصا على تفادي الاستقطاب الحاد الذي من شأنه أن يؤدي إلى العودة إلى الدكتاتورية يتعيّن على الفاعلين السياسيين وأصحاب المصلحة التركيز على القضايا الكبرى عوضا عن القضايا الثانوية خلال مرحلة الانتقال الديمقراطي، من خلال انتفاضة سياسية تصاعدية أو تغيير ثوري.

7— اتفق المشاركون على أن الدولة العميقة[18] ماضية بخطى كبيرة والانتقال السياسي يسير بخطى متثاقلة، وأن الإخفاق في الانتقال الديمقراطي بأمان سيؤدي إما إلى عودة الدكتاتورية أو الهبوط إلى هاوية الحرب الأهلية.

8— من الضروري التركيز على بناء الدولة وليس على التنافس الحزبي خلال مرحلة الانتقال الديمقراطي الحساسة.

9— ينبغي أن يشكل بناء التحالفات مع جميع الفاعلين السياسيين قرارا استراتيجيا وليس مجرد فعل براغماتي لإظهار التسامح مع "الآخر الأكثر بعدا".

10— يعتبر تمرير التشريعات في البرلمانات أو المجالس التأسيسية على درجة من التحدي ويتطلّب جهدًا معتبرًا. حيث تواجه الأحزاب الدينية تحدي تحويل الخطاب الإيديولوجي والمفاهيم النظرية العامة إلى مسار من السياسات العملية والتشريعات. ويتمثل التحدي في إحداث التوازن بين القيم الجوهرية والسياسية. فعلى الجماعات الدينية التي تهتم بالقيم الجوهرية وصون الأخلاق في المجتمع أن تفهم بأنها إن لم تكن في الحكومة فلا يمكنها صون القيم الجوهرية ولا التأثير على السياسات المنتهجة.

11— ينبغي على الأحزاب السياسية السلفية الجديدة أن تقوم بامتلاك الخبرة السياسية مع الهياكل المحلية في الميدان، وإنجاز المشاريع طويلة المدى من القاعدة إلى الأعلى، والعمل على تنظيم الحزب وصياغة رسالة وخطاب للحزب يكونان واضحين، وان يمتلكوا مهارات التواصل الإعلامي.

12— شرحت الأحزاب والحركات السلفية كيف يمكن لعلاقاتهم وعلاقات غيرهم الإقليمية أن توضع في خدمة ترقية السلام. كما سلطوا الضوء على الأهمية البالغة للعمل الأكاديمي الديني في تصحيح المفاهيم الدينية المغلوطة التي تستعملها الجماعات العنيفة لتبرير العمل المسلح والعنف.

18 انظر الهامش 8 أعلاه.

تحديات المشاركة السياسية والانتقال من الدعوة إلى السياسة للسلفيين في شمال إفريقيا

الكاتب: حليم غرابوس، فلورانس لوفر

تونس، سبتمبر 2012

السلفيون

يمكن تعريف السلفية بكونها مدرسة متنوّعة في الإسلام السني تتّخذ من سيرة الرسول (ص) وسلوك الصحابة والتابعين (السلف الصالح) قدوة. ويشترك السلفيون في خطاب وسلوك معياري ذي مرجعية دينية. وتختلف المدارس والتيارات السلفية في تصوّرها للعلاقة بين الحاكم والمحكوم والمشاركة السياسية. زاد هذا التنوّع في العقود الماضية وأفضى إلى بروز تيّار يتموضع بين قطبي العزوف السياسي والمعارضة العنيفة. ويرى هذا الاتجاه الثالث أنّ التصدي للدكتاتورية الفاسدة يكون بالوسائل السياسية والمقاومة اللاعنفية. وتمّ مؤخّرًا تأسيس أحزاب وحركات سياسيّة جديدة مرتبطة بهذا التيار تنخرط في التغيير السياسي عن طريق المشاركة السياسية، لاسيّما في العمليات الانتخابية والمؤسسات العامّة .

الإنجيليون

بالنظر إلى التاريخ المعقّد لظهور البروتستانتية وكذا شعار مارتن لوثر "كل إنسان هو قسيس نفسه"، ليس هناك تعريف وحيد للإنجيلية. ويفضل أغلب الإنجيليين تعريف أنفسهم بقناعاتهم الباطنة: الإله، النصوص المقدّسة، إتباع تعاليم المسيح، النجاة عن طريق الإيمان، حبّ الله وحبّ الجار كسلوك يومي. يتواجد الإنجيليون في كنائس ومذاهب متعدّدة بالتركيز المشترك على سموّ ملكوت الله وكذا الاعتراف بالاختلافات من غير الدخول في نقاشات لاهوتية أو/و سياسية غير مجدية. تمّ التمييز، أثناء الورشة، بين الإنجيليين كتيار سياسي صارم وغير متسامح والإنجيليين كتيار مسالم ومتسامح مع الغير. يمكن اعتبار أنّ هذا الأخير يمثّل الأغلبية الصامتة بالرغم من أنّ معظم وسائل الإعلام تركّز على الفريق الأوّل.

عُقدت ورشة عمل بتونس من 10 إلى 13 سبتمبر 2012 جمعت أحزابًا وجماعات سياسية ذات مرجعية دينية من شمال أفريقيا والأمريكيتين. أدارت الورشة مؤسسة قرطبة بجنيف في إطار برنامجها لتحويل الخلافات المسمّى "شمال أفريقيا وغرب آسيا في حالة تحوّل". كان هدف اللقاء مواكبة تكامل الفاعلين السياسيين الجدد ضمن المجال السياسي الجديد، عن طريق تسهيل تبادل الخبرات في ما بينهم وكذا تحديد التحدّيات التي يواجهونها وسبل التعامل معها. وقد تمّ تنظيم النقاشات حول الأسئلة الرئيسية الآتية: لماذا ينخرط السلفيون والإنجيليون في العمل السياسي؟ كيف يتمّ الانخراط في العمل السياسي؟ ما هي التحدّيات المترتّبة عن المشاركة السياسية من طرف السلفيين والإنجيليين وكيف يمكن التعامل معها؟ وما هي مسؤوليات السلفيين والإنجيليين فيما يخصّ ترقية السلم؟

لماذا ينخرط السلفيون والإنجيليون في العمل السياسي؟

اتّفق المشاركون على أنّ العمل السياسي يمثّل، بدون شك، نوعًا من أنواع عمل الخير عندما يكون متجذّرًا في القِيم، باعتباره خدمة للخَلق تقرّب إلى الخالق. ويمكن للإيمان أن يساير السياسية كما يمكن للمؤمنين اختيار المشاركة في نظام سياسي قد يكون مخيّبا للآمال بهدف الارتقاء به الى مستوى أسمى.

إنّ الأحزاب السياسية ما هي إلا إحدى السبل المتعدّدة للتأثير في المجال السياسي، وإنّ السياقات المختلفة تستدعي أشكالًا متنوّعة للمشاركة السياسية. إنّ الهدف الأساسي من دخول عالم السياسة ليس بالضرورة جعل الدولة دينية، لكن إيجاد مجال لأهل الدين كي يشاركوا في السياسة بدون تنازلات، وكي يتأكّدوا أنّ قِيمهم مُصانة في مبادئ الحكم.

كيف يتمّ الانخراط في العمل السياسي؟ التجارب حتى الآن

بعد الثورة استغلّ سلفيّو مصر فرصة المشاركة في تطوّر الأمة بهدف تأسيس دولة القانون، وسمحت لهم الثقة المستمدّة من الشارع من تحقيق نتائج جيّدة في الانتخابات. وفي ليبيا واصل السلفيون الدور الذي حازوا عليه خلال الثورة وذلك بالتفاعل في تطوير الدولة وإصلاح المجتمع. لقد دخلوا السياسة كأفراد في البداية قبل التفكير في تأسيس أحزاب سياسية. وفي تونس شهد الربيع العربي عودة آلاف السجناء والمنفيين السياسيين المفرج عنهم إلى الحياة العامة. وكانت نتيجة هذه العزلة الطويلة بطء وتيرة اندماجهم بالسياسة. وفي المغرب تحسّن مستوى الحريات لكن النظام السياسي لم يتغيّر كثيرًا، وحتى الأطراف الدينية في الحكومة تواجه صعوبات. وبما أنّ الوقت لم يحن بعد لممارسة السياسة رسميًا، يتمّ التركيز حاليًا بالمغرب على حقوق الإنسان والتربية والدعوة. أمّا بالنسبة للإنجيليين فإنهم عندما دخلوا السياسة تغلّبوا على افتقادهم للخبرة بتعلّم كيفية التعامل مع النظام السياسي مثل التعبير عن القضايا بشكلٍ يكون مفهومًا للجميع، وكذا تكوين تحالفات مع أناس يتقاسمون معهم نفس التوجّهات.

الدين والسياسة

ناقش المشاركون كيف يمكن للجماعات ذات المرجعية الدينية ممارسة السياسة من دون التنازل عن قِيَمِهم. إنّ إيجاد طرق من أجل إفهام الغير بشكل أحسن وصياغة للقِيم الجامعة التي أفرزتها التغيّرات السياسية الأخيرة في برامجهم السياسية يستلزم ليس فقط قِيَمًا ولكن أيضًا معرفةً جيّدةً للطرق والوسائل المناسبة، وكذا القواعد الضرورية والخطاب الملائم.

عندما تتعارض القرارات السياسية مع القِيَم الدينية فإنّ المشاركين يوصون بمواصلة الجهود من أجل ترقية القِيَم وخدمة الخَلق، وكذا بتجنّب الغضب في حواراتهم واحترام الغير حتى في حال الاختلاف. يمكن أيضًا تعزيز التأثير بوسائل متنوّعة مثل التربية والتوعية والسجالات السياسية والمغالبات القانونية والعمل الوقائي.

التحدّيات البرامجية والتنظيمية

على الأحزاب الإسلامية الاستثمار اليوم في بناء المؤسسات والقيادة للانتقال من الخطاب إلى التنمية الفعلية، ويشمل ذلك تدريب الموارد البشرية على المهارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية. كما يستلزم استعمالًا حسنًا للموارد المتوفّرة مثل الفقهاء الذين يعملون على التأصيل الشرعي للتدابير الحديثة للحكم (بما في ذلك المواطنة والديمقراطية والحريات الفردية) وغيرهم من الأخصّائيين من أجل وضع البرامج والسياسات.

ضمن الأولويات السياسية تبرز ملفات الأمن والاستقرار ومحاربة الفساد وكذا بناء الإجماع الاجتماعي. إنّ الدفع بالنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية يتطلّب سياسات قوية لضمان الرفاهية والاستثمار في مشاريع اجتماعية وتربوية وصحّية، تحتاج جميعها إلى عملٍ جِواري واجتماعي.

التعامل مع "الآخر القريب"

ركّز المشاركون من الاتجاه السلفي على التحالفات كشرط للتأثير على العملية السياسية. ويعني ذلك تكاتف الجهود مع أحزاب سياسية أخرى ذات مرجعية دينية وكذا التفاني في إقناع جماعات سلفية أخرى بضرورة دعم العملية السياسية. ويمكن للتوافق أن يتمّ على أساس انشغالات مشتركة مثل الحرية والمواطنة والديمقراطية والنموّ الاقتصادي.

إنّ إحدى نتائج الاندماج في المجال السياسي هي الانتقال من المعارضة الى المسؤولية التي تتطلّب حلولًا واقعية وقرارات صعبة، ومن ذلك مسؤولية التفاعل مع الأطراف الأكثر تطرّفًا والتي تدعو إلى العنف باسم الدين، وذلك بهدف تقريبهم إلى موقف أكثر وسطية. مثال آخر هو المسؤولية في إيجاد اللغة والحجج المناسبة لمواجهة الاتهامات الداخلية بالتنازل والتي يمكن أن تصدر عن القاعدة الشعبية للحزب أو عن مرجعياته الدينية.

تمّت مناقشة أمثلة متنوّعة مثل الجهود المبذولة في مصر من أجل تفكيك خطر المجموعات العنيفة والحفاظ على الأمن الوطني، وفي ليبيا من حوار يهدف إلى رفع الوعي بالمبادئ الإسلامية في حالة النزاع والحرب، وفي تونس من تواصل مع المجموعات الشبابية المغالية، وفي المغرب من دخول في حوار مع سجناء من أجل إعادة تأويل بعض المفاهيم الدينية ونبذ العنف. وبما أنّ الأعمال المنكرة الصادرة عن مثل هذه المجموعات المغالية تؤثّر على كلّ المجتمع وخصوصا على التيار السلفي فإنّه يتعيّن الاضطلاع بمسؤولية تفعيل حوار بنّاء والعمل على تصحيح التفسيرات الخاطئة.

التعامل مع الآخر "الأكثر بعدًا"

إنّ دخول العملية الديمقراطية يستلزم التعامل مع فاعلين آخرين ذوي مرجعيات فكرية مختلفة. وعندما تُشهر المجموعات العلمانية المتطرّفة بالإسلاميين وتحاول عزل الإسلام عن السياسة فإنّ أحسن ردّة فعل، بحسب المشاركين، هي تجنّب الصدام وتأسيس فضاء للتبادل وبناء الثقة. إنّ مفتاح التعامل مع الخلافات والخصومات هو المصلحة العامة المشتركة، أي عدم تجاهل الاختلاف ولكن وضعه في مكانه الحقيقي في سلّم الأولويات. فمثلًا عندما يتعذّر التوافق حول الحريات الأساسية وحدودها، فإنّ التفكير في المصلحة العليا كأولوية يساعد في إيجاد حلول من دون تقديم تنازلات غير مقبولة.

أثناء مناقشة وضع الأقليات والمرأة في المجتمع، أكّد المشاركون السلفيون على كون التعاليم الإسلامية تضمن حقوق الأقليات الدينية وتدافع عن تعليم المرأة وعن دورها في المجتمع. كما تمّت الإشارة إلى أنّ الانطباعات الخاطئة بخصوص كيفية تعامل السلفيين مع المرأة ومع المسيحيين تُنتج خوفًا وتؤدّي إلى توتّرات يذكيها الإعلام، وذلك بالرغم من التعايش الجيّد على أرض الواقع. إنّ النقاشات وجهًا لوجه والتوضيحات غالبًا ما تنجح في نزع فتيل الخلاف. إنّ مفهوم المواطنة يكتسي قيمة كبيرة عند المجموعات الإسلامية وقد تمّ تباحثه منذ اندماجها السياسي.

عبّر الحاضرون عن أسفهم حيال بعض الاتجاهات السلوكية الغريبة فيما يخصّ السلفيين والمسلمين عمومًا، مثل تعامل الغرب بمكيالَين وعدم التفريق بين الجماعات السلفية، والانطباعات الخاطئة في ما يخصّ حقوق المرأة وكذا الاتهامات بالإرهاب الممنهجة

وغير العادلة. كما عبّروا عن تذمّرهم ممّا يعتبرونه اعتداءات متكرّرة على المسلمين، خصوصًا الحرب على العراق. وتمّ الاتفاق على التعامل مع العلاقة بالغرب بطريقة بنّاءة، وذلك من خلال إيجاد قنوات تواصل مباشرة. إنّ بناء الثقة من خلال الصراحة والصدق والتعامل على قدم المساواة هي شروط لبلوغ التفاهم المشترك.

وندّد جميع المشاركين بالاعتداءات التي أدّت إلى وفاة موظفين دبلوماسيين أمريكيين في ليبيا ودعوا إلى إيجاد طرق للحؤول دون تكرار مثل هذه الصدامات العنيفة. كما عبّروا عن أسفهم عن تشويه صورة الإسلام والاستفزازات المضرّة التي تغذّي الغضب الشعبي. إنّ التعاليم الإسلامية تحثّ المؤمن على أن لا يكون أبدًا مبادرًا لفعل الشر وتدعو إلى اللاعنف حتى مع الذين يُبدون عدم الاحترام. ويتوجّب على الأحزاب ذات المرجعية الدينية التواصل مع جماعاتهم من أجل الارتقاء بهذا الوعي.

وعبّر جميع المشاركين عن أسفهم لوجود أفكار مسبقة ونمطية لدى كلّ طرف عن الآخر، ووافقوا على أنّ مثل هذه اللقاءات ضرورية لإجراء نقاشات صادقة وتحديد مواقع الاختلاف وإيجاد أرضيّة مشتركة لخدمة الصالح العام.

تحدّيات الحياة السياسية وكيفية التعامل معها

تواجه الجماعات السلفية تحدّيات الأحكام المسبقة النمطية، والوصم والافتراء بالإضافة إلى تصويرهم كمتطرّفين أو إرهابيين أو تقديمهم كأعداء للحرية.

تعتقد الأحزاب ذات المرجعية السلفية بأنه يمكنها رفع هذا التحدّي عن طريق تحسين مهارات الاتصال وكفاءات الإعلام لديهم وبتكييف المصطلحات من أجل ترقية القِيم الإيجابية عِوضًا عن اللجوء حصرًا إلى منطق الدفاع والانتقاد. ويتوجّب عليهم كذلك اتّخاذ موقف منهجي مشترك من أجل النأي بأحزابهم بوضوح عن الأعمال المنكرة والاعتداءات العنيفة، بما في ذلك الإعلان عن مواقف تضامنية مع المجموعات المهدّدة. وعلاوة على ذلك فإنّ التواجد القويّ في الميدان والشرعية الاجتماعية يجب أن يُفعّلا من أجل الشروع في مبادرات عملية تبرهن على التزام الأحزاب بمواقفها المعلنة، وبذلك تقدّم هذه الأحزاب أمثلة عملية عن جهودها ضدّ العنف وتُظهر نتائج واضحة. إنّ إجراءات الاعتماد على النفس كهذه من شأنها أن تُقنع أكثر من الكلمات وتفتح قنوات مع الإعلام والشركاء الآخرين.

المسؤوليات فيما يخصّ ترقية السلام

بالرغم من الفرص التي نتجت عن التغيير السياسي في المنطقة مؤخّرًا فإنّ التحدّيات في مجال ترقية السلم لا تزال قائمة ممّا يستدعي الوقاية من الخلافات العنيفة والتخفيف من حدّة التوتّرات داخل وفي ما بين الدول. وعلى سبيل المثال فإنّ الخلافات الداخلية والصراعات قد تكون حادّة بين الآراء العلمانية والآراء الدينية. ويتواصل الجهد من أجل إبقاء العلاقة بنّاءة وضمان الكرامة للجميع. إنّ الوضعية الأمنية والاستقرار يشكّلان قضية انشغال بالتوازي مع استمرار الظلم والاضطهاد في بلدان متعدّدة. وتبيّن هذه الأمثلة البعد الإقليمي والمسؤوليات المتعدّية للحدود الجغرافية من أجل ترقية السلم والأمن.

تقييم وتوصيات عملية

لقد عبّر كلّ المشاركين عن تقديرهم للورشة التي كانت أوّل فرصة لمسؤولي الأحزاب ذات المرجعية السلفية في المنطقة لأن تلتقي فيما بينها ومع الميسّرين السويسريين والمشاركين من القارتين الأمريكيتين. كان لهذا الاجتماع وقعًا رمزيًا وسمح بإنشاء سياق الثقة الضروري الذي سمح بدوره بالانخراط في الحوار من دون تنازل. كما عبّر المشاركون عن رغبتهم في مواصلة النقاشات بين السلفيين وكذا التبادل مع الإنجيليين، بغرض تعميقه أكثر، مع التركيز على الحاجة إلى التعاون في مشاريع عملية.

الشيخ راشد الغنوشي، رئيس حزب النهضة، الذي التقى المشاركين في لقاء على هامش الورشة، نصح الحضور بأن يتذكّروا دائمًا التجربة المريرة مع الاستبداد وأن لا يخافوا من الحرية. وأكّد بأنّ الحرية ليست عدوّ الإسلام، وأنّ التاريخ أثبت أنّ الإسلام يزدهر مع الحرية. وأضاف بأنّ مفتاح التعامل مع الحرية هو القدرة على إدارة الخلاف بشكل سلمي لاعنفي.

المحتويات

شرح المصطلحات _____ 2

تقرير تنفيذي _____ 3

1. مقدّمة _____ 8

2. لماذا ينخرط السلفيون والإنجيليون في العمل السياسي؟ _____ 8

3. كيف يتمّ الانخراط في العمل السياسي؟ التجارب حتى الآن _____ 9

1.3 تجارب السلفيين مع السياسة 9

مصر 9

ليبيا 9

تونس 9

المغرب 10

2.3 تجارب الإنجيليين مع السياسة 10

4. ما هي التحدّيات التي تطرحها المشاركة السياسية وكيف يمكن التعامل معها؟ _____ 10

1.4 الدين والسياسة 10

1.1.4. من الدعوة إلى السياسة 10

2.1.4. عندما يتصادم الإيمان والسياسة 11

2.4 التحدّيات البرامجية والتنظيمية 11

3.4 التعامل مع "الآخر القريب" 12

1.3.4. تحالفات مبنية على القِيم 12

2.3.4. التعامل مع المُغالين 13

مصر 13

ليبيا 13

تونس 13

المغرب 14

3.3.4. التعامل مع الأنصار والمرجعيات الدينية 14

4.4. التعامل مع "الآخر الأكثر بعدًا" 14
1.4.4. إدارة النزاعات ومعالجة الخلافات 14
2.4.4. التنوّع 15
3.4.4. التعامل مع الغرب 16
أهمية الحوار مع الغرب 16
ردود الفعل تجاه التشهير بالإسلام 17
5. ما هي تحدّيات الحياة السياسية وما هي كيفية التعامل معها؟ _____ 17
6. ما هي المسؤوليات التي تقع على عاتق المتديّنين فما يتعلّق بترقية السلم؟ _____ 18
7. تقييم وتوصيات عملية _____ 19
على المستوى السلفي داخليًا 19
بين السلفيين وغيرهم من الفاعلين السياسيين ذوي المرجعية الدينية 19
ملحق: الشيخ راشد الغنوشي يخاطب الورشة _____ 20

1. مقدّمة

إنّ التغيّرات الكبيرة التي حدثت منذ يناير 2011 في شمال أفريقيا والشرق الأوسط أدّت الى انفتاح المجال السياسي وبروز أحزاب وحركات سياسية جديدة، من بينها أحزاب وحركات ذات مرجعية دينية بما فيها السلفيون. وعلى الرغم من أنّ الاندماج السياسي للسلفيين يطرح تساؤلات محدّدة ويُبرز تحدّيات متنوّعة نظرًا لمرجعيتهم الدينية، فإنّ اندماجهم، إذا نجح، يمكنه أن يُساهم في الانتقال السلمي والسلس وبتهدئة المناخ السياسي في المنطقة.

وفي إطار برنامج البحث التطبيقي "شمال أفريقيا وغرب آسيا في حالة تحوّل"، الذي يهدف إلى تقوية آليات تحويل الخلافات السياسية العنيفة أو التي يمكن أن تأخذ منحى عنيفًا في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، بادرت مؤسسة قرطبة بجنيف إلى تنظيم ورشة عمل بتونس بين 10 و 13 سبتمبر 2012، حول موضوع "ترقية المشاركة السياسية البنّاءة للسلفيين ومعهم في شمال أفريقيا".

كانت الورشة مواصلة لأشغال اجتماع عُقد بتونس في يونيو 2012، على هامش أعمال "عملية نيون"، جمع قيادات أحزاب ذات مرجعية سلفية مصرية وتونسية. وكانت قد طُرحت أثناء تبادل الآراء في اجتماع يونيو قضايا مختلفة، خاصة الحاجة إلى مواكبة الاندماج السياسي للأحزاب ذات المرجعية السلفية وإحداث تواصل أفقي فيما بينها، وكذلك أهمية التمييز بين السلفيين لأنهم ليسوا مدرسة فكرية واحدة، بل يمثّلون طيفًا متنوّعًا فيما يخصّ مواقفهم وسلوكياتهم.

جمعت الورشة أحزابًا سياسية وقيادات ذات مرجعية سلفية من أربع دول في المنطقة وهي مصر وليبيا وتونس والمغرب. وهدفت الورشة إلى مواكبة اندماج الفاعلين السلفيين في المجال السياسي الجديد، عبر تسهيل تبادل التجارب وتحديد التحدّيات الحاسمة لاندماجٍ ناجح والبحث عن الإجراءات المناسبة للتعامل معها. أمّا الجزء الثاني من اللقاء فقد خُصّص لتبادل الآراء مع ممثّلي الإنجيليين من الأمريكيتين الذين كانوا قد مرّوا بنفس التجربة وواجهوا نفس التحدّيات إبّان دخولهم معترك السياسة.

يقدّم هذا التقرير ملخّصًا تحليليًا للنقاشات التي دارت وفق قواعد "تشاتم هاوس"، لذلك فإنّ الآراء والأفكار المذكورة غير منسوبة للأفراد المتدخّلين بل تمّ تلخيصها لإعطاء فكرة عامّة عن النقاشات. ويتمحور التقرير حول الأسئلة الرئيسية الآتية:

— لماذا ينخرط السلفيون والإنجيليون في العمل السياسي؟

— كيف يتمّ الانخراط في العمل السياسي؟

— ما هي التحديات التي تطرحها المشاركة السياسية وكيف يمكن التعامل معها؟

— ما هي مسؤوليات السلفيين والإنجيليين فيما يخص ترقية السلم؟

2. لماذا ينخرط السلفيون والإنجيليون في العمل السياسي؟

تمّ تباحث دوافع العمل السياسي بشكل مستفيض في محاولة لتحديد ما إذا كانت المشاركة السياسة للسلفيين والإنجيليين ذات دافع ديني أم اعتبارات براغماتية.

واتّفق المشاركون المسلمون على أنّ السياسة يمكن أن تصبح "مستنقعًا من الأوحال" إذا خلت من القِيم وتحوّلت إلى مجرّد حمايةٍ للامتيازات وتقديمٍ للتنازلات، لكن لا شك أنها تمثّل عملًا من أعمال الخير التي تقرّب إلى الله عندما تكون متجذّرة في القِيم. فالسياسة هي خدمة الخَلق وبناء عليه فهي طاعة من الطاعات إن كانت مصحوبة بالصدق في النية.

ففي التعاليم الإسلامية مجال عمل الخير واسع لا يتوقّف عند العمل الإنساني فحسب، بل يشمل كل مناحي الحياة، بما في ذلك حماية وترقية الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان، وتحويل الخلافات وترقية السلم. وإذا كان السياسي يعتبر نفسه خادمًا للمجتمع، فهو بذلك يقوم بفعل الخير.

ذكر أحد المشاركين المسلمين "أنّ السياسة كانت دائمًا جزءًا وثيقًا من الإسلام، حتى وإن كنّا نُعيد اكتشاف هذه الحقيقة الآن فقط بعد أن استعدنا الحرية السياسية".

وأكّد الإنجيليون أنّ أفضل طريقة لممارسة الحكم والديمقراطية تتمثّل في خدمة الخَلق بشكل عامّ وفي خدمة الله بشكل خاصّ. فإنّ ممارسة السلطة الاجتماعية والسياسية (الحُكم) تتطلّب الاحتفاظ بالمسئوليّة أمام الشعب والخضوع لسيادة ربّ الكون المالك للعدل والغفران والحساب، الحافظ للنظام بإرادته العليا. إنّ دور الحكومة

هو الحماية والحفاظ على الحق في ممارسة الدين، وأن تفسح المجال العامّ للناس من مختلف العقائد كي يعيشوا كمواطنين كاملين متمتّعين بالكرامة والاحترام. إنّ الخدمة في مثل هذه الحكومة قد تمثّل بالنسبة للمؤمن إذعانًا عمليًا لله. وفي هذا الإطار وصف أحد المشاركين هدفه السياسي بأنّه "إقامة مجال يمكن فيه للإنجيليين الخوض في التيار العام للسياسة دون تفريطٍ ديني وبلا تنازلات".

يمكن للإيمان أن يتماشى مع السياسة وللمتدينين "الخيرة في المشاركة في نظام سياسي قد يكون مخيّبا للآمال، وذلك من أجل رفعه إلى مستوى أسمى، أو العزوف عن السياسة"، وكما قال أحد الإنجيليين المشاركين، "يجب أن تكون حياتي نبراسًا وأن أوظّف استقامتي ونزاهتي لكي أقدّم مثالًا يُقتدى به، حتى في الجوانب المظلمة التي أختلف معها بشدّة".

لقد اتفق المشاركون الإنجيليون على أنّ الهدف الرئيسي من دخول السياسة ليس بالضرورة جعل الدولة دينية، ولكن التأكّد من أنّ القِيم الإنجيلية يُمكن أن تُحفظ في مبادئ الحكومة. وإضافة إلى الأدوار السياسية الرسمية، فإنّ للإنجيليين في الولايات المتحدة الأمريكية مؤسساتهم ومدارسهم ومنظمات ضغطٍ تابعة لهم تُساهم كلّها في التأثير على السياسة باتجاه خدمة قِيمهم وعقيدتهم.

3. كيف يتمّ الانخراط في العمل السياسي؟ التجارب حتى الآن

1.3 تجارب السلفيين مع السياسة

مصر

قبل الثورة لم يمثّل سلفيّو مصر قوّة موحّدة. لقد كانوا أساسًا مشتغلين بالعمل الاجتماعي والخيري. وكما شرح المشارك المصري، فإنّ مواقفهم من المشاركة في الثورة كانت متباينة. وبعد الثورة بدأ السلفيون في التفكير في المشاركة السياسية ورأوا أنّ هناك فرصة كبيرة للدفع بمشروعهم وتأسيس دولة الحق أو الدولة الراشدة التي يسودها العدل والكرامة والحرّيّة. كان هدفهم المشاركة في تنمية الأمة. في البداية فكّروا في الانتظار لاكتساب خبرة أكثر قبل الالتحاق بالركب، لكن في الأخير قرّروا دخول السياسة بما توّفر لديهم من إمكانيات. لقد تلقّوا دورات تدريبية بمصر وفي الخارج، مستفيدين بذلك من دعم المحاضرين الجامعيين المتطوّعين. كما أنهم استفادوا من ثقة الشارع بهم التي أكّدتها نتائج الانتخابات.

ليبيا

على الرغم من أنه لم يكن للإسلاميين أيّ دور إبّان حكم القذافي، إلا أنهم اكتسبوا دورًا مهمًّا منذ اندلاع الثورة. وأفاد مشارك ليبي أنّ السلفيين يُمارسون السياسة على أساس قناعاتهم الدينية ويأملون في إصلاح المجتمع بكلّ شفافية وإخلاص، فهم يحاولون تنمية البلد اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا ولا يرغبون في التسبّب في أيّ خلاف، عكس ما يروّج له خصومهم عن أنّهم "ضد الحرية والحداثة".

وعلى خلاف الحالة المصرية، فإنّ مشاركة السلفيين في ليبيا تمّت أساسًا عبر أفراد وليس من خلال أحزاب سياسية. علاوة على ذلك فإنّ الفترة القصيرة جدًّا قبل الانتخابات لم تسمح للأحزاب السلفية بالتحضير الكافي، ممّا أدّى إلى قلّة تمثيلهم في المؤتمر الوطني العام. وتركّز حاليًا جمعيات سلفية عديدة على الشؤون الاجتماعية والصحية، بدعمٍ من شخصيات مؤثّرة. وهم يتابعون أيضًا عملية صياغة الدستور ويدعمون النصّ على كون الشريعة الإسلامية مصدر وحيد للتشريع.

نظرًا لضيق الوقت، كان عرض الأنشطة السياسية في ليبيا عامًّا ومجملًا دون الخوض في التفاصيل ولم تناقَش الاختلافات المحدّدة التي تتعلق بالاجتهادات في رؤى فكرية وسياسية بين الأحزاب السياسية ذات المرجعيّة السلفية.

تونس

جلب "الربيع العربي" تغييرًا ضخمًا في تونس، أفضى إلى إطلاق سراح آلاف السجناء السياسيين وعودتهم إلى الحياة العامّة، كما أشار إليه أحد المشاركين التونسيين. فإبّان حكم بن علي لم يُسمح للجماعات الإسلامية حتى بالمشاركة في العمل الاجتماعي، وأغلب المعارضين تمّ عزلهم عن المجتمع وحُكم عليهم بالسجن أو النفي. أمّا اليوم فإنّ وتيرة السلفيين في الاندماج في المجال السياسي لا تزال بطيئة. لقد تمّ التنويه إلى أنّ كلّ الحركات الإسلامية واجهت صعوبات في تونس وليس السلفيين فقط. كما تمّت الإشارة إلى أنّ الخطاب الواضح والصريح للسلفيين يسلّط الضوء على مدى تعاملهم مع السياسة بصدق.

المغرب

أفاد مشارك من المغرب بأنّ التحسّن في الحريات بعد "الربيع العربي" لم يرافقه تغيير في النظام ولا في مواقف وسلوكيات الحكّام، وبأنّ السياق لا يزال صعبًا جدًّا. وبالرغم من أنّ فاعلين سياسيين ذوي مرجعية دينية هم الآن ممثّلين سياسيًا إلّا أنّه حتى حزب العدالة والتنمية الذي شكّل حكومة يواجه عراقيل من الحاكمين الفعليين. لقد تمّ إطلاق سراح بعض الشيوخ مؤخّرًا ولكن لا يزال أبرياء آخرون قابعين في السجون. إنّ النشطاء السلفيين الذين لم يشتغلوا أبدًا بالسياسة في السابق، بل حتى لم يصوّتوا، هم الآن منشغلون بالدعوة والتربية والدفاع عن حقوقهم الأساسية وكذا بتحسين خطابهم. إنّ بعض السلفيين في المغرب دعموا بل منهم من اندمج في حزب العدالة والتنمية، بينما يرفض آخرون فكرة المشاركة.

أشار أحد المشاركين من المغرب إلى أنّ الوقت ليس مناسبًا بعدُ لتأسيس حزب سلفي كما تمّ في مصر، لأنّ السياق المغربي مختلف جدًّا عن مصر أين كانت الدعوة السلفية جدّ قوية حتّى في ظلّ حكم مبارك. إنّ السعي نحو المشاركة السياسية وإنشاء حزب سياسي لم يتمّ بعد، نظرًا لظروف الحرية السياسية بالأساس. ويجب التركيز على القِيم المشتركة التي يمكن أن تسمح بنشر السلم والرفاهية والأمن "أملًا في أن تُنقّى السياسة وتُصفّى من دنس المصالح الشخصية والنفاق".

2.3 تجارب الإنجيليين مع السياسة

في البداية كانت للإنجيليين خبرة قليلة جدًّا في التعامل مع النظام السياسي ولذلك، شرح مشارك إنجيلي، "قمنا بتدريب أناس كي يكونوا مرشّحين. لقد تعلّمنا شرح الأمور بشكل يكون مفهومًا. كان علينا العمل داخل مجموعاتنا لتتشكيل جبهة موحّدة حتّى لا نُتّهم داخليًا بالتنازل في خطابنا. لقد عملنا في شكل موحّد مع مجموعات أخرى، وشكّلنا تحالفات مع أناس يشاركوننا قناعاتنا الفكرية، بما في ذلك الكاثوليك. ووجدنا بأنه بإمكاننا أن نتحالف معهم بخصوص بعض القضايا".

أمّا بخصوص تجربة المسلمين في الولايات المتّحدة ومشاركتهم السياسية، فقد أُعطِي مثالٌ لكيفية تعلّم المسلمين في الولايات المتحدة الأمريكية للمشاركة في النظام السياسي وقبولهم. فاليوم، اثنان من 435 عضو في مجلس الشيوخ مسلمان تمّ انتخابهما بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001، ويمثّلان دائرتين انتخابيتين ذواتي غالبية مسلمة.

4. ما هي التحدّيات التي تطرحها المشاركة السياسية وكيف يمكن التعامل معها؟

1.4 الدين والسياسة

إنّ السؤال المطروح هنا هو كيف يمكن للجماعات ذات المرجعية الدينية المشاركة في السياسة دون خسارة هُويتهم والتنازل عن قِيمهم في سياق يتواجد فيه شركاء متنوّعون بما في ذلك غير المؤمنين؟ كيف للأحزاب ذات المرجعية الدينية أن يتمّ فهمُها من طرف هؤلاء الشركاء والجمهور العام؟ وما يمكن فِعله لمّا تتعارض بعض القرارات السياسية مع القِيم؟

1.1.4. من الدعوة إلى السياسة

من بين التحدّيات الرئيسية التي تواجهها الأحزاب ذات المرجعية السلفية فور دخولها المعترك السياسي إيجاد طرق كي يتمّ فهم خطابها بشكلٍ أفضل، وإدماج القِيم الجماعية التي أفرزتها التغيّرات السياسية الأخيرة في برامجها السياسية وكذا وضع تلك القِيم قيد التنفيذ.

وتمّ التأكيد من طرف كلّ المشاركين على أهمية ترجمة القِيم الدينية إلى لغة سياسية مفهومة لدى الجميع.

تمّت الإشارة إلى أنه إذا كان العمل السياسي يحتاج إلى قِيم فإنّه يتطلّب أيضًا معرفةً جيّدة بالطرق والوسائل المناسبة وكذا القواعد اللازمة واللغة الملائمة. وإلّا فإنّه لا يمكن بلوغ النتائج المرجوّة.

وفي غياب لغة مشتركة مفهومة لدى الجميع فإنّ الباب يكون مفتوحًا لسوء الفهم أو حتى للخلاف بين الشركاء. إنّ هذه المسألة معروفة في التقاليد الإسلامية. ففي صحيح البخاري عن علي رضي الله عنه أنه قال "حدّثوا الناس بما يعرفون"، وفي صحيح مسلم عن ابن مسعود أنه قال "ما أنت بمحدّث قومًا حديثًا لا تبلغه عقولهم إلّا كان لبعضهم فتنة".

وحسب أحد السلفيين المشاركين فإنه "إذا تكلّمتَ بشكلٍ معقّد فإنه لن يصغى إليك، عليك تطوير خطاب سياسي في جوهره، تتمّ مراجعته مسبقًا من حيث مضمونه الديني".

يرى أحد المشاركين الإنجيليين أنّ "ترجمة المنظور الإيماني إلى واقع سياسي يقتضي أخذ أحسن ما في الإيمان وإيجاد البنية الأقرب للحفاظ والدفاع عن المبادئ ذات الصلة".

أمّا أحد المشاركين من المغرب فأشار إلى أنّ "إبراز نقاوة الإسلام يقتضي المثابرة من أجل إعطائه البعد السياسي مع التأكيد على الصدق مع النفس. لكن نحتاج أيضًا الى التركيز على أن نكون مقبولين ومفهومين من طرف حكوماتنا، وبعدها فإنّ تفهّم باقي العالم لنا سيتبع ذلك ".

تمّ الاتفاق على ضرورة الرجوع إلى لغة ومؤسسات شرعية بغرض التقليل من رفض الخطاب، وينطبق هذا على ترجمة الفكر الإسلامي إلى خطاب سياسي وأيضا على ترقية حقوق الإنسان المنصوص عليها في المواثيق الدولية من خلال الرجوع إلى الحقوق التي تقابلها في الديانة الإسلامية. وبما أنّ الكثير من هذه القِيم والمبادئ الإسلامية لها صفة العالمية وهي صالحة حتى لغير المسلمين، فقد أُشير إلى أهمية عرض هذه القِيم بشكل واضح للناخبين عِوضًا عن التركيز على المرجعية العقدية، وذلك من أجل إبراز عالميتها.

2.1.4. عندما يتصادم الإيمان والسياسة

تمّ طرح مسألة تعارض القِيم الدينية مع القرارات السياسية، والاستراتيجيات التي يُمكن استخدامها عندما تفشل الأحزاب السياسية ذات المرجعية الدينية في التأثير على القرارات والعمليات السياسية.

أقرّ المشاركون المسلمون بأنّ الحركات والقيادات الإسلامية يمكن أن تواجه مثل هذا التناقض عند التعامل مع المؤسسات والسياسات التي لا تتوافق مع قيَمهم. والحلّ هو إمّا الاستقالة والاستسلام أو مواصلة العمل ومحاولة خدمة المجتمع في إطار ما هو متاح.

وبالنسبة للمشاركين الإنجيليين فإنّ إحدى الأولويات هي حثّ المؤمنين على أن يضعوا الله في صدارة اهتماماتهم وأن لا يغضبوا أثناء حواراتهم أيًّا كان الحزب أو الرأي السياسي. كما رأى أحد المشاركين الإنجيليين أنّ الحكومة تمثّل نوعًا ما النفاق بعينه، فهي تقول شيئًا وتفعل شيئًا آخر. فالسياسيون يسعَون للبحث عن القوة من أجل التأثير، وهم لا يتوانون في الكذب والخداع في سبيل ذلك. وعلى أهل الإيمان العمل في مثل هذه الظروف، "والتأكّد من أنّ كلّ من يدخل حلبة السياسة يواصل عبادة الله وليس عبادة السياسة".

وحتّى عندما تكون النتائج الإيجابية ليست واضحة للعيان بسرعة فإنّ العمل يجب أن يستمرّ في مجالات أخرى أيضا مثل مجال التربية. وتمّ إعطاء مثال عن ذلك من طرف أحد المشاركين الإنجيليين بخصوص الدروس المستفادة في مناهضتهم للإجهاض المسموح به قانونًا: "إننا لا ننجح دائمًا ولكن ردنّا هو الاستمرار في المشاركة". وذلك لا يتأتّى بالعنف كما فعل البعض ولكن بخوض معركة قضائية وسياسية متواصلة، وعمل وقائي متزايد من أجل تحسين وضعية المرأة وإيجاد طرق تسمح للنساء بالإبقاء على أجنّتهن. "ماذا يحدث عند الفشل؟ إنّ ردود فعل الناس تأتي مختلفة، فالبعض يختار الانسحاب، وآخرون يجنحون للتطرّف وحتى القتل باسم المسيحية، ويُعتبر ذلك من الكبائر. فيما يخصّنا نحن، المبدأ الذي يهمّ أكثر هو احترام الغير حتّى في سياق الاختلاف".

2.4 التحدّيات البرامجية والتنظيمية

إنّ المشاركة الحديثة للسلفيين في السياسة تُظهر بعض التحدّيات التنظيمية والبرامجية، وكذا احتياجات معيّنة فيما يخصّ التدريب، وصياغة البرنامج السياسي، الخ.

وكما أشار إليه مشارك ليبي، "إنّ الأحزاب الإسلامية تحتاج اليوم إلى الاستثمار في التدريب من أجل المساعدة على بناء المؤسسات وكذا بناء القدرات القيادية من أجل الانتقال من الخطاب إلى التنمية الفعلية في المجتمع". لقد تمّ تحديد الأولويات الآتية: " أوّلًا الملف الأمني؛ ثانيًا محاربة الفساد (المالي والإداري)؛ ثالثًا العقد الاجتماعي الذي يجب أن يتمّ بالإجماع بين المنتخِبين والمنتخَبين."

إلى وقتٍ قريب، ارتكزت قدرات المجموعات والأحزاب ذات المرجعية السلفية فيما يخص الموارد البشرية على أناس مختصّين في الدعوة أكثر منه على طاقم إداري وسياسي. وهذا راجع إلى الفصل في السابق بين المجموعات التي تشتغل بالدعوة وتلك المندرجة في شؤون السياسة والتربية. لذلك توجد حاجة ملحّة لتدريب الموارد البشرية المحترفة في المهارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية، كي تتمكّن الأحزاب من تنظيم نفسها في شكل فِرَقٍ محترفة مع أناس موثوقٍ بهم ومتخصّصين في مجالات متنوّعة.

إنّ التجربة المصرية مهمّة للغاية من حيث إبراز أهمية الموارد المتوفّرة. أوّلا، إنّ الكثير من علماء الشريعة لديهم رؤية واضحة ويمكنهم المساعدة في تأصيل مسائل الحكم

الحديثة وفقًا للمبادئ الإسلامية. ثانيًا، إنّ عددًا كبيرًا من السلفيين هم إطارات مهنية في الطب والفن المعماري والهندسة، ويمكن، بل يجب، أن تساهم خبرتهم في وضع برامج وسياسات هذه الأحزاب. وأكّد أحد الحضور أنّ "على الأحزاب ذات المرجعية السلفية أن تستعمل القدرات العلمية المتوفّرة من أجل تقديم أجوبة لقضايا المواطنة والديمقراطية والحقوق الفردية، على سبيل المثال، وذلك ضمن إطار الشريعة الإسلامية". وفي هذا المضمار، تمكّنت بعض الأحزاب ذات المرجعية السلفية في مصر من بناء اتفاقات (إن لم تكن تحالفات) في البرلمان حول قضايا معيّنة مما يسهّل التنسيق مع شركاء آخرين يشاطرونها نفس القِيم الإسلامية.

واقترح مشارك تونسي أن يأخذ السلفيون المصريون المبادرة في تبادل الخبرة كي تتمكّن دول أخرى من الاستفادة من تجربتهم فيما يخصّ الحركات الشعبية ومجلس الشورى.

وبشكل عام، تمّ التأكيد على ضرورة الدفع للأمام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالتوازي مع الاستقرار والأمن. إنّ صياغة خطاب محلّي ذي شرعية يتطلّب توسيع الخطاب الديني كي يتضمّن هموم الناس الاجتماعية والسياسية، ويجب أن تُكتَسب التجربة الميدانية في هذا المضمار من خلال العمل الجِواري والاجتماعي.

كما يتوّجب تضمين البرامج السياسية سياسات قوية للنمو والتنمية وضمان الرفاهية للمواطنين، وكذا سياسات مُرضية للمشاريع الاجتماعية والتربوية والصحية، ضمن مقاربات تتوافق مع المبادئ الإسلامية.

وبالنسبة "للذين يتّهمون الأحزاب ذات المرجعية السلفية بالانتهازية السياسية"، كان ردّ مشارك مصري "أنّ الإجابة تكون بالتمسّك بقوّة بمُثُلنا في الإصلاح، وتقديم مساهمة ناجحة في التغيير في المجال الاقتصادي. فإذا تمكّنت الحركات الإسلامية من إدارة وتحسين ظروف البلدان والتعامل مع تحدّيات الفساد، فإنّها ستحظى بدعمٍ قويّ".

3.4 التعامل مع "الآخر القريب"

1.3.4. تحالفات مبنية على القِيم

دار النقاش حول التحدّيات التي تواجهها الأحزاب السياسية ذات المرجعية السلفية في بناء تحالفات وطرق لتنسيق الجهود على المستويين الداخلي والخارجي. ويتعيّن على الأحزاب السياسية أيضا أن تتعلّم كيف تدير علاقتها مع مرجعياتها الدينية وقواعدها الانتخابية بما في ذلك المغالين منهم وكيف تتعامل مع المخاطر التي يمكن أن تشكّلها ردود فعلهم العنيفة غير المتحكّم فيها.

بالنسبة للمشارك المصري، على السلفيين التفكير على أساس المشاركة الفعّالة. كما أنّ توحيد سلفيّي البلد الواحد جميعهم في حزب واحد أمرٌ غير واقعي، ووجود نوع من المنافسة أمرٌ مفيد. إنّ التشارك مع كلّ القوى السياسية الوطنية أمر مهمّ، كما هو الشأن بالنسبة للتنسيق بين مختلف الحركات الإسلامية من أجل الحصول على الأغلبية في البرلمان ومنه التأثير على القرارات السياسية. إنّ تواجد أحزاب مختلفة ذات مرجعية سلفية في مصر تطوّر طبيعي، أضاف المشارك المصري. إنّ هذا التنوّع مفيدٌ للشعب المصري حتى لا تُهيمن فكرةٌ معيّنة على الساحة السياسية.

يحاول ممثّلو الأحزاب التونسية ذات المرجعية السلفية توحيد الجهود وبناء جبهة، كما يثابرون من أجل إقناع غيرهم من السلفيين بدعم العملية السياسية. وسيمكّنهم ذلك من التأثير على البرلمان والمجلس الدستوري من أجل النصّ على الشريعة في الدستور، باعتبار أنّ المادة الأولى في الدستور غير كافية بالنسبة لهم. إنّ تحالفًا من أجل التقارب مع حزب النهضة يمكن أن يساعد في دعم الجهود وبناء علاقة أخوية مع الحزب، انطلاقًا من المرجعية والمحن المشتركة، على الرغم من وجود اختلافات ودرجة من التنسيق لا تزال متواضعة.

شرح ناشط ليبي مستقلّ بأنّ العلاقة بين الأحزاب الإسلامية حسنة، وأنّهم تمكّنوا من إنشاء تحالف بين هذه الأحزاب في المؤتمر الوطني العام. أمّا العلاقة بين الأحزاب العلمانية والأحزاب الإسلامية فهي مبنيّة على اتفاقات بخصوص جملة من النقاط مثل ترقية الحريات والمواطنة والديمقراطية وكذا التنمية الاقتصادية. وأضاف قائلًا: "نريد أن ننشر فكرة المواطنة التي تقبل التغيّر والتنوّع".

بالرغم من التنوّع الكبير في التفسير اللاهوتي فإنّ المجموعات المسيحية في أمريكا اللاتينية تمكّنت من العمل مجتمعةً على قضايا مشتركة. وبحسب مشارك إنجيلي فإنه "من أجل التأثير على المجتمع وإحداث تغيير فعّال فيه، نحتاج إلى شيء من العمل الموحّد". إنّ دستور كوستاريكا يمنع الطلاق والإجهاض وزواج المثليين جنسيًّا، لكن نقاشات داخل

المجتمع بدأت تدعو إلى تغييرٍ يسمح بالإجهاض وزواج المثليين جنسيًّا. نزل الإنجيليون إلى الشارع للاحتجاج فـ"التقوا أناسًا ذوي معتقدات مختلفة جدًّا واكتشفوا أنّهم يتقاسمون معهم بعض القِيم". كما أنّ اعترافهم بالحاجة إلى العمل معًا من أجل التأثير السياسي دفعهم إلى العمل على توحيد الموقف ومن ثمّ نشره في وسائل الإعلام العلمانية والدوائر الحكومية وأوساط البرلمانيين. تنامي الاحتجاج وفرض موقفهم نفسه على المجموعة الدولية، بحيث بيّنت استطلاعات الرأي أنّ غالبية الكوستاريكيين يؤيّدون الآراء المسيحية التقليدية ويرفضون التعديل الدستوري. نجح هذا المسعى في تجميد مقترح القانون وتمّ إطلاق حوار وطني. أضاف المشارك الإنجيلي: "لقد نجحنا في التعبير عن قِيمنا بلغة يفهمها الجميع، وهذا بدوره سمح للجميع بدعم قضيتنا حتى ولو لم يدخلوا في ديننا". ثم تابع قائلًا: "إنّ الكنيسة وأهل الإيمان اليوم أكثر اشتغالًا بالسياسة حيث أسّس البعض أحزابًا سياسية ويوجد إنجيليان اثنان في مجلس الشيوخ".

2.3.4. التعامل مع المُغالين

يُعتبر الانتقال من المعارضة إلى المسؤولية إحدى نتائج الانخراط في السياسة، كما يتجلّى ذلك في الحالة المصرية. وأوضح المشارك من مصر كيف "كان من السهل علينا أن نعارض ونهاجم، لكن يجب علينا الآن أن نجد حلولًا واقعية وأن نتّخذ قرارات صعبة". ويستلزم الأمر التواصل مع الأكثر غلوًّا ممّن ينزعون إلى الدعوة إلى العنف باسم الدين من أجل تقريبهم إلى الوسطية والتحقّق من عدم عرقلتهم للجهود الحزبية. كما أفاد أحد المشاركين من ليبيا: "يجب أن نصحّح الفهم الخاص بديننا لدى بعض الجماعات وأن نشرحه على أوسع نطاق".

في مصر

لجأت بعض الجماعات، بعد الثورة، إلى استعمال التكفير لتبرير القتل، حيث اتُّهمت هذه الجماعات بالتورّط في هجمات بقنابل الغاز أودت بحياة جنود مصريين، مع أنّه لا يُعرف منفّذ هذه الهجمات لحدّ الآن. وقد ردّ حزب النور وأحزاب سلفية أخرى بعقد مؤتمر فورًا لتهدئة الأمور وفتح منبر للحوار مع هذه الجماعات التي تشنّ الحرب. وأوضح المشارك المصري قائلًا: "اعتبرنا أنه من مسؤوليتنا نزع فتيل هذه المخاطر والانخراط في مسعى للمصالحة وتذكير الجميع بأنّ الأمن القومي والحدود لا يجب أن يكونا محلّ هجوم [...] نحن نحاورهم على سبيل الوقاية لتصحيح تأويلهم الخاطئ بكون هذا الشكل من التكفير إسلاميًا. كما نحاول الوصول إلى الجماعات المغالية المعزولة لحملها على الاقتراب من الوسطية والالتزام بنفس النمط من الحوار".

في ليبيا

وصف ناشط سياسي ليبي تجربة مجموعة من الأشخاص في السجن ألّفوا كتابًا تحت عنوان "دراسات تصحيحية في فهم الجهاد" "يعالج الفهم الخاطئ لأولئك الذين ينزعون إلى ردود الأفعال العنيفة، بسبب عوامل من قبيل الجهل وصغر السنّ والاضطهاد. ويُحيل الكتاب إلى علماء مسلمين ينصحون بتجنّب استعمال القوة للدفاع عن النفس ويدعون إلى صون المصالح الوطنية قبل الثأر ويشجبون الانتهاكات لاسيما تجاه الأطفال والشباب. كما نوعّي بالمواثيق ومبادئ الاحترام في الإسلام التي يجب أن تُتّبع حتى في زمن الحرب وندرّسها. وقد ساءتنا حوادثٌ وقعت للأسف بعد الثورة كالهجمات ضدّ ممثّلي اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو حالات الاختطاف التي تتنافى مع المبادئ الاسلامية والقرآن الذي ينصّ على أنهم تحت حمايتنا في بلدنا إلى أن يغادروه". وفي هذا الإطار، تمّ الاتّفاق على مشروعيّة الدفاع عن النفس عند التعرّض للاحتلال.

في تونس

أشار مشارك من تونس من حزب الإصلاح إلى أنّ التجاذب الذي تعرفه الساحة التونسية اليوم بين العلماني المتطرّف والديني المتطرّف مردّه تاريخ المعارضة السياسية وتاريخ الحركة السلفية في البلد. إنّ الرفض الأوّلي للدكتاتورية السياسية من دون معارضة نشطة أعقبته مرحلة تدريب للشباب على قيادة المواجهة النشطة للنظام. وبعد الثورة، انخرط الكثير في السياسة وأصبحوا يجاهرون بأفكارهم، ملتقين مع جميع التيارات الإسلامية الأخرى، لكن على الرغم من ذلك، بدأ البعض يعتمد أكثر على العنف. ويعمل حزب الإصلاح الآن مع هؤلاء الشباب، في محاولة منه لمساعدتهم على الاندماج في العمل السياسي.

هناك تجربة أخرى في تونس تتمثّل في العمل مع اللاجئين الذين يعيشون في الخارج من الحائزين على تعليم غربي في سياق علماني. هؤلاء السلفيون لم ينخرطوا قطّ في العمل المسلّح وحاولوا العودة إلى تونس لكنهم لم يتمكّنوا من

الحصول على جوازات السفر. وأشار ممثّل عن حزب الأصالة إلى أنهم دُعوا حتى من قِبل الحكومة الفرنسية للتدخّل في بعض الأزمات. ويواجه العائدون من السلفيين تحدٍّ الآن في تونس من قِبل بعض الأشخاص الذين يريدون إقصاءهم من العملية السياسية. غير أنهم يودّون تحسين الأوضاع في تونس وسيستمرّون في التأثير في أنصارهم.

في المغرب

شرح ناشط مغربي كيف سُجِنَ الناس في سياق "الحرب العالمية على الإرهاب" عندما كانت الحكومة مستعدّة لاتّهام الأبرياء الذين كان "جرمهم" الوحيد هو الاشتراك في بعض المطالب المعيّنة مع المرتكِبين المفترضين لتلك الأعمال. وللأسف كانت الجهود التي قام بها النشطاء السلفيون لتصحيح هذا التضليل وإدانة الأحداث إمّا مشوّهة أو غير مسموعة.

وقد اتّحد هؤلاء المعتقلين السياسيين في السجن لإسماع صوتهم وتصحيح الافتراء عن طريق الإضراب عن الطعام والحوار مع سجناء آخرين ومراجعة وإعادة تأويل بعض المفاهيم الدينية. واسترسل الناشط المغربي: "من داخل السجن عبّرنا عن اشمئزازنا من هذا النوع من العنف، ولذلك انتُقِدنا من قِبل بعض المعتقَلين الذين اتهمونا بـتقديم التنازلات والتنكّر لقِيمنا. واستمرّت هذه الجهود لتصحيح الصورة النمطية عن السلفيين بعد "الربيع العربي" بما في ذلك بذل مجهودات للتواصل مع الأحزاب الإسلامية. وساعد ذلك في تصحيح بعض التشويه وكذا بناء علاقات احترام مع من أصبح بعد ذلك وزيرًا للعدل وساهم في الإفراج عنّا عندما تمّ تعيينه".

وألحّ مشاركون مغربيون أيضًا على أنّ الإسلام يركّز على أهمية الأمن الذي لا يمكن أن يتأتّى من دون استقرار اجتماعي واقتصادي. "لقد جاهر السلفيون في المغرب بضرورة حماية الأجانب ومن يدينون بديانات أخرى وكان لهم دورٌ كبير في محاربة الإرهاب، من خلال الشجب الممنهج للأحداث المروّعة والعنيفة، على الرغم من استمرار وسائل الإعلام في تشويه صوتنا". وتكمن خطورة اتهام السلفيين زورًا وسجن الأبرياء منهم في دفع البعض إلى كراهية المجتمع عِوضًا عن معالجة التصوّرات المغالية لدى البعض من خلال الفهم ومن خلال تقريبهم إلى الوسطية.

إنّ هذه الجهود في التعامل مع المغالين تستدعي تعبئة موقف تشاوري لحلّ بعض القضايا، بدءًا بالاتفاق على العمل وفق مبادئ الحوار والإقناع. "يحتجّ البعض بأنه من غير الضروري الحوار مع المتطرّفين من منطلق أنهم يحملون بذور فنائهم ويمكن تهميشهم. لكننا نتمنّى أن يعودوا إلى الوسطية ونلحّ على ضرورة الحديث إليهم كما يوصي بذلك نبيّنا الكريم. وحتى ولو لم ننجح في إقناعهم فإننا نكون قد ذلّلنا العقبات في وجه الحوار ونكون قد ذكّرناهم بأنماط تفكير أخرى. ومن خلال الحوار البنّاء نساعدهم على إعادة النظر في فهمهم الخاطئ بأنّ الغلوّ له أساس في الإسلام. وفي أيّ حال من الأحوال فإنّ أخطاءهم تؤثّر علينا وتُثقل كاهلنا وبالتالي فعلينا أن نتحمّل عبء هذه المسؤولية".

وتمّ التذكير بأنّ الحوار حاليًا مستمرٌّ مع بعض الجماعات المغالية التي لا تزال في السجن رغم تحدّي الوصول إليهم لوجيستيًا. كما أنّ وزير العدل بصدد وضع مخطّط للوصول إليهم.

3.3.4. التعامل مع الأنصار والمرجعيات الدينية

تتمثّل إحدى التحدّيات التي تواجه قيادات الأحزاب السياسية ذات المرجعية السلفية في إيجاد لغة مناسبة وحجج مقنِعة لمواجهة الاتهامات الداخلية التي قد يوجّهها أنصار الحزب أو مرجعياته الدينية بالتخلّي عن القِيم والحياد عن طريق الحق. ويمكن معالجة ذلك من خلال حوار مستمرّ مع المرجعيات الدينية وسياسة إعلامية مناسبة موجّهة لأعضاء الحزب والمتعاطفين معه. يجب على القيادات السياسية التحلّي بالاستباقية وتفادي أن يطلّع أنصار الحزب أو مرجعياته الدينية على القرارات السياسية الهامة للحزب من قِبل الغير كوسائل الإعلام مثلًا.

4.4 التعامل مع "الآخر الأكثر بعدًا"

1.4.4. إدارة النزاعات ومعالجة الخلافات

أوضح مشارك إنجيلي أنّ دخول المسار الديمقراطي يستلزم التعامل مع الآخرين الذين لا يتّفقون معنا في العديد من المسائل وإدارة الخلافات معهم.

وركّز الحوار مع السلفيين في هذا الموضوع على علاقتهم بالجماعات العلمانية. وهم يتأسّفون على أنه رغم حسن نواياهم إلا أنهم واجهوا استقبالًا مرًّا من قِبل القوى

العلمانية التي تتّهمهم بجميع الشرور. غير أنهم يعتقدون بأنّ العلاقة بما يمكن اعتبارهم "علمانيين متطرّفين" يجب أن تتفادى المواجهة لتهيئة قنواتٍ للحوار وبناء الثقة.

وتمّ التركيز على أنّ مبدأ المصلحة العامة يجب أن يكون المفتاح في تسيير الخلافات والنزاعات. فلا يجب تجاهل الاختلاف لكن يجب أن يوضع الخلاف في مستوى الأولوية المناسب. وتحمي مبادئ الشريعة حقوق الجميع وتُراعي الصالح العام كأولوية قصوى. وعليه فإنّ الطريقة المثلى للتعامل مع الغير هي إيجاد توافقات قائمة على المصالح المشتركة وإيجاد حلول دون القيام بتنازلات غير مقبولة.

وأشار المشارك المصري إلى أنه في حين يمكن للأحزاب ذات التوجهات السلفية والعلمانية أن تتّفق على قضايا معيّنة كالحريات الأساسية إلا أنها ستختلف حول حدود هذه الحريات. وقد بُذلت جهود في مصر في سبيل تنمية الأمة، وتطوّر التعاون مع الأحزاب العلمانية، حيث مكّن الحوار والتعامل المستمرّ مع جميع الأحزاب بما في ذلك العلمانية منها، من تجاوز بعض الفجوات في المرحلة الانتقالية.

وصف العديد من المشاركين الليبيين علاقتهم بالأحزاب العلمانية بالجيّدة لأنّ الأخيرة محافظة ومتديّنة نسبيًا. وتفاجأ المشاركون من بلدان أخرى عند اكتشافهم بأنّ مصطلح "العلماني" يمكن أن يكون مضلّلا في السياق الليبي لأنه لا يمكن لأيّ حزب في البلاد أن يختلف عن أيّ أمر متجذّر في الإسلام. واعتبر مشارك آخر من ليبيا أنّ التيارات الإسلامية والعلمانية تتّفق على 90% من القضايا. وعلى الرغم من هذا السياق التوافقي لا يمكن للتعاون مع العلمانيين أن يؤدي دومًا إلى توافق، مثلًا حول بعض النقاط المتعلّقة بالحريات التي تضع عليها الشريعة حدودًا واضحة. وأظهرت تجربة أوّل انتخابات في ليبيا بأنّ الأحزاب العلمانية منقسمة بين معتدلة ومتطرّفة، وبأنّ بعض "الأحزاب العلمانية المتطرفة" تتطلّع لعزل الإسلاميين عن السياسة. في أيّ حال من الأحوال يتعيّن القيام بنقاشات مباشرة من دون مواجهة ويبقى الحوار السبيل الأمثل لطرح القضايا الغامضة وتوضيحها.

وأضاف المشارك قائلًا: "يجب أن نتعلّم التعامل مع من لديهم رؤى مغايرة لرؤانا. ويعدّ التنسيق أو التحالف أو أيّ شكل من أشكال الاندماج شرطًا يمكّن من التأثير. وحتّى نضمن أنّنا لا نتنازل عن القِيم، يجب أن نعود إلى المرجعيات الدينية والعلمية للاتفاق على تأويلٍ مناسبٍ للإسلام."

بالمقارنة مع مصر وليبيا فإنّ العلاقة مع العلمانيين في المغرب تبدو أكثر صعوبة، ويبدو التشهير بالسلفيين أقوى بكثير: "إنّنا نواجه استقطابًا داخليًا، حيث يرفض الناس حتى السماع إلى الحديث عن الشريعة، لأنهم استوعبوا التشهير الذي تقوم به وسائل الإعلام بهذا المفهوم"، أوضح مشارك مغربي. وعلى الرغم من ذلك، يحاول السلفيون تجنّب المواجهة وينادون بالحوار مع العلمانيين لأنهم "يتصرّفون بحسن نية". وقد تأتّت عن هذا الموقف نتائج إيجابية حيث شارك السلفيون والعلمانيون في مظاهرات معًا بروح إيجابية وشارك بعض العلمانيين حتى في الجهود التي أفضت إلى الإفراج عن السجناء السياسيين من التيّار السلفي.

في تونس أيضا هناك خلاف بين المشروع الديني والمشروع غير الديني، أفاد مشارك تونسي. "يبدو أنّ العلمانيين في تونس لديهم هدف إقصاء أيّ مرجعية للإسلام"، فالمشروع العلماني، حسب هذا المشارك، يرفض بشدّة أيّ شيء له علاقة بالدين.

2.4.4. التنوّع

تطرّق هذا الجزء من النقاش لمسألة الأقليات (العرقية أو اللغوية أو الدينية أو الأيديولوجية، إلخ.) والمرأة في شمال أفريقيا وطُرحت فيه قضية مكانتهم في المجتمع وموقف وسلوك الأغلبية تجاههم. واتفق جميع المشاركين على الحاجة لاحترام وحماية حقوق الأقليات الدينية.

كما اتفق المشاركون السلفيون على أنّ الإسلام يرقّي مساهمة المرأة في بناء المجتمع. واقتباسًا من كتاب ألّفه عن دور المرأة، أوضح مشارك من المغرب كيف أنّ الإسلام يدافع عن تعليم المرأة. كما سلّطوا الضوء على ضرورة إعادة النظر في الإدراك الخاطئ المتعلّق بمكانة المرأة في المجتمعات المسلمة، وضرورة التعاون مع الأصدقاء الإنجيليين الذين يمكنهم المساعدة على إيجاد سبل لتوضيح هذا الأمر في الخارج. وأعرب المشاركون السلفيون والانجيليون عن احترامهم المشترك لدور المرأة في الأسرة كأمّ والحاجة إلى حماية المرأة من الاستغلال وسوء المعاملة.

في مصر يحدّد الدستور أهمّ النقاط المتعلّقة بالأقليات كالأقباط، لكن بعض القساوسة شعروا بالقلق من أنّ الإشارة إلى الشريعة في المادّة الثانية قد تعني تطبيق الشريعة على الأقباط. و"سمحت الاجتماعات بتوضيح الأمور وتأمين الدعم القانوني بحيث يكون حتى الملحِدون والوثنيون في أمان.

وكان من الضروري القيام بنقاشات وجهًا لوجه وعدم ترك التعامل مع هذه القضايا الحساسة لوسائل الإعلام فقط". وناقش السلفيون المصريون ما تعنيه المواطنة في ظلّ حكومة إسلامية، والتزموا بحماية الكنائس ودرء الفتنة. وعلى الرغم من أنّ الوقائع في الميدان تُثبت التعايش الجيّد إلا أنّ وسائل الإعلام توحي بالعكس.

في ليبيا لا يزال يُطرح السؤال عن ما يعنيه مفهوم "الأقلّيات"، لكونه مرتبط في أذهان الناس بالأقليات الدينية فقط. وشرح مشاركٌ من ليبيا بأنه "لا توجد هناك أقليات. هناك ديانة واحدة والجميع شريك في البلاد".

خلُص مشارك من تونس إلى أنّ حماية الحقوق المكفولة للأقليات الدينية قد جاء بها الإسلام، وبأنّ الحال كذلك في تونس. لكنه أوضح بأنّ ذلك لا ينطبق على "الأقليات الفاسدة التي تسيء للطبيعة الإسلامية لمجتمعاتنا مثل المثليين جنسيًا وممارسي البغاء وأنصار الشيطان". كما تمّت الإشارة إلى أنّ وضعية المرأة في تونس جيّدة فهي تحتلّ أغلبية مناصب الشغل.

وأشار باحث مغربي إلى أنّ هناك ظروف جيّدة وتسامح تجاه الأقليات الدينية في بلده. وأردف قائلًا: "موقفنا واضح: في حالة السلم لا يأمرنا الله بمهاجمة من لم يعتدِ علينا. وحتى في حالة الحرب لا يأمرنا الله بأن نكون أول من يبادر بالعدوان".

3.4.4. التعامل مع الغرب

في الحوار الخاص بعلاقة السلفيين مع الغرب، أسِف الكثير من المشاركين لعدد من المواقف والسلوكات الغربية تجاه التيار السلفي وتجاه المسلمين بصفة عامة، مثل "المعايير الغربية المزدوجة" و"التصورات الخاطئة عن حقوق المرأة في العالم الإسلامي" و"الاتهامات بالإرهاب الممنهجة وغير العادلة " و"الاعتداءات المتكرّرة ضد الأمة لاسيما في العراق". وفيما يتعلّق بالقضية الأخيرة أعرب العديد من المشاركين من شمال أفريقيا عن مشاعر الاستياء القوية الناجمة عن جرح حرب العراق العميق الذي لم يندمل بعد والمعبّرة عن عبء الظلم والإهانة التي شعرت بها الشعوب العربية.

أهمية الحوار مع الغرب

سلّط أغلب المشاركين الضوء على أنّ العلاقة مع الغرب قضية ملحّة يتعيّن معالجتها بطريقة بنّاءة ورحّبوا بالاتصال مع الميسّرين السويسريين كجسور ممكنة تساعد في تجاوز الحلقة المفرغة للاعتداءات ضد الإسلام وردود الأفعال الغاضبة والعنيفة. وعبّر جميع المشاركين عن أسفهم لوجود أفكار مسبقة ونمطية لدى كلّ طرف عن الآخر، ووافقوا على أنّ مثل هذه اللقاءات ضرورية لإجراء النقاشات الصادقة وتحديد أوجه الاختلاف وإيجاد أرضية مشتركة لخدمة الصالح العام.

وتمّ الإقرار بضرورة التواصل المباشر مع صنّاع القرار في الغرب عِوضًا عن التواصل عبر وسائل الإعلام أو عبر فاعلين قد ينزعون إلى تشويه الاتصال، بالإضافة إلى ضرورة وضع قنوات اتصال مباشرة مع الأطراف الفاعلة في الغرب والحضور في وسائل الإعلام بصورة منتظمة للحديث بلا هوادة عن القضايا الملحّة.

كما تمّ التطرّق إلى القضية المتعلّقة ببناء الثقة بين الغرب والسلفيين. وتمّت الإشارة إلى أنه يمكن الوصول إلى مستوى معقول من الثقة "ليس من خلال إرضاء الغرب ولكن من خلال الصراحة والصدق والحقيقة"، بتعميق الفهم المتبادل وترحيب البعض بالبعض الآخر كأصدقاء، بحيث يرى كلّ واحد الآخر كمؤمن، وعبر تهديم الصور النمطية عن الآخر. وأضاف أحد المشاركين أنه يمكن للثقة أن تنشأ من خلال التقمّص الوجداني الذي يعني "فهم هُوية الآخر ونضاله ومعتقده".

كما تمّ التأكيد على أهمية تعزيز التجارب الإيجابية والنجاحات بما في ذلك "إعادة النظر في الدراسات الاستشراقية الغربية والتقارير الإعلامية التي تُبني عليها السياسات الغربية والعمل على تغيير السياسيات المتحيّزة ضدّ الإسلام". وأشار المشاركون إلى أنّ هناك أرضية مشتركة كبيرة يمكن أن تُعتبر أساسًا للحوار البنّاء. وذكّر مشارك من ليبيا بأنّ أغلب الاتفاقيات الدولية لا تتعارض مع الإسلام، بما أنّ الجميع يؤمن بالحرية والكرامة والعيش في مجتمع يسوده الرفاه، لكن هذا التبادل يقتضي الإرادة الصادقة و"النية الحسنة التي تُعتبر حيوية ويمكن أن تحدّد نجاح مسار التفاهم والاحترام".

كما ألحّ المشاركون على ضرورة بناء علاقة مع الغرب مبنيّة على المساواة في التعامل والسيادة والاحترام وبأنّ النصح مرحّبٌ به فقط إذا كان مبنيًّا عن قناعة وليست له أية اعتبارات جيوسياسية.

وحسب المشاركين الإنجيليين، فإنّ الإيمان يقتضي هذا النوع من الحوار، إذ شرح أحدهم كيف أنه تحاور مع أشخاص عنيدين سياسيا ودينيا. وفي معرض الحديث عن الاختلافات بين المعتقدَين الإسلامي والمسيحي، دعا المشارك إلى تحديد واحترام الاختلافات والقواسم المشتركة من أجل بناء الثقة. وتمّ التذكير بأنّ التوتّرات والصور النمطية بين الغرب والمنطقة العربية كبيرة لدرجة "أنّ شعوبنا قد لا تفهم حوارنا اليوم. ولأننا نحاول التقرّب إلى الله جلّ جلاله في سياقات معقّدة، فإنّنا نحتاج أيضا إلى مناقشة وتحليل أدوارنا في سياق المواقف السياسية الصعبة لبلداننا".

ردود الفعل تجاه التشهير بالإسلام

في اليوم الثالث من الورشة، توالت أخبار عن صدور فيديو مسيء للإسلام أُنتج في الولايات المتّحدة الأمريكية وانتشر انتشار النار في الهشيم على شبكة الانترنت. ومن بين الاحتجاجات في العالم العربي، كان هناك هجوم على القنصلية الأمريكية في بنغازي أسفر عن مقتل العديد من الأشخاص من بينهم السفير الأمريكي.

وكما صرّح به مشارك من تونس، فإنّ هذا النوع من الاستفزاز يُعتبر على الصعيدين الدولي والداخلي "مخزٍ ويمكن أن يفتح المجال أمام حروب أهلية. فمثل هذه الصور المسيئة للغاية والمهينة للمسلمين تغذّي غضب الشباب في تونس إلى درجة أنّ الشيوخ دعونا للمساعدة على تهدئتهم".

أعرب العديد من المشاركين عن شجبهم للهجمات ضد القنصلية الأمريكية، واتفق الجميع بأنه عليهم أن يجدوا معًا السبل للحيلولة دون تكرار هذا النمط من الأحداث المأساوية. بالفعل ليست هذه المرّة الأولى التي "يبذل فيها المؤلّفون والمخرجون والكاريكاتوريون جهودًا عن قصد لاستفزاز الاسلام والتشهير به"، وأصبح من المستحيل التخفيف من حدّة الاحتجاجات التي تتحوّل إلى صدامات عنيفة. فالجهود الدنيئة للاستفزاز تنجح دائما في إثارة ردود الأفعال العنيفة وهي بالضبط النتيجة التي يبحث عنها المستفزّون ويتعيّن تفاديها مهما كان الثمن لأنّها تعزّز أيضا الصور النمطية حول المسلمين.

وقد أُشير إلى نموذجٍ من سلوك الرسول (ص) لتبيان أن الفهم والصبر والاحترام هي دائمًا أفضل الردود، ففي الحالات التي ينوي فيها شخص ما إيذاء المسلمين من المستحسن أن "لا نبدأ أبدًا بالشر: فإذا كان الشخص الذي قام بالإساءة ينوي شرًّا سيعود عليه شرّه وإن كان ينوي خيرًا فسيلقى خيرًا".

اتفق جميع المشاركين السلفيين على أنّ المراجع الإسلامية مفيدة في دعوتها الدائمة إلى تجنّب العنف. هذا يعني أنه من المهمّ العمل مع المجتمع الذي ينتمي إليه الإنسان للمساعدة على المقاومة وعلى القيام بأفضل ردود الفعل وأنجعها والمتمثلة في "الردّ على الخطاب المعادي بأن نقول الحقّ عن رسولنا الكريم وما يعنيه بالنسبة للمسلمين".

وذكر العديد من المشاركين بأنّ الخطابات الموجّهة للجماهير يمكن أن تكون مفيدة في توضيح المواقف والتعبير عن السخط، وبأنه يمكن للبيانات المشتركة التي تصدر عن مختلف المجموعات الدينية أن تشكّل ردًّا جيّدًا لأنّ التنديد المشترك والمسموع هو أفضل السبل للتذكير بأنّ هذه الأفعال لا تُرتكب باسم مجتمعاتنا أو بلداننا وبأننا لن نسمح للأشخاص الذين يتبنّون خطابًا عدائيًا دنيئًا أن يتسبّبوا في اضطرابات واسعة النطاق.

5. ما هي تحدّيات الحياة السياسية وما هي كيفية التعامل معها؟

أكّد المشاركون أنّ أحد أهمّ التحدّيات التي يواجهها السلفيون تتمثّل في الصورة النمطية الخاطئة والوصم والقدح الذي تبثّه غالبًا وسائل الإعلام مدعومةً في ذلك من طرف خصومهم السياسيين أو الأنظمة بهدف النَيْل من مصداقيتهم.

قد يأخذ ذلك شكل صورة مشوّهة عن الإسلام وعن الشريعة بشكل خاص حيث يتمّ تقديمها على أنها تقتصر على مسألة إقامة الحدود. وقد يأخذ أيضًا شكل القذف من خلال تصوير السلفيين على أنهم متطرّفون بل وإرهابيون. وغالبًا ما يتمّ الربط بين السلفيين وأحداث العنف دون أيّ دليل على تورّطهم فيها ويتبيّن أحيانًا أنّ هذه الأحداث كانت من ورائها جماعات إجرامية بل وحتى أجهزة مخابرات على شاكلة ما كان يحدث في جزائر التسعينيات.

واتفق المشاركون السلفيون على أنّه لرفع هذا التحدّي يتوجّب عليهم تحسين مهارات الاتصال لديهم، لاسيما طريقة مخاطبة وسائل الإعلام وكذا التروّي في اختيار المصطلحات التي يستخدمونها. ويقتضي ذلك بناء صورة واضحة لا تشوبها شائبة وكذا تبنّي لغة الحوار.

كما يتعيّن عليهم أيضًا إيجاد إمكانية للوصول إلى وسائل الإعلام خاصة القنوات التلفزيونية المحظورة عليهم. وقد أظهرت تجربة الجماعات السلفية في مصر أنه بعد تجاهُلها في بادئ الأمر حقّقت نجاحات سياسية بدأت نتائجها تتجلّى في الميدان: وهذا ما أدّى إلى تحسّن تمثيلها في وسائل الإعلام كمًّا وكيفًا، وأيضًا إلى دعوتها إلى معظم السفارات الغربية في القاهرة. يؤكد هذا المثال أنه يجب على الأحزاب السلفية أن تبادر بالاعتماد على النفس كخطوة أولى.

وأكّد مشاركٌ من ليبيا على "ضرورة أن نُطلع الناس على مواقف السلفيين المتوازنة بشكلٍ أكبر، وأن ننأى بأنفسنا بوضوح عن المنكرات التي يرتكبها أناسٌ لا نتّفق معهم وأن نقوم بنشاطات تبرهن على التزامنا بمواقفنا". وأضاف مشاركٌ أخر من ليبيا: "لسنا بحاجة لإظهار صورة أفضل عن أنفسنا، ينبغي علينا السماح بنقل الواقع ليس إلّا".

كما أكّد المشارك المصري على "ضرورة تقديم مواقف أحزابنا بشكل واضح، خاصّة للحدّ من الشائعات عندما يُتّهم السلفيون ظلمًا بأعمال العنف. ومن الأهمية بمكان أيضًا أن نُعرب عن تضامننا علنًا، مثلما حدث في مصر عندما تدخّل رسميا مسؤولو حزب النور للدفاع عن المسيحيين. كما يجب علينا التأكّد من أنّ وسائل الإعلام تغطّي الجهود التي نبذلها في مواجهة العنف". وأضاف: "علينا أن نردّ على كافّة الأحداث سواءً كانت وطنية أو دولية، بردودٍ علنية مُحكمة الدراسة وبتعليقات منتقاة الألفاظ".

أظهرت التجربة المصرية أنه يمكن للتواجد القويّ في الميدان وللشرعية الاجتماعية التقليل من وقع الإعلام المغرض ودحض المخاوف التي تصوّر السلفيين على أنهم إرهابيون.

قدّم مشاركٌ أمريكي مسلم مثالًا على ذلك الانطباع المغرِض في الولايات المتحّدة الأمريكية إزاء الثقافة الإسلامية المتّهمة، من دون وجه حقّ، بعدم رفضها للإرهاب، وبعدم احترام حقوق المرأة والأقليات الدينية. وأضاف أنه على الرغم من كون هذه المخاوف قد تعدّ مجحفة، إلّا إنه من المهمّ تصحيحها من خلال خطاب قائم على الحجّة.

اتفق المشاركون الإنجيليون على أهمّية التعلّم من أخطاء الماضي وتطوير خطاب يستند بدرجة أكبر على القِيم منه على النبرة الصدامية. وبالفعل فمن شدّة انشغال الإنجيليين بالقِيم المحافظة، أصبحوا لا يُعرفون إلّا بكلّ ما هم ضدّه، فيُنال من مصداقيتهم لمناهضتهم للمثلية الجنسية وللإجهاض ومعاداتهم للإسلام. كان عليهم إذن توضيح مصطلح "الأصولية"، بتصحيح الضرر المرتبط به وربطه بقِيم حماية الأسرة والزواج والحياة.

6. ما هي المسؤوليات التي تقع على عاتق المتديّنين فما يتعلّق بترقية السلم؟

على الرغم من الفرص التي أتت بها التغييرات السياسية الأخيرة في المنطقة العربية، تبقى هناك تحدّيات هامّة لترقية السلم داخل البلدان وبينها. وقد أعطى المشاركون بعض الأمثلة عن التزامهم بالوقاية من الخلافات والتخفيف من حدّة التوتّرات.

وكما سبق ذكره، يمكن أن تكون حدّة النزاعات والخلافات الداخلية عالية: "هناك فجوة هائلة تفصل أولئك الذين لديهم رؤى علمانية جدًّا وأولئك الذين يروّجون للإسلام وللثقافة الإسلامية. إنّنا نناضل من أجل الإبقاء على علاقة بنّاءة وأن تُصان الكرامة ويُحفظ الاستقرار في البلد".

هناك قضيتان ترتبطان ارتباطا وثيقًا ببعضهما البعض وهما الأمن والاستقرار واستمرار الظلم والاضطهاد، فمثلًا في ليبيا، يتمّ "استعمال فلول القوات الموالية للنظام البائد من قِبل بعض القبائل في بعض الخلافات القديمة. وقد حاولت الجماعات السلفية مساعدة القبائل على المصالحة من خلال المرافقة والتوعية والمؤتمرات والكتيّبات التي تذكّر بمبادئ المصالحة. هذه الجهود هامّة على الرغم من أنّ نجاحها كان محدودًا بسبب العديد من العراقيل". وفي المغرب لم يتمّ الإفراج عن جميع السجناء السياسيين، في حين أنّ جهود الحوار مع الدولة كانت لها بعض الآثار الإيجابية، ولا تزال هناك "اضطرابات اجتماعية بسبب تعامل النظام السياسي السابق مثلًا مع تفجيرات الدار البيضاء. رغم أنّ الجماعات السلفية في المغرب وجّهت رسائل تندّد فيها بوضوح بهذه الأحداث." أمّا بالنسبة للشأن الدولي، فإنّ الرئيس المصري وكذا الأحزاب السلفية كانوا صريحين حول الوضع في سوريا، من خلال "الدعم الرسمي وغير الرسمي للمقاومة ودعوة المجموعة الدولية للعمل على وقف المجازر".

كانت هذه بعض الأمثلة التي توضّح البعد الإقليمي والعابر للحدود لمسؤولية تعزيز السلم والأمن.

7. تقييم وتوصيات عملية

عبّر المشاركون عن تقديرهم للورشة التي كانت أوّل فرصة لالتقاء ممثّلي الأحزاب السلفية في المنطقة فيما بينها؛ بالإضافة إلى لقاء الميسّرين السويسريين والمشاركين من القارتين الأمريكيّتين، بما في ذلك مواطنين من الولايات المتحدة الأمريكية. لقد كان لهذا الاجتماع وقعًا رمزيًا وكان مهمًّا لكلّ المشاركين أن يعبّروا بوضوح عن مبادئ النقاش، وكذا بإرساء سياق الثقة الضروري الذي يسمح بالتفاعل من دون تنازل. وتمّت الإشارة إلى أهمّيّة هذه الورشة وبذل الجهود في التقريب بين الأفراد والمجموعات التي كانت متباعدة من قبل. فإنّ عقد مثل هذا الاجتماع في حدّ ذاته كان نجاحًا كبيرًا. لقد عبّر المشاركون عن رغبتهم في مواصلة النقاشات بين السلفيين وكذا مع الإنجيليين بغرض تعميقه أكثر، مع التركيز على الحاجة إلى التعاون ضمن مشاريع عملية.

على المستوى السلفي داخليًا

أكّد كلّ المشاركين السلفيين على أنّ الاتّصال وتبادل التجارب هي أولويات مهمّة وأنّ التدارس مع مجموعات أخرى من المنطقة هو أمر موصى به كثيرًا. وهناك أمر آخر يمكن أن يكون ذا أولوية كبيرة في التعاون السلفي الداخلي وهو التدريب. فهنالك حاجة إلى تدريب عمليّ على الحياة السياسية وكذا إلى رفع وعي القواعد الانتخابية وتقويتها.

بين السلفيين وغيرهم من الفاعلين السياسيين ذوي المرجعية الدينية

أكّد المشاركون الإنجيليون على أنّ النقاشات تستحقّ فعلًا أن تستمرّ، ربّما بالتركيز على مصر أين حدث تقدّم كبير في ما يخصّ الاندماج السياسي. واقترح أحد الإنجيليين "التركيز على الردّ على الأخبار الدولية الدافعة للاستقطاب والعمل على بناء مواقف مشتركة، حتى ولو أنّ الأمر قد يبدو طموحًا في الوقت الراهن. كما أنّ مواصلة التعاون بمحاولة صياغة بيانات تبيّن القِيم المشتركة قد يكون مفيدًا لربح الدعم لتعاوننا من طرف قواعدنا الانتخابية. كما يجب التفكير في إيجاد فضاءات أخرى للتبادل، مثلًا في باكستان أو حتى في الولايات المتّحدة خلال زيارة تتطلّب تحضيرًا متأنّيًا من أجل تلافي ردّات الفعل السلبية وانعكاساتها على سمعة الطرفين، بالنظر إلى الصور النمطية المنتشرة بقوّة".

ملحق: الشيخ راشد الغنوشي يخاطب الورشة

رحّب المنظمون وممثّلو المنظمات المشاركة بالشيخ راشد الغنوشي، رئيس حزب حركة النهضة، الذي دُعِي إلى عشاء الورشة كضيف شرف، وعبّروا له عن تقديرهم وشكرهم لحضوره. كما طمأن المشاركون التونسيون الشيخ الغنوشي على أنّهم يريدون أن يكونوا شركاء إيجابيين لحزب النهضة، في حين تمنّى له باقي المشاركين النجاح في مهمة حزبه.

بدوره رحّب الشيخ الغنوشي بالحضور في تونس وعبّر عن سروره بلقاء إخوة من دول شمال أفريقيا تمرّ بنفس مسار الانعتاق. وأشار إلى أنّ مثل هذا الاجتماع ما كان ليتمّ قبل سنتين إذ أنّ غالبية المشاركين كانوا سيُلقَون في السجن ويُعذّبون. كما عبّر عن سعادته بلقاء إنجيليين من أجل إثراء معرفة العالم. وبحسبه فإنّ ذلك يُثبت بأنّ الولايات المتّحدة الأمريكية ليست منظومة واحدة متراصّة بل فيها الخير والشر كما في أيّ مكان آخر في العالم.

وأكّد الشيخ الغنوشي على موضوع الحرية: لقد خلق الله الحرية ولكن قوى الشرّ تحاول تقييدها، لذلك فإنّ النضال من أجل الحرية ضد المستبدين هو نضال الأنبياء والصالحين من البشر، تمامًا كمثل موسى في مواجهة فرعون.

وبالنسبة للشيخ راشد فعلى الأحزاب السياسية الإسلامية أن تتكلّم عن الحرية باعتبارها قضية أساسية، وذلك متوافقٌ مع نظرته بأنّ الحرية تسبق تطبيق الشريعة. كما نصح الحضور بأن يتذكّروا التجربة المريرة مع الاستبداد وأن يتمتّعوا بالحرية ويتمسّكوا بها: "لا تسمحوا أبدًا برجوع الاستبداد، ولا تُستدرَجوا إليه أبدًا". وأضاف: "لا تخافوا من الحرية. إنها ليست عدوّ الإسلام. تذكّروا أنّ الإسلام عانى أكبر ما عانى تحت نير الاستبداد، كما كان الحال في الاتحاد السوفييتي". وفي الأخير ختم بقوله أنّ: "مفتاح التعامل مع الحرية هو القدرة على إدارة الخلاف بشكلٍ سلمي ولاعنفي".